تمهيد

للتعريف بابن مالك وكتابه : « التسهيل »

أولا : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى

نسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الشافعي النحوى ، نزيل دمشق .

نقلت سلسلة النسب على هذا النحو ، عن الدمامينى ، فى أول شرحه للتسهيل (١) وبروكلمان (٢) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٣) ، ورأيت إثبات اسم جده « محمد » اعتماداً على هذه الروايات الثلاث ، وإن كانت أكثر الروايات قد أسقطته ، لأن إسقاط اسم من سلسلة النسب لا يكفى دليلا على عدم وجوده ، لا سيما إذا ورد ذكره فى أكثر من مصدر يطمأن إليه ، وقد دأب كثير من الرواة على إسقاط بعض أسماء النسب اكتفاء بالمشهور من الآباء .

هذا ، وقد ذكر المقرىّ فى نفح الطيب (٤) ، حين عرض لنسبه ، مع إسقاط اسم جده « محمد » ، أن بعض الحفاظ ، حين عرف بابن مالك ، قال : يقال : إن عبد الله فى نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة ، وهو الموجود بخطه ، فى أول شرحه لعمدته (٥) ، وهو الذى اعتمده الصفدى وابن خطيب داريّا .

وقد عرف به ابن طولون الصالحى ، ضمن أعلام مزارات الصالحية (٦) فقال : هو أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن عبد الله بن عبد الله (ثلاثة) ...

وقد اكتفى بعضهم بذكر : محمد بن عبد الله بن مالك ، أو محمد بن مالك ، اكتفاء بالمشهور ، مما ينهض دليلا على أن إسقاط الاسم ليس بحجة كذكره .

---

(١) شرح التسهيل للدمامينى (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ص ٣ (مخطوطة ١٠٠٩ ، ١٠١٠ بدار الكتب).

(٢) بروكلمان : الأصل جـ ١ ص ٢٩٨ ، والملحق جـ ١ ص ٥٢١ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٤) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٨١ .

(٥) هذا التعريف موجز ، لا يعتمد عليه لتقرير النسب ، وسوف أشير إلى العمدة ضمن مؤلفاته .

(٦) القلائد الجوهرية ، فى تاريخ الصالحية ، القسم الثانى ، لمحمد بن طولون الصالحى المتوفى سنة ٩٥٣هـ. تحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان الدمشقى .

نسبته ومنزل الطائيين بالأندلس :

وينتسب ابن مالك إلى قبيلة طيء ، وقال ابن حزم (١) : جماع أنساب اليمن من جرم ابن كهلان وحمير بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وجرم يطن فى طيء ، وهو ثعلبة بن عمرو ابن الغوث بن جلهمة ، وهو طيء بن أدد ، وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوى ...

وقال ابن غالب (٢) : ومنزل طيء بقبلى مرسية ، ومنهم من ينتسب إلى مراد بن مالك ابن أدد ، وحصن مراد بين أشبيلية وقرطبة مشهور ، قال ابن غالب : وأعرف منهم بحصن مراد خلقاً كثيراً (٣) ...

ونخلص من هذا إلى أن الطائيين معروفون بالأندلس ، ونسبهم ثابت معروف ، ومنزلهم كان قريباً من جيّان مسقط رأس ابن مالك ، فنسب أبى عبد الله ونسبته على هذا الوضع يمكن الاطمئنان إلى صحتهما .

مسقط رأسه :

ولد بجيّان ، من مدن الأندلس الوسطى ، وقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان (٤) ، «جيان» بالفتح ثم التشديد ، وآخره نون ، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس ، تتصل بكورة ألبيرة ، مائلة عن ألبيرة إلى ناحية الجوف شرقى قرطبة ، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً ، وهى كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً تذكر مرتبة فى مواضعها من هذا الكتاب - معجم البلدان - وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة .

وقال المقرى فى نفح الطيب حين تحدث عن مدن الأندلس(٥) : واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب ، فالمتوسطة فيها من القواعد الممصرة ، التى كل مدينة فيها مملكة مستقلة لها أعمال ضخام وأقطار متسعة : قرطبة ، وطليطلة ، وجيّان ، وغرناطة ، والمريّة ، ومالقّة .. . » وذكر من أعمال جيّان : أبّدة ، وقَسْطرة ، وبيّاسة ، وقسطلة . وقد كان لجيّان شأنها منذ أول الفتح العربى ، حتى قيل إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خبرة من أصحابه ليخلص منها إلى طليطلة (٦).

مولده :

وكان مولده سنة ٦٠٠ هـ على أكثر الروايات وأقربها من الصحة ، وقد ذكرت جميع الروايات فى تاريخ مولده سنة ٦٠٠ هـ ، واقتصر عليها ابن شاكر فى فوات الوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، والدمامينى فى شرح التسهيل - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ، وبروكلمان فى

---

(١) نفح الطيب جـ ٢ ص ٢٧٩ .
(٢) نفح الطيب جـ ٢ ص ٢٨٥ .
(٣) نفح الطيب جـ ٢ ص ٢٨٦ .
(٤) جـ ٣ ص ١٨٥ الطبعة الأولى . بمطبعة السعادة .
(٥) جـ ١ ص ٣٢١ .
(٦) نفح الطيب جـ ٢ ص ١٩٦ .

الأصل – وإن ذكر فى الملحق عدة روايات – وشك فيها أو فى التى بعدها بقية الرواة ، إلا أن ابن غازى ذكر أن مولده سنة ٥٩٨ هـ ، وأشار إليه المقرى فى نفح الطيب وقال : وبه أخذ ابن الجزرى فى غاية النهاية (١) ، مع شكه فيها أو فى سنة ٦٠٠هـ ، ولذا آثرت إهمال الشك ، والأخذ بالغالب من الآراء .

أسرته :

ولا نعرف شيئاً عن أسرته بجيّان ، ولا عن والديه ، لأنه هو لم يذكر شيئاً فى هذا الصدد ، ولم يتعرض أحد من الرواة لذلك ، وأغلب الظن أن والديه توفيا وهو صغير ، وهذا – إن صح – يمكن اعتباره داعياً من دواعى الرحلة ، وسبباً من أسباب الإقامة بالشرق وعدم العودة إلى مسقط رأسه ، كما فعل أكثر علماء الأندلس من قبله .

دراسته وأساتذته بالأندلس :

يبدو أن ابن مالك ، على غرار ما عهد فى عصره ومصره ، بدأ دراسته بحفظ القرآن ، واستتبع هذا بطبيعة الحال دراسة القراءات وعلوم الدين والنحو واللغة .

وقد ذكره ابن الجزرى فى طبقات القراء ، فقال (٢) : « قد شاع عند كثير من منتحلى العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ فى العربية ولا فى القراءات ، وليس كذلك ، بل قد أخذ العربية فى بلاده عن ثابت بن خيار ، وحضر عند الأستاذ أبى على الشلوبين ، نحو العشرين يوماً ...

وذكره السبكى فى طبقات الشافعية ، فقال (٣) : كان إماماً فى القراءات وعللها ، وله الدين المتين والتقوى الراسخة ، وذكر له رواية فى الحديث عن العلم السخاوى ، كما ذكر له السيوطى رواية عن ابن أبى الصقر .

وقد ذكر المقرى فى نفح الطيب ، أنه أخذ العربية عن غير واحد ، فممن أخذ عنهم بجيّان : أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار الكلاعى ، من أهل لبلة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى. هكذا ورد الخبر فى نفح الطيب (٤) ، وهو فى حاجة إلى تصحيح ، فإن الذى أخذ القراءات على أبى العباس أحمد ابن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى ، هو ثابت بن خيار ، على ما هو مفصل فى التكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار (٥) ، وعلى ما هو مبين بترجمته .

---

(١) جـ ٢ ص ١٨٠ .
(٢) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى جـ ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١ .
(٣) طبقات الشافعية للسبكى جـ ٥ ص ٢٥٧ .
(٤) جـ ٧ ص ٢٥٨ .
(٥) التكملة لكتاب الصلة ص ٢٧٨ .

ثابت بن خيار :

هو أبو الحسين — وفى نفح الطيب : أبو المظفر ،وقيل : أبو الحسن،ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار — وفى النفح : ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى . كان فاضلا نحوياً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض ، أقرأالقرآن والعربية والأدب كثيراً ، وروى عن ابن بشكوال ، وبالإجازة عن السلفى ، وروى عنه بالإجازة أبو القاسم ابن الطيلسان ، وأبو الحسن الرعينى ، وذكر السيوطى والمقرى أنه أخذ عنه الجمال بن مالك ، قال ابن الأبار : أصله من العليا بقرب الأندلس ، وسكن غرناطة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار ، وقرأكتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك الميرتلى (هكذا) ، وأقرأ القرآن العربية بجيّان وبغرناطة ، وتوفى بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ . وقد ذكر السيوطى فى ترجمة ابن مالك أن أبا حيان قال : إن ثابتاً هذا لم يكن من أئمة النحويين ، بل كان من أئمة المقرئين . (١)

وكلام أبى حيان — سامحه الله ، وقد اعتاد التحامل على ابن مالك — لا ينقص من قدر ابن مالك ، فقد سبق التعريف بثابت بن خيار ، فى تاريخ غرناطة وغيره ، أنه كان فاضلا نحوياً ماهراً ، والمعهود فى ذلك العصر ، أن أكثر العلماء كانوا يجمعون بين القراءة واللغة والنحو والشعر .

أبو على الشلوبين :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو على الأشبيلى الأزدى ، المعروف بالشلوبين أو الشلوبينى — ومعناه بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر — قال ابن الزبير : كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً فى التعليم ، ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية . لازم أبا بكر محمد بن خلف ابن صاف ، حتى أحكم الفن ، وأخذ عن بن ملكون وغيره . وروى عن السهيلى وابن بشكوال وغيرهما ، وأجاز له السلفى وغيره ، وأقرأ نحو ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره ، وأخذ عنه ابن الأحوص وابن فرتون وجماعة ، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا وقرأ عليه ، واستند ولو بواسطة إليه ، وصنف تعليقاً على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية ، وله كتاب فى النحو سماه التوطئة (٢) ، وكان مولده سنة ٥٦٢ هـ ، ومات سنة ٦٤٥ هـ (٣) .

رحلة ابن مالك إلى الشرق ، وأثرها فى حياته

الفتن والاضطرابات بالأندلس أيام نشأة ابن مالك :

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن من ملوك الموحدين ، الذى ولى الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ ، وكان ملكاً عظيماً فتح ميورقة من يد الميورقى ، وتحرك إلى افريقية فدوخها ومهدها ، ثم قفل إلى الأندلس ، والتقى بملك النصارى ،

---

(١) بغية الوعاة ص ٢١٠

(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٦٨ نحو .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٦٤ .

فكانت على المسلمين الهزيمة الكبرى ، ولم تستقل الأندلس بعدها العثرة ، وكانت يوم الاثنين سنة ٦٠٩ ه ، وجاز ابن يعقوب بعدها إلى المغرب وعزم عزماً لم يتقدم لملك قبله ، إلا أن الدهر قطع عليه أمله ، فتوفى سنة ٦١٠ ه ، ولم يعد بعده أحد إلى الأندلس من ملوك الموحدين إلى أن انقرضت أيامهم (١) .

ثم كانت دولة السلطان محمد بن يوسف بن هود الجذامي ، الذى صار صاحب الأندلس ، بعد انقراض دولة الموحدين : وملك مرسية وقرطبة وأشبيلية وغرناطة ومالقة والمرية وما إلى ذلك ، بحال اجتماع وافتراق ، وخروج من أهلها عليه وشقاق ، وكان يدعى بأمير المسلمين ، ويلقب من الألقاب السلطانية بالمتوكل على الله ، وكان خروجه من مرسية سنة ٦٢٥ ه ، وجرى على الناس بسبب اسمه فى زمن الموحدين امتحانشقى به قوم ممن وافقت أسماؤهم هذا الاسم ، وقتل بسبب ذلك شخصان من أهل جيّان ، وفى سنة ٦٢٩ ه تملك أشبيلية وولى عليها أخاه الأمير أبا النجاة سالما الملقب بعماد الدولة ، وفتح الجزيرة الخضراء عنوة ، وكان قد تملك مالقة وغرناطة سنة ٦٢٥ه ، وصح له تملك الأندلس وأطاعته سبتة ، وفى سنة ٦٣١ ه وردت عليه الهدية والتقليد من المستنصر العباسى ببغداد (٢) .

ويبدو من هذا أن الأحوال فى الأندلس ، أيام نشأة ابن مالك لم تكن فى هدوء واستقرار ، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب ، ولهذا يغلب على ظنى أن رحلة ابن مالك كانت بين عام ٦٢٥ ه ، وعام ٦٣٠ ه بسبب هذه الفتن والاضطرابات أولا ، وعلى عادة أكثر علماء الأندلس ، حينذاك ، للحج والدراسة ثانياً .

وقد استندت فى تقدير زمن الرحلة ، إلى ماذكره الرواة ، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار المتوفى سنة ٦٢٨ ه ، وأنه قد سمع بدمشق ، من أبى صادق الحسن بن صباح ، المتوفى سنة ٦٣٢ ه (٣) ، وإلى ما ذكره بروكلمان من أنه قدم فى شبابه المبكر إلى دمشق ، هذا ، وقد استوقفتنى إشارة للقفطى حين ترجم للجزولى (٤) ، وعرض لمقدمته فى النحو المعروفة بالجزولية ، حيث قال :

« وشرحها شاب نحوىّ من أهل جيّان من الأندلس ، متصدر بحلب ، لإفادة هذا الشأن ، فجمع بعض أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم — من شراحها — وأحسن فى الإيجاز ». انتهى . ولا أظن هذا الشاب الجيانى غير ابن مالك .

فإذا صح هذا كله ، أمكن القول بأن ابن مالك رحل شاباً ، بين الخامسة والعشرين والثلاثين ، ولهذا لم يتم دراسته بالأندلس ، وإنما أتمها بالشرق ، وأن رحيله إلى الشرق كان فى عصر الأيوبيين (٥٦٧—٦٤٨ ه) وقد أدرك جانباً من حكم الظاهر بيبرس (٦٥٨—٦٧٩ ه) (٥) ، وكتب رسالة

(١) أعمال الأعلام — لسان الدين بن الخطيب — ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) أعمال الأعلام — ص ٣١٩ وما بعدها .

(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٢٥٧ ، والوافى بالوفيات ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٨٩ .

(٥) النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٣٣ وما بعدها ، وتاريخ مصر الحديث لجورجى زيدان ج ١ ، ٢ ، وتاريخ المماليك للدكتور على إبراهيم حسن .

أذكر منها طرفاً بعد قليل ، لأنها تلقى بعض الضوء على حاله الاجتماعية بالشام ، وعلى أسلوبه الأدبى بوجه عام .

مصر والشام عند مقدم ابن مالك :

غادر ابن مالك الأندلس ، والفتن قائمة فى أكثر البلاد ، على النحو الذى أو جزته فى هذه العجالة ، وإذا صح ما قدرت من زمن الرحيل ، أمكن القول بأن ابن مالك قد فر من فتن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف ، إلى فتن الصليبيين والتتار ومنازعات خلفاء صلاح الدين فى الشرق ، فقد انقسمت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين ، بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل وبعض أقاربه ، فاستقل ابنه العزيز بمصر ، وابنه الأفضل بدمشق وسورية الوسطى ، وابنه الظاهر بحلب ، أما أخوه العادل فحكم العراق وديار بكر والرها ، وتولى أبناء عمومته حماة وحمص وبعلبك واليمن ، واعتبر كل منهم مستقلا فى ولايته (١) .

وقد كان مرور ابن مالك بمصر فى سلطنة الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥–٦٣٥ ﻫ) وكانت هذه الفترة من حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمر ضد الصليبيين من ناحية ، وضد إخوته : الفائز والأشرف والمعظم عيسى وابنه الناصر من ناحية أخرى .

ويظهر أن هذه الاضطرابات كانت العامل الأكبر فى عدم استقرار ابن مالك بمصر ، ومسيره إلى الشام ، بعد أن حج ، حيث طوف بالبلاد الشامية ، دمشق وحلب وحماة وبعلبك ، على ما يذكره الرواة . ويظهر أيضاً أن مقام ابن يعيش بحلب فى هذه الفترة ، والهدوء النسبىّ الذى كانت تنعم به حلب حينذاك ، على يد الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين (٦١٣–٦٣٤ﻫ) وابنه الناصر صلاح الدين يوسف بعد ذلك ، يظهر أن هذا مما حمل ابن مالك على أن يطيل المقام بحلب ، فيحضر حلقة ابن يعيش ، ويجالس تلميذه ابن عمرون ، ويستمر بها حتى يستكمل دراساته ، ويبدأ فى التصدر للتدريس والإمامة والتصنيف ، على ما أفصله بعد قليل .

وعلى ما يذكره الرواة ، من مرور ابن مالك بحماة ، وأخذ الناس عنه بها يمكن القول بأنه مر بحماة بعد مغادرته حلب ، فى طريقه إلى دمشق ، ولعل عودته إلى دمشق للاستقرار كانت فى عهد الملك المعظم عيسى وخلفائه ، فى سلطنة العادل الثانى ابن الملك الكامل (٦٣٥ – ٦٣٧ﻫ) وسلطنة أخيه الصالح نجم الدين أيوب من بعده (٦٣٧–٦٤٧ﻫ) والملك المعظم توران شاه بن الصالح نجم الدين آخر ملوك بنى أيوب فى مصر (٦٤٧–٦٤٨ ﻫ) .

وقد مد الله فى عمر ابن مالك بدمشق حتى شهد نهاية الدولة الأيوبية سنة ٦٤٨ ﻫ ، وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر وعز الدين أيبك التركمانى (٦٤٨–٦٥٨ ﻫ) . كما شهد سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة ٦٥٦ ﻫ ، وحضر جانباً كبيراً من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨ – ٦٧٩ ﻫ) .

---

(١) اعتمدت فى هذه الخلاصة التاريخية على النجوم الزاهرة ج ٦ ، ومصر فى العصور الوسطى ، ودراسات فى تاريخ المماليك للدكتور على إبراهيم حسن ، وتاريخ مصر الحديث لجورجى زيدان .

الحركة الفكرية فى مصر والشام فى ذلك العصر :

كان الشرق يضطرب بحروب الصليبيين وفتن التتار والخوارزمية ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم (١) ، وعلى الرغم من ذلك كله ، كانت قافلة العلم والأدب تسير فى غير توقف ولا تعثر ، بل كانت مصر والشام مسرحاً لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة فى علوم النحو واللغة والقراءات ، إلى جانب علوم الدين من فقه وحديث وتفسير وتصوف .

ونظرة إلى ما حفل به القرن السابع من أسماء الأعلام فى مختلف ضروب العلم والأدب ، من أمثال ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ، وابن عمرون ، والسخاوى ، والقفطى ، وابن خلكان ، وابن الفارض ، وابن دحية ، والحافظ المنذرى ، وابن دقيق العيد ، وابن المنير وغيرهم (٢) ترينا إلى أى حد كانت الحركة الفكرية نشيطة فى مصر والشام عند مقدم ابن مالك ، ولا شك أن هذا أيضاً ، كان عاملا كبيراً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسى مسقط رأسه بالأندلس ، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق .

وقد وفد ابن مالك على الشرق ، والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشرى إلى جانب كتاب سيبويه ، وإيضاح الفارسى ، وجمل الزجاجى ، وأغلب الظن أنه حضر جانباً من شرح المفصل عند ابن يعيش ، ولا شك أنه اطلع على شرح المفصل للسخاوى وابن معط وابن الحاجب ، ولا شك أيضاً أنه عرف كافية ابن الحاجب فى النحو ، ونظمها المعروف بالوافية ، وسنرى أثر هذا كله فى ابن مالك وإنتاجه العلمى الغزير ، ورواج هذا الإنتاج فى الشرق بعامة وفى مصر بخاصة ، رواجا ليس له نظير .

جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق :

ذكر ابن الجزرى فى غاية النهاية أنه قدم دمشق ، ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبحماة ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً . (٣) .

وذكر الدمامينى فى أول شرحه للتسهيل ، أنه ارتحل إلى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علماً جماً ، ثم استوطن دمشق .

وذكر السيوطى فى بغية الوعاة أنه سمع بدمشق من السخاوى .. وجالس بحلب ابن عمرون وغيره ... وله شيخ جليل ، هو ابن يعيش الحلبى ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل ، وتصدر بالتربة العادلية والجامع المعمور . (٤)

وقال المقرى فى نفح الطيب : « وسمع بدمشق من مكرم ، وأبى صادق الحسن بن صباح ، وأبى الحسن بن السخاوى وغيرهم .. وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب ، وأقام بدمشق

---

(١) تفصيل هذا كله فى النجوم الزاهرة ج ٦ .

(٢) الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة .

(٣) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) بغية الوعاة ص ٥٣ وما بعدها .

مدة يصنف ويشتغل بالجامع وبالتربة العادلية » وقال بعض من عرف بابن مالك: «إنه تصدر بحلب مدة ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتصدر بحماة مدة (١) .

وقد اضطربت الرواية فى دائرة المعارف الإسلامية ، فيما يختص بالرحلة والدراسة حيث ذكر كاتب المقال عن ابن مالك : » ثم رحل إلى المشرق ، ودرس على النحاة ابن الحاجب ، وابن يعيش ، وأبى على الشلوبين ، وسمع الحديث فى دمشق على المكرم والسخاوى ، وغيرهما . (٢)

ولم أجد فى ترجمة ابن الحاجب ولا فى ترجمة ابن مالك أنه أخذ عنه أو جالسه ، بل لقد ذكر المقرى فى نفح الطيب أن ابن مالك كان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوى صغير ، وإن كان الدمامينى قد أشار إلى أخذه عنه أيضاً فى أول شرحه للتسهيل نقلا عن التاج التبريزى ، وعلق عليه ، بأنه لم يسمعه من غيره (٣) . هذا والمعروف أيضاً من جميع الذين ترجموا لابن مالك ، أنه لم يحضر فى حلقة أبى على الشلوبين غير أيام ، ببلده جيان ، قبل الرحيل .

وفى دائرة المعارف أيضاً عن أعمال ابن مالك أنه بعد أن أتم دراسته أخذ يدرس النحو فى حلب ، وأصبح إمام العادلية فيها ، والحقيقة أن العادلية بدمشق لا بحلب .

وذكر ابن طولون أنه رحل إلى الحجاز ، وتردد فى البلاد الشامية ، فسكن بحلب وحماة ، ثم انتهى آخراً إلى دمشق . (٤)

وذكر بروكلمان أنه قدم فى شبابه المبكر إلى دمشق ، وبعد أن سمع على ابن يعيش فى بعلبك ، استقر معلماً فى دمشق .

والذى أراه أقرب إلى الصواب ، وأنسب لطبائع الأمور ، أن ابن مالك قد مر بدمشق بعد مروره بالقاهرة والحجاز ، ثم سمع وهو بدمشق عن ابن يعيش بحلب ، فواصل الرحلة إليها ، ومر بحماة فى طريقه إلى حلب ، ثم فى طريق عودته إلى دمشق ، وهو فى مروره الأول لا بد أنه أخذ عن بعض علمائها ، على ما سأشير إليه بعد قليل ، وهو فى حلب قد أخذ عن ابن يعيش ، وجالس تلميذه ابن عمرون ، وستأتى ترجمتهما مفصلة . ويبدو من مجمل هذه الروايات ، أنه أتم دراسته بحلب ، وأخذ عنه بها وبحماة ، ثم عاد إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف .

أثر الرحلة فى ابن مالك :

رحل ابن مالك من الأندلس إلى الشرق ، واستوطن دمشق ، وكانت الرحلة فى ذلك الحين أمراً مألوفاً بين العلماء ، وشجع على هذا ، أن الوطن العربى كله كان وحدة علمية متصلة الأطراف ، لا سدود ولا قيود فى وجه العلم والعلماء . وقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ فى ابن مالك ،

---

(١) نفح الطيب ﺟ ٧ ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٢) دائرة المعارف مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .

(٣) ص ٣ شرح الدمامينى على التسهيل ، مقدمة .

(٤) القلائد الجوهرية ، القسم الثانى ص ٣٩٣ .

ولا أكون مغالياً إذا قلت إن هذه الرحلة قد غيرت ابن مالك الأندلسى تغييراً كلياً فطبعته بطابع شرقى فى كل شىء ، فى خلقه ومذهبه وثقافته ومسلكه . فقد كان ابن مالك قبل رحيله مالكى المذهب ، لغلبة مذهب مالك على أهل الأندلس حينذاك ، فلما رحل إلى المشرق عدل عن مذهبه إلى مذهب الشافعى ، وتغيير المذهب فى ذلك الوقت لم يكن بالأمر الهين اليسير على النفس ، وإنا نلاحظ أن من أهم سمات التعريف بالعالم فى ذلك العصر ذكر مذهبه الدينى إلى جانب اسمه ولقبه وكنيته ، فتغيير مذهب ابن مالك بعد الرحيل من المالكى إلى الشافعى ، لا شك أثر من آثار الرحلة إلى الشرق ، ولعله كان ضرورة اقتضاها عمله بالعادلية أو السلطانية .

وقد ذكر الصفدى فى الوافى بالوفيات ، وابن شاكر فى فوات الوفيات ، والسيوطى فى بغية الوعاة ، أن ابن مالك قد انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الشافعى ، وزاد ابن العماد فى شذرات الذهب ، فقال : وخالف المغاربة فى حسن الخلق والسخاء والمذهب . ولا شك فى أن إقامته بالشرق ، واتخاذه دمشق موطناً له ، أثر من أهم آثار هذه الرحلة الموفقة ، التى أضافت إلى العلماء علماً من الأعلام المبرزين ، كما أضافت بإنتاجه إلى العلم ذخيرة قيمة ، لاتزال زاداً للعلماء والمتعلمين . هذا وسيتضح بعد دراسة أسلوب ابن مالك ، وطريقته فى التأليف والتبويب ، أنه تأثر فى هذا كله بالبيئة المشرقية عموماً ، وبالطريقة الفاضلية التى تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية وبخاصة السجع والجناس والتورية ، إلى حد كبير .

دراساته وأساتذته بالشرق :

وقد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن ودراسة القراءات واللغة والنحو والفقه والحديث ، وقد مضت الإشارة أيضاً إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على ثابت بن خيار من كبار المقرئين ، وأبى على الشلوبين من كبار النحاة واللغويين .

أما فى الشرق ، فعلى ما يبدو من أخبار الرحلة ، يمكن القول بأن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا فى دمشق ، عند نزوله بها أول مرة ، قبل رحيله إلى حماه وحلب وغيرهما من بلاد الشام . فمن أساتذته بدمشق :

العلم السخاوى :

أبوالحسن علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى النحوى المقرئ الشافعى . كان محققاً بصيراً بالقراءات وعللها ، إماماً فى النحو واللغة والتفسير ، عالماً بالفقه وأصوله ، طويل الباع فى الأدب ، مع التواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق ، مليح المحاورة ، حلو النادرة ، حاد القريحة ، مطرح التكليف . أخذ عن الشاطبى ، والتاج الكندى . وقد تصدر للإقراء بجامع دمشق ، وازدحم عليه الطلبة ، ولم يكن له شغل إلا العلم .

قال ابن خلكان : رأيته مراراً يركب دابة إلى الجبل ، وحوله اثنان وثلاثة ، يقرءون عليه فى أماكن مختلفة دفعة واحدة ، وهو يرد على الجميع ، وكان أقعد بالعربية والقراءات من الكندى ، وله تصانيف منها : شرحان على المفصل ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، وشرح أحاجى الزمخشرى النحوية ، وقد التزم فيه أن يعقب كل أحجيتين للزمخشرى بلغزين من نظمه ، وشرح الشاطبية ،

وشرح الرائية ، والكوكب الوقاد فى أصول الدين ، قال السيوطى : وضعت عليه شرحاً لطيفاً ، وله غير ذلك ، ونظمه فى الطبقة العليا ، وقد ذكر السيوطى بعض ألغازه ضمن ترجمته ببغية الوعاة ، وقال : وقد ذكرنا منها الجم الغفير فى الطبقات الكبرى بشرحها . وكان مولده سنة ٥٥٨ أو ٥٥٩هـ، ومات بدمشق سنة ٦٤٣هـ (١) . وسنلحظ تأثر ابن مالك به فى الإكثار من النظم ، والتأليف فى القراءات ونظم الألغاز اللغوية والنحوية .

وقد ذكر السبكى فى طبقات الشافعية (٢) ، رواية لابن مالك ، عن شيخه العلم السخاوى قال : حدثنا عنه شيخنا المسند محمد بن اسماعيل بن ابراهيم قال : أخبرنا الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك النحوى ، أخبرنا أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السلفى ، أخبرنا أبو العلاء محمد بن عبد الجبار ، بقراءتى عليه ، قلت له : حدثكم أبو الحسن على بن يحيى بن جعفر بن عبد الله إملاء ، حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ، حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا ، حدثنا سلمة ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا أبو بكر بن أبى مريم ، حدثنا القاسم بن سعيد ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يطلع على عباده فى ليلة النصف من شعبان ، فيغفر لخلقه كلهم ، غير المشرك والمشاجر ، وفيها يوحى الله إلى ملك الموت بقبض كل نفس يريد قبضها فى تلك السنة » .

وقد ذكر الصفدى ، فى الوافى بالوفيات (٣) ، أن ابن مالك سمع بدمشق من :

ابن صباح :

أبى صادق الحسن بن صباح المخزومى المصرى الكاتب ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، وكان أديباً ديناً صالحاً جليلا .

ومكرم :

أبى المفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشى الدمشقى المعروف بابن أبى الصقر ، ولد فى رجب سنة ٥٤٨ هـ ، وكان عالماً محدثاً فاضلا ، وتوفى فى رجب سنة ٦٣٥ هـ ، ولابن مالك رواية عنه فى الحديث ذكرها السيوطى (٤) .

ويظهر أن ابن مالك ، وهو بدمشق ، سمع بابن يعيش الحلبى ، فواصل الرحلة إليه ، على ما سبقت الإشارة إليه ، وأخذ عنه ، وجالس تلميذه ابن عمرون فى حلقته :

ابن يعيش :

هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا النحوى الحلبى المشهور بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع — بصاد مهملة ونون — ولد فى رمضان سنة ٥٥٣ هـ بحلب ، وقرأ النحو على فتيان الحلبى وأبى العباس البيزورى ، وسمع الحديث على الرضى التكريتى ،

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٤٩ .

(٢) طبقات الشافعية جـ ٥ ص ٢٨ .

(٣) الوافى بالوفيات جـ ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) المنتقى من أحاديث النحاة ص ٤٤٦ من بغية الوعاة .

وأبى الفضل الطوسى ، ورحل إلى بغداد ، ليدرك أبا البركات الأنبارى ، فبلغه خبر وفاته بالموصل. وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ، ماهراً فى النحو والتصريف . قدم دمشق ، وجالس الكندى ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وغالب فضلاء حلب تلامذته . وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمنتهى ، ظريف الشمائل مع سكينة ووقار . صنف شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جنى ، ومات بحلب فى الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ (١) .

ومن جالسهم ابن مالك :

ابن عمرون :

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعد بن عمرون الحلبى النحوى . قال الذهبى : ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع فيه ، وتصدر لإقرائه ، وتخرج على يديه جماعة ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء النحاس ، وروى عنه الشرف الدمياطى ، وشرح المفصل ، ومات فى ربيع الأول سنة ٦٤٩هـ (٢).

وخلاصة القول فى دراسات ابن مالك أنها كانت دراسات واسعة متنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة والدين .

وقد ذكر صاحب نفح الطيب ، حين عرض للحديث عن دراسات ابن مالك ، أنه صرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً فى القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة فى قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، قال الصفدى : أخبرنى أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك ، قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهرى فى كتابه تهذيب اللغة ، وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين (٣) ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة ، فكان أمره فيها عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون فى أمره ، وأما الاطلاع على الحديث ، فكان فيه آية ، لأنه كان أكثر مايستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه شاهدا عدل إلى أشعار العرب .

وذكر ابن الجزرى فى طبقات القراء (٤) أن ابن مالك قد نظم فى القراءات قصيدتين : إحداهما دالية ، والأخرى لامية ، سوف أشير إليهما ضمن مؤلفاته .

اشتغاله بالامامة والتدريس :

ذكر الصفدى (٥) أن ابن مالك قد أخذ العربية عن غير واحد ، وتصدر بحلب لإقراء العربية .... وكان إماماً فى القراءات وعللها ، ثم قال : وأخبرنى الشيخ شهاب الدين أبو الثناء

---

(١) بغية الوعاة ص ٤١٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٩ .

(٣) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .

(٤) جـ ٢ ص ١٨ .

(٥) الوافى بالوفيات ص ٣٥٩ وما بعدها .

محمود عن ابن مالك ، أنه كان إذا صلى فى العادلية ، لأنه كان إمام المدرسة ، يشيعه قاضى القضاة ، شمس الدين بن خلكان إلى بيته ، تعظيماً له ... وقد أقام بدمشق يصنف ويشتغل بالجامع والتربة العادلية .

وقال ابن الجزرى فى طبقات القراء (١) : إنه قدم دمشق ، فأخذ عن السخاوى وغيره ، ثم توجه إلى حلب ، فنزل بها وبحماه ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً ، ونزل بالعادلية الكبرى ، وولى مشيختها التى من شرطها القراءات والعربية .. وأقام بالعادلية ، وألف المصنفات المفيدة فى فنون العربية من ذلك : «التسهيل» الذى لم يسبق إلى مثله .

وذكر المقرى فى نفح الطيب (٢) : وقال بعض من عرف بابن مالك إنه تصدر بحلب ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يضرب به المثل فى دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله والتحرير فيه .

ويمكن أن نخلص من هذه الأقوال ، إلى أن ابن مالك قد أتم دراسة القراءات والحديث واللغة والنحو على علماء دمشق وحلب الذين سبق ذكرهم ، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة والتدريس والتصنيف فى حلب ، وأن التى أم بها وتصدر فى حلب هى السلطانية لا العادلية ــ كما ذكر فى دائرة المعارف ــ وأنه مر بحماة فى طريق عودته إلى دمشق ، فأخذ عنه بها ، واستقر بعد ذلك فى دمشق ، يشتغل بالتدريس والتصنيف وإمامة العادلية .

الظاهرية (السلطانية) :

هى من آثار الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين بحلب (٣) . قال فى الدر المنتخب (٤) : من مدارس حلب : المدرسة الظاهرية ، وهى المعروفة الآن بالسلطانية ، تجاه القلعة ، مشتركة بين الشافعية والحنفية ، وكان الملك الظاهر قد أسسها ، وتوفى سنة ٦١٣ هـ ولم تتم وبقيت مدة بعد وفاته ، حتى شرع فيها شهاب الدين طغرل بك فعمرها وكملها سنة ٦٣٠ هـ .

وقال فى إعلام النبلاء(٥) : « مكتوب على بابها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين . هذه المدرسة قد أمر بعمارتها وإنشائها فى أيام السلطان الملك العزيز غياث الدنيا والدين محمد بن السلطان

---

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء جـ ٢ ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٧٨ .

(٣) الملك غازى المعروف بالظاهر بن صلاح الدين الأيوبى ، كان صاحب حلب إلى أن توفى سنة ٦١٣هـ وتوارثها أولاده من بعده ، فكانت بعيدة عن الفتنة التى شجرت بين خلفاء صلاح الدين ، فازدهرت فيها الآداب وأينعت العلوم ، ورحل إليها العلماء ، وقد استقل بها الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازى بعد وفاة أبيه إلى أن توفى بها سنة ٦٣٤ هـ ، وتولى بعده ابنه الناصر صلاح الدين يوسف الذى بقى صاحب حلب ثم صاحب الشام إلى أن قتل على يد هولاكو التتارى سنة ٦٥٩ هـ (ملخصة من مقدمة إنباه الرواة للأستاذ أبى الفضل إبراهيم ص ١٢ وما بعدها) .

(٤) الدر المنتخب فى تاريخ مملكة حلب ــ بيروت ، الباب الثالث عشر ص ١١١ .

(٥) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لابن الطباخ الحلبى جـ ٢ ص ٢٢٢ ، جـ ٤ ص ٣٥٦ .

الملك المظفر غازى بن السلطان صلاح الدين ، وأنشأها تكية وتربة ولى أمره شهاب الدين طغرل ابن عبد الله المالكى الظاهرى ، وجعلها مدرسة للفريقين ، ومقراً للمشتغلين بعلوم الشريعة من الطائفتين : الشافعية والحنفية ، مشتملة على مسجد لله تعالى ، مشيد فيه مدفن السلطان الملك الظاهر .. وشرط فيها أن يكون المدرس بها شافعى المذهب ، والإمام للصلاة فيها شافعى المذهب ، وكذا المؤذن ، ومن شرط واقفها أن يصلى الفقيه الخمس فيها .. ولها مدرس فى الفقه ، ومدرس فى النحو والقراءات » .

العادلية :

هى الآن مقر المجمع العلمى العربى بدمشق ، بالقرب من الجامع الأموى ، ويجاورها قبر صلاح الدين ، ويقابلها تماماً مبنى المكتبة الظاهرية .

وقد وضع أسس هذه المدرسة ، لدراسة الفقه الشافعى ، السلطان نور الدين محمود بن زنكى سنة ٥٦٨ هـ ، ولم يرتفع من بنائها إلا القليل حتى عاجلته المنية . وفى سنة ٦١٢ هـ أزال الملك العادل ، أخو السلطان صلاح الدين الأيوبى ، بناء نور الدين وعمل مكانه مدرسة عظيمة للشافعية ، بعد أن وسع مساحتها ودعيت باسمه . وتوفى الملك العادل سنة ٦١٥ هـ ولما يكمل بناؤها ، فقام ابنه الملك المعظم عيسى ، ملك دمشق من بعده ، بإكمال بناء العادلية ، وجعل لها قبة لدفن أبيه ، ونقل جثته من قلعة دمشق إليها سنة ٦١٩ هـ وهى السنة التى تم فيها بناؤها ، واحتفل بافتتاحها ، ووقف عليها الأوقاف العظيمة . وكان الملك المعظم مغرماً باللغة العربية وآدابها ، فأراد تحقيق أفكاره وميوله فى هذه المدرسة التى أصبحت سيدة مدارس دمشق ، ولم يشأ أن يغير ما أنشئت من أجله ، وأن يهدم مشاريع سلفه ، فجعلها قسمين : قسم للفقه ، وقسم للقراءات والعلوم العربية ، وقد كان بها مسكن من يتولى المشيخة والتدريس ، ومسكن ابن مالك بها باق إلى اليوم ، على يمين الداخل ، يصعد إليه ببضع درجات ، ويسكنه الآن خادم المجمع ، وعلى يسار الداخل الغرفة التى كان يقيم بها ابن خلكان .

قسم القراءات واللغة العربية :

ويهمنا من قسميها الكبيرين ، قسم القراءات والعربية الذى ولى التدريس به ابن مالك . وقد كان هذا الجانب من الدراسات فى القسم الخارجى منها ، فى تربة الملك العادل ، التى أحد أبوابها فى دهليز المدرسة يقابله من الجهة الشمالية باب آخر لسكن أستاذ هذا الفن .

المشيخة الكبرى :

ولى ابن مالك المشيخة الكبرى بالعادلية وكان من شرطها القراءات والعربية .

وهذا ثبت بأسماء بعض من عرفوا ممن تولوا هذه المشيخة (١) .

١ – القاسم بن أحمد اللورقى النحوى .

٢ – أبو شامة صاحب الروضتين .

(١) تنبيه الطالب للنعيمى جـ ٢ : التربية العادلية .

٣ ــ ابن مالك النحوى .

٤ ــ أحمد بن ابراهيم بن سباع .

٥ ــ محمد بن أبى بكر الحريرى .

٦ ــ محمد بن محمد الجزرى ، مؤلف النشر فى القراءات العشر .

٧ ــ ابنه فتح الدين .

٨ ــ ابنه الآخر محمد ... الخ .

أسرته بالشرق ووفاته

لم يرد فى أخبار الذين كتبوا عن ابن مالك شىء عن أسرته وزواجه ، فلا نعرف شيئاً عن والديه ، ولا عن زواجه ، أين ومتى تم ، ولا عن زوجته من هى ومن أين تكون ؟ لهذا لا أعتمد فى الحديث عن زواجه وأسرته على سند تاريخى ، وإنما هو مجرد حدس وتقدير للظروف التى أحاطت بالرجل فى حياته ورحلته وإقامته ، يمكن منها أن نستخلص أنه استقر بدمشق ورضى بها موطناً على أثر زواجه من بين أسرها ، كما أن تاريخ وفاة ابنه بدر الدين كهلا سنة ٦٨٦ هـ ، يرجح أن يكون مولده حوالى سنة ٦٤٠ هـ أو بعدها بقليل ، فإذا كان هو أكبر أبنائه ، وأغلب الظن أنه كذلك ، رجح أن يكون زواجه فى حدود سنة ٦٤٠ هـ أو قبيل ذلك ، بعد أن طوف بالشام واستقر فى دمشق . ولعل هذا الزواج ، كما قلت ، كان أول داع لاستقراره بدمشق ، بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة ، بعد أن أنجب ولديه : بدر الدين ، وتقى الدين الأسد .

بدر الدين :

هو الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائى الدمشقى الشافعى النحوى ابن النحوى : قال الصفدى : كان فهماً ذكياً حاد الخاطر ، إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . أخذ عن والده ، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده ، فسكن بعلبك ، فقرأ عليه جماعة ، فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولى وظيفة والده (١) ، وتصدى للاشتغال والتصنيف . وله من التصانيف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل لم يتمه ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وروض الأذهان ، وشرح الملحة ، وشرح الحاجبية ، ومقدمة فى العروض ، ومقدمة فى المنطق ، وغير ذلك . ومات بالقولنج بدمشق ، يوم الأحد ثامن المحرم سنة ٦٨٦ هـ وتأسف الناس عليه (٢) .

وقال الصفدى عن شرحه للألفية : « إنه شرح فاضل منقى منقح ، وخطأ والده فى بعض المواضع ، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها ، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم » .

---

(١) لم يذكر اسمه ضمن من ولى المشيخة الكبرى ، فلعله ولى مشيخة العادلية الصغرى أو الأمينية على ماسيأتى بيانه .

(٢) بغية الوعاة ص ٩٦ .

وقيل إنه حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكى ، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة فقعد لايتكلم ، والأيكى يذكر درسه إلى أن أطال الكلام ، فقال له : ياشيخ بدر الدين لأى شىء ما تتكلم ؟ فقال : ما أقول ؟ ومن وقت تكلمت فيه إلى الآن عددت عليك إحدى وثلاثين لحنة .

وقال عن وفاته : إنه مات قبل الكهولة بدمشق ، ودفن بمقبرة باب الصغير ، وقد ولى إعادة الأمينية بعده الشيخ كمال الدين ابن الزملكانى (١) .

تقى الدين الأسد :

هو محمد بن محمد بن مالك تقى الدين المعروف بالأسد ، قال الشيخ شمس الدين : صنف له والده الألفية فلم يحذق فى نحو ، وكان طيب الصورة يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان مشهود ، وتوفى سنة ٦٠٩ هـ — هكذا فى الوافى وأظنها سنة ٦٥٩ هـ ، إذ يفهم من خبر وفاته قبل الكهولة أنه توفى فى حياة أبيه — قال الصفدى : والمقدمة الأسدية لوالده أيضاً وهى صغيرة نثر ، وضعها باسمه (٢) — وهذا يوافق ما ذكره السيوطى فى ترجمة والده ، وذكر مثله للقرى فى نفح الطيب — ثم قال :

وذكر الصفدى عن الذهبى ، أن ابن مالك صنف الألفية لولده تقى الدين الأسد، واعترضه العلامة العجيسى بأن الذى صنفه له عن تحقيق هو المقدمة الأسدية قال: وأما هذه — يعنى الألفية — فذكر لى من أثق بقوله ، أنه صنفها برسم القاضى شرف الدين أبى القاسم هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين الجهنى الحموى الشافعى الشهير بابن البارزى — نسبة إلى باب أبرز— المتوفى سنة ٧٣٨ هـ ، وهو ممن سمع ابن مالك ، (٣) وذكر الجزرى مثل ذلك فى غاية النهاية (٤).

أخلاق ابن مالك وصفاته :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه يمتاز بما كان عليه من الدين المتين وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمت ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والتوءدة والوقار ، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، حتى أنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد . (٥)

وكان رحمه الله كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، وكان لا يرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ .

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه ، غفلوا عنه سويعة ثم طلبوه فلم يجدوه ، ثم بحثوا عنه فوجدوه منكباً على أوراقه . (٦)

---

(١) الوافى بالوفيات ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٢) نفس المصدر ص ٢٠٦ .
(٣) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٩٠ .
(٤) غاية النهاية فى طبقات القراء جـ ٢ ص ١٨١ .
(٥) نفح الطيب جـ ٧ ص ٣٧٨ .
(٦) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٨٢ .

وهذه رسالة ، كتبها ابن مالك ، إلى الظاهر بيبرس ، يطلب منه المعونة ببعض المال ، وهى تقفنا على جانب من حياته الاجتماعية بدمشق ، إلى جانب أنها تدلنا على أسلوبه الأدبي ، الذى يظهر فيه التأثر الواضح بأسلوب السجع الذى التزمه القاضى الفاضل وتلاميذه :

قال السيوطى(١) : « نقلت من خط شيخنا الإمام تقى الدين الشمنى ، قال : من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد ، بخط الشيخ جمال الدين بن مالك فى أواخرها صورة قصة ، « رفعها الفقير إلى رحمة ربه ، محمد بن مالك ، يقبل الأرض ، وينهى إلى السلطان (الظاهر ركن الدين بيبرس البند قدارى) أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب ، وأمله أن يعينه نقوداً ، من سيد السلاطين ومبيد الشياطين ، خلد الله ملكه ، وجعل المشارق والمغارب ملكه ، على ما هو بصدده ، من إفادة المستفيدين ، وهداية (٢) المسترشدين ، بصدقة تكفيه هم عياله ، وتغنيه عن التسبب فى صلاح حاله ، فقد كان فى الدولة الناصرية عناية يتيسر بها الكفاية ، مع أن هذه الدولة من الدولة الظاهرية ، كجدول من البحر المحيط ، والخلاصة من الوسيط والبسيط ... الخ » .

وفاته ورثاؤه :

توفى ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢ هـ باتفاق ، وصلى عليه بالجامع الأموى ، وآخر من روى عنه الإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان الكاتب ، كتاب الخلاصة عرضاً . (٣) ودفن بسفح قاسيون ، بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ ، وقال العجيمى : بتربة ابن جعوان (٤) .

وقد ذكر ابن طولون الصالحى ، فى مزارات الصالحية ، قبر الشيخ جمال الدين بن مالك قبلى قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى .. ولما قدم العلامة شعبان الآثارى الصالحية ، أراد زيارة قبره فقيل له ، لا يعرفه إلا رجل حفار يقال له زعتر ، فذهب إليه فلما وصل إلى الروضة ، وجد شخصاً يلحد ميتاً ، فسأل عن هذا الحفار ، فقيل له : هذا زعتر .

فقال له : يا شيخ ، أرنا قبر الشيخ جمال الدين بن مالك ، فذهب معه ، وأراه قبره بروضة الصالحية بسفح قاسيون بجوار قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى ، وقريباً من قبر الحافظ العماد المقدسى ، فقال العلامة :

سألت أناساً عن ضريح ابن مالك ... فأخبرنى شخص به وهو حفار
وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر ... فواعجبا من زعتر وهو قبار

ومن قول الشرف الحصنى يرثيه :

يا شتات الأسماء والأفعال ... بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط ... منه فى الانفصال والاتصال

---

(١) حسن المحاضرة جـ ٢ ص ٨٨ .

(٢) فى الأصل (وافادة) وهو تكرار لا يليق بما عهد من أسلوبه ، فلعله تحريف من الطبع أو النسخ .

(٣) القلائد الجوهرية ، القسم الثانى ص ٣٩٥ .

(٤) نفخ الطيب جـ ٧ ص ٢٧٣ وما بعدها .

مصـــدراً كان للعلـــوم بإذن الله من غـــــير شبهــــــة ومحـــــــال
عـــدم النعـــت والتعطف والتـــوكيد مستبدلا من الإبـــــــــدال
ألم قد عــــــراه أســـكن منـــه حـــركات كانت بغـــير اعتـــلال

وقد رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله : (١)

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعى حمـــرا يحاكيهـــا النجيع القـــانى
فلقد جـــرحت القلب حين نعيت لى وتدفقت بدمـــائه أجفـــــــانى
لكن يهـــون ما أجـــن من الأسى علمى بنقلتـــــه إلى رضـــــوان
فسقى ضريحاً ضمه صوب الحيـــــا يهمى به بالـــروح والريحـــان

مؤلفاته

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ، إن لم يكن أعظمهم جميعاً ، فهو أسلسهم مادة ، وأغزرهم إنتاجاً ، وأرفعهم ذكراً ، وأوسعهم رواجاً ، فقد رزق -رحمه الله- العمر الطويل . والصبر الجميل ، والعقل الراجح ، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع ، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه سهلا متبولا ، فصادف الاهتمام والذيوع والرواج ، بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ التأليف ، فى ميدان اللغة والنحو على الخصوص .

ولقد كان بودى ، لو تسعفنى المراجع ، فأرتب مؤلفاته ترتيبها الزمنى على حسب تصنيفها ، الأول ، فالتالى ، وهكذا ، ليكون ذلك أجدى فى تصوير تطور مسائل النحو ومشكلاته عند الرجل ، منذ بدأ التصنيف حتى ختمه ، غير أنى لم أجد بين هذه المراجع ، على كثرة ما وقع لى منها ، شيئاً نافعاً فى هذا الصدد ، إذا استثنينا إشارة ابن الجزرى ، إلى أنه صنف الكافية الشافية بحلب ، والخلاصة (الألفية) بحماة ، والتسهيل بدمشق ، ولذا آثرت ترتيب هذه المؤلفات على أساس أهميتها وصلتها بهذا الكتاب الذى أمهد له ، مع مراعاة الترتيب الزمنى بين الكافية والألفية والتسهيل ، وهى أهم مؤلفاته النحوية .

هذا ، وقد وهب لابن مالك قدرة فائقة على النظم العلمى الرائق ، فأخرج الكثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظماً ، وجاء هذا النظم على جفاف مسائله وصعوبة موضوعاته عذباً سائغاً ، حتى يوشك بعضه أن يضاهى الشعر العاطفى فى روعته وجماله (٢) ، ولعل هذا من أهم العوامل التى ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك ، وبخاصة الألفية التى حجبت أو كادت أضواؤها أن تحجب ما سبقها من مؤلفات فى النحو .

---

(١) نفح الطيب ٢٧٦ وبغية الوعاة ص ٥٧ .
(٢) من أوضح الأمثلة على ذلك : تحفة المودود فى المقصور والممدود .

مؤلفاته النحوية :

(١) الكافية الشافية :

منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت ، من مزدوج الرجز ، تضم النحو والصرف معاً ، منها نسخة مخطوطة فى مجلد واحد بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٩) نحو ، فى ١٦٢ ورقة (٣٢٤ صفحة) من القطع المتوسط مكتوبة بخط النسخ الجميل ، بكل صفحة تسعة أسطر ، تشتمل على ٦٤ باباً ، ينطوى تحتها ٦٧ فصلا ، كتبت عناوينها بالمداد الأحمر ، والمتن بالمداد الأسود ، مطلعها :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

قال ابن مالك محمد وقد ... نوى إفادة بما فيه اجتهد
الحمد لله الذى من رفده ... توفيق من وفقه لحمده
تبارك اسمه ، وتمت كلمه ... وعم حكمه ، وجمت حكمه
ثم على خير الهداة أحمدا ... منه صلاة تستدام أبدا
تغمر آله وصحبه الألى ... بحفظهم عهوده نالوا العلا
وتسعد الذى بها قد اعتنى ... سعادة منيلة أقصى المنى

وبعد ، فالنحو صلاح الألسنة ... والنفس إن تعدم سناه فى سنه
به انكشاف حجب المعانى ... (يبدو به) المفهوم ذا إذعان (١)
ومن يعن طالبه بسبب ... فهو حر بنيل كل أرب
وقد جمعت فيه كتباً جمه ... مفيدة يعنى بها ذو الهمه
وهذه أرجوزة مستوفيه ... عن (٢) أكثر المصنفات مغنيه
فمن دعاها قاصدا بالكافيه ... مصدق ، ولو يزيد الشافيه
فالله يحظينا بخير سعى ... وباجتناء ثمرات الوعى

وبعد هذه المقدمة ، تبدأ أبواب المتن بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، وباب الإعراب والبناء ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ... الخ ، فإذا اقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول ، وهكذا حتى تنتهى الأرجوزة . وقد بلغت عدة أبيات هذه النسخة ألفين وسبعمائة وتسعين بيتاً ، وسوف أوفى الحديث عنها عند الموازنة بينها وبين الألفية والتسهيل بعد هذا العرض السريع للمؤلفات إن شاء الله .

---

(١) فى الأصل يوجد كشط بأول الشطر الثانى وبعده لفظ غير واضح ، فوضعت مابين القوسين تمشيا مع السياق .

(٢) فى الأصل « وعن » وحذف الواو أسلم للنظم .

هذا ، وقد ذيلها بأكثر من مائة بيت ، العلامة أبو الثناء محمود بن محمد خطيب الدهشة الشافعى الحموى ، من علماء القرن التاسع ، سماها : وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة ، رتبها على أربعة أبواب ، فى الوصل والفصل ، والحذف ، والزيادة ، والبدل ، وشرحها ، وأتمها تأليفا سنة ٨٠٥ هـ . (١)

(٢) الوافية (فى شرح الكافية الشافية) :

وقد شرح ابن مالك الكافية نثراً بشرح سماه « الوافية » وعلق عليه نكتاً ، وشرحها أيضاً ولده بدر الدين ، وبالظاهرية نسختان من شرح الكافية برقمى ١٥٢ نحو وصرف ، ١٥٣ نحو وصرف ، بعنوان شرح نظم الكافية لابن مالك .

وقد وجدت لها شرحين بدار الكتب ، أحدهما تحت رقم ٢٣٦ نحو ، بعنوان : قطعة من شرح على كافية ابن مالك ، أوله : سألنى بعض الألباء ، المعتنين بحقائق الأنباء ، أن أتلو الكافية الشافية ، بشرح ... الخ ، وبعد هذا التقديم ، وهو فى نحو خمسة أسطر ، فصل فى أعلم وما جرى مجراه .. وينتهى المجلد بفصل فيما تركب من الأحوال والظروف ..

ويقع هذا الشرح فى مجلد قدر مجلد الكافية الذى سبقت الإشارة إليه وعلى ورق مماثل . ويبدو من صيغة الشرح أنه لغير ابن مالك ، لأن الشارح يكرر فيه : « قوله .. » ويذكر النص ، ثم يتلوه بالشرح ، مما يدل على أن الشارح غير المصنف ، وهو مخطوط بقلم قديم ، وبه خروم ، فلعله شرح ابنه بدر الدين .

والثانى مخطوط قديم أيضاً ، ذكر فى الفهارس أنه نسخة أخرى من السابقة ولكن تبين لى بعد مراجعته ، أنه مغاير له ، فهو مجلد ضخم ، يقع فى ٢٦٦ ورقة من الحجم الكبير ، تحتوى كل صفحة من صفحاته على ٢٠ أو ٢١ سطراً بكل سطر حوالى ١٢ كلمة ، مكتوب بخط نسخ معتاد ، على ورق سميك ، به خروم وتمزيق ، ويبدو من أسلوب التقديم ، وطريقة الشرح ، أنه لابن مالك ، فهو يبدأ بعد المقدمة التى تتمشى مع الروح العام لمقدمات ابن مالك ، بذكر خطبة الكافية الشافية ، ثم عنوان : شرح الكلام وما يتألف منه ، ويبدأ الشرح هكذا ، ص ... ويذكر النص ، ش ... ويمضى فى الشرح ، وهى طريقته فى شرح كتبه وينتهى المجلد بفصل :

لآلة من الثـــــلاثى مفعلـــة ومفعـــل أو مـــدّه ، ومفعلة

وآخر النظم :

ص: وقد جعلت نظم هـــــذا البـــاب	مكمـــلا أبــــواب ذا الكتـــاب
فالحمد لله عـــلى تكميـــــله	ميسراً ما ريم من تحصيلــــه
وأفضــــل الصــلاة والســـلام	على لبـــاب صفوة الأنـــام
لآله منهـــا صـــلاة وافـــره	وأنعم باطنـــــة وظاهـــره

ثم ختام الكتاب :

---

(١) مخطوط تحت رقم ١٢٩٠ بدار الكتب ، تم نسخه سنة ١٠٢٣ هـ .

... وكان الفراغ من تعليقه لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست و ... وسبعمائة (هكذا) بقية الرقم غير واضح . وهذا التاريخ للختام يبدو منه أن هذا الشرح قد تم بعد سنة سبعمائة ، فإذا كان هذا التاريخ لتمام الشرح كان الذى أتم الشرح شخصاً آخر غير ابن مالك ، ولعله أحد تلاميذه ، وإذا كان لكتابة النسخة كان الشرح كله لابن مالك .

وواضح من هذين المصنفين : « الكافية والوافية » تأثر ابن مالك بابن الحاجب فى تسمية المتن بالكافية والشرح بالوافية ، وإن كان صنيع ابن مالك فى المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة ، حتى يمكن أن يقال إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية ، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب ، فكافية ابن الحاجب موجز مركز فى النحو فقط ، وكافية ابن مالك نظم مطول فى النحو والصرف معاً ، ووافية ابن مالك نثر كالشرح لنظم الكافية ، ووافية ابن الحاجب نظم لكافيته ، وقد خص ابن الحاجب الصرف بمصنف خاص سماه : الشافية موجز مركز كالكافية ، فى حين جمع ابن مالك النحو والصرف فى منظومته : الكافية الشافية .

وقد وجدت بمكتبة الأزهر نسختين من هذا المصنف بعنوان : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحت رقمى (٧١٨، ٣٣٧٩ عروسى) .

وبمكتبة مصطفى فاضل نسخة من « شرح ابن مالك على الكافية » برقم ٧١٩١ صرف .

(٣) الخلاصة المشهورة بالألفية :

وهى منظومة فى نحو ألف بيت أودع فيها ابن مالك خلاصة ما فى الكافية الشافية من نحو وتصريف ، بدأها بقوله :

قال محمد هو ابن مالك   أحمد ربى الله خير مالك
مصلياً على النبى المصطفى   وآله المستكملين الشرفا
وأستعين الله فى ألفيه   مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز   وتبسط البذل بوعد منجز

والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم ، ونسخها كثيرة بين مخطوطة ومطبوعة بجميع المكتبات العامة والخاصة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجدت منها بدار الكتب نسخاً مخطوطة تحت أرقام : ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٣٤٥ ، ٨٤١ ، ١١٠٤ ، ١٤٠٣ ، ٣١ م ٣٢م، ٥٢٢ مجاميع ، ٦١٠ مجاميع ، ٨ مجاميع ش .

ونسخاً مطبوعة تحت أرقام : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٣٩٠ ، ٨٧٤، ٨٧٥ ، ٨٧٥ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٥٧ . الخ .

وبالأزهر نسخ كثيرة مخطوطة ومطبوعة منها ٤٧ ، ١٠٣ ، ٥٣٧ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، الخ

ولأهمية الكافية والألفية بين كتب النحو بعامة ، وكتب ابن مالك بخاصة ، عقدت موازنة وافية بينهما وبين التسهيل فى ختام هذا التعريف .

(٤) التسهيل :

وهو هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ وقد أفردته ببحث واف بعد الفراغ من بقية المؤلفات لاستيفاء الحديث عنه فى كل ما يقتضيه الأمر من عرض وتحقيق ونقد وتعليق .

(٥) شرح التسهيل :

ذكر صاحب « كشف الظنون » ، فى حديثه عن التسهيل (١) من شروح التسهيل : شرح المصنف — ابن مالك — وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال إنه كمله ، وكان كاملا عند تلميذه الشهاب الشاغورى ، فلما مات المصنف ظن أنهم بجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم ، فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غاضباً من أهل دمشق ... ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب (هكذا) (٢) ، وكمله أيضاً صلاح الدين الصفدى . وقد أورد السيوطى الخبر فى ترجمة الشهاب الشاغورى (٣) ، وقد وجدت نسخة من هذا الشرح بدار الكتب أبقى الحديث عنها إلى حينه ، ضمن الحديث عن شروح التسهيل .

(٦) المؤصل فى نظم المفصل :

أشارت إليه أكثر المراجع التى ترجمت لابن مالك، وهو نظم لمفصل الزمخشرى ، وقد أشار ابن مالك إليه فى مقدمة بعض كتبه ، كما أشار إليه فى مقدمة نثره لهذا النظم ، وسيأتى بيانه ، كما جاء ذكره فى النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله :

وجـــاء بنظم للمفصـــــل بارع ... رفيع على المنظـــوم يدعى المؤصّلا

(٧) سبك المنظوم ، وفك المختوم :

فى دائرة المعارف أنه رسالة موجزة فى النحو ، وقيل فى بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق ، وهو الصواب ، إذ ورد فى مقدمة النسخة الموجودة منه ببرلين (٦٦٣٠) :

أما بعد ، فإنى استخرت الله تعالى فى نثر المؤصل ، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء بالإيجاز..الخ وأوله : باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام. وهو موافق إلى حد كبير لما رأيته فى مقدمة المخطوط رقم ٧٠٦٨ بالظاهرية بدمشق، تحت عنوان « تسهيل الفوائد ».. ولهذا ظننت أن هذه النسخة من سبك المنظوم ، وأن الناسخ أخطأ فى تسميتها بالتسهيل ، أو أن الخلط حدث بين المقدمتين . على ما أفصله بالحديث والتحقيق بعد قليل .

(٨) عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ :

قيل عنه فى البغية ، ونفح الطيب : إنه مختصر يضم أصول النحو ، وفى دائرة المعارف ، إنه رسالة صغيرة فى الإعراب ، وفى هامش نفح الطيب ، ذكر الأستاذ المحقق أحمد يوسف نجاتى أن له أيضاً « العمدة » فى النحو ، وهو مختصر ، ثم شرحه ، وشرحه كذلك أبو أمامة النقاش المتوفى سنة ٧٦٣ هـ

---

(١) كشف الظنون مجلد ١ ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٢) هكذا ورد الخبر ، وسوف يأتى تحقيقه .

(٣) بغية الوعاة ص ٢٠٧ .

وأبو ياسر بن عمار المالكى المتوفى سنة ٨٤٤ هـ ، وابن العطار على بن إبراهيم بن داود الدمشقى المتوفى سنة ٧٢٤ هـ ، ومنه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣١) أولها :

قال الشيخ جمال الدين الجيّانى ...

الكلمات ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف . يعرف الاسم بتعريفه نحو الرجل ، وبتنوينه نحو زيد ، وبجره نحو : انتفعت بهذا ... الخ .

(٩) شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ (شرح العمدة) :

منه نسخة ببرلين (٦٦٣٢) بعنوان : شرح العمدة فى النحو ، ومنه نسخة بدار الكتب (١١٦٨ نحو) قال فى تقديمه : هذه تنبيهات مختصرة ، يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتى الموسومة بعمدة الحافظ ، وعدة اللافظ ... الخ .

ومنه بمكتبة الأزهر نسخة تحت عنوان : تنبيهات ابن مالك على مقدمته (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) برقم (٢٣٤٧) السقا ، ونسخة مستنسخة من السابقة برقم (٣٨٣٣) نحو .

(١٠) اكمال العمدة :

ذكره السيوطى فى البغية ، كما ذكره ناظم المصنفات .

(١١) شرح اكمال العمدة :

ذكره السيوطى أيضاً . ويفهم مما ذكر فى هامش نفح الطيب أن له العمدة وشرحه، ومن رواية السيوطى ، أن له الإكمال وشرحه ، فلعل العمدة الذى أشار إليه فى نفح الطيب ، هو عمدة الحافظ ، بعد اختصار الاسم ، والإكمال وشرحه مصنفان آخران ، حيث ورد ذكرهما فى نظم المؤلفات ، بعد عمدة الحافظ :

وآخر سماه بإكمال عمدة ... فزاد عليها فى البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً ... معانيه حتى غدت ربة انجلا (١)

(١٢) شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، أو اعراب مشكل البخارى :

وقد حققه وعلق عليه ونشره أخيراً المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى . وهو تعليقات ومناقشات قيمة لمشكلات الإعراب فى بعض أحاديث البخارى ، أخرجها فى واحد وسبعين مبحثاً منفصلة بالكتاب المذكور . وهذا المصنف من أهم المصنفات التى تظهر براعة ابن مالك فى معالجة المشكلات ، وتكشف عن منهجه فى النقاش والحجاج ، وتبين فضله وقدرته وسعة أفقه وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد ، فمن بحوثه : البحث الأول فى « ياليتنى » ، وفى استعمال « إذْ » مكان « إذا » وبالعكس ، وفى تركيب : أومخرجىّ هم ؟ ، والبحث الثانى فيما يقع الشرط فيه مضارعاً والجواب ماضياً ، والبحث الثالث فى إثبات ألف يراك بعد متى الشرطية ، وحمل متى على إذا ، وحمل إذا على متى ، وإجراء المعتل مجرى الصحيح ، والبحث الرابع فى اجتماع ضميرين ، هل

---

(١) هكذا نهاية هذا الشطر الأخير ، ولعله يقصد أن معانيه غدت صاحبة انجلاء ووضوح .

الأولى انفصالهما أو اتصالهما ؟ والبحث الخامس فى حديث : لا يخرجه إلا إيمان بى وتصديق برسلى ... الخ . وقد تخيرت بحثاً من هذا المصنف كمثال لطريقة ابن مالك فى مناقشة هذه المشكلات ، وهو على إيجازه موف بالغرض موجز للقصد .

البحث الثامن عشر فى استعمال « فى » بمعنى التعليل . ومنها قول النبى صلى الله عليه وسلم : « عذبت امرأة فى هرة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار » . – أخرجه البخارى فى كتاب الشرب والمساقاه – قلت : تضمن هذا الحديث استعمال (فى) دالة على التعليل ، وهو ما خفى على أكثر النحويين ، مع وروده فى القرآن العزيز والحديث والشعر القديم ، فمن الوارد فى القرآن العظيم قوله تعالى : « لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » (١) ، وقوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته فى الدنيا والآخرة لمسّكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم » . (٢)

ومن الوارد فى الحديث : « عذبت امرأة فى هرة ... » ، و « يعذبان وما يعذبان فى كبير ... » أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء .

ومن الوارد فى الشعر القديم قول جميل :

فليت رجالا فيك قد نذروا دمــى وهمــوا بقتلى يابثين لقـــــونى

ومنه قول أبى خراش ، (وفى رواية لأبى ذؤيب) :

لوى رأســه عنى ومــال بوده أغانيج خــود كان فينــا يزورها

ومنه قول الآخر :

أفى قملى من كليب هجوتــــه أبو جهضم تغلى على مراجلـــه

(١٣) المقدمة الأسدية :

ذكرها السيوطى فى البغية ، والمقرى فى نفح الطيب ، وهى رسالةصغيرة فى النحو ، قيل إنه صنفها لولده تقى الدين الأسد ، على ما سبقت الإشارة إليه .

(١٤) شرح الجزولية :

والجزولية مقدمة فى النحو ، مشهورة باسم مؤلفها أبى موسى الجزولى ، قيل إنها حواش على جمل الزجاجى ، وقيل : ليس فيها نحو وإنما هى منطق ، لحدودها وصناعتها العقلية .. وقد جاء فى تذييل ابن مكتوم لنظم المصنفات :

وصنف شرحاً للجزوليـــــة التى غدا نظمها كالصخر حتى تسهلا (٣)

(١٥) نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب :

وقد أشار الأشمونى إلى هذا المصنف فى منهج السالك . (٤)

---

(١) سورة الأنفال آية /٦٨ .

(٢) سورة النور آية /١٤ .

(٣) وقد سبق التنبيه إلى إشارة القفطى إلى هذا الشرح ص ٥ من هذا التمهيد .

(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ج ١ ص ٤٩ .

مؤلفاته اللغوية :

(١٦) نظم الفرائد :

وفى البغية « نظم الفوائد » بالواو ، ولكن السيوطى نفسه نقل فى المزهر أجزاء من هذا الكتاب ، فى أماكن عدة ، وكرر ذكر الاسم بالراء وهو الصحيح . والكتاب عبارة عن ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روى واحد ، وقد نقل السيوطى عنه فى المزهر فقال : قال ابن مالك فى كتابه « نظم الفرائد » كل ماجاء على « فعلان » فمؤنثه « فعلى » ، غير اثنى عشر اسما فإنها جاءت على فعلانة ، ثم نظمها فقال :

أجز فَعْلَى لفَعْـــــــــلانا إذا استثنيت حبـــــلانا (١)
ودخنـــانا (٢) وسخنــــانا (٣) وسيفانــــا (٤) وصحيانـــا (٥)
وصوجانـــا (٦) وعلانـــا (٧) وقشوانـــا (٨) ومصـــانا (٩)
وموتانـــا (١٠) وندمانـــا (١١) وأتبعهن (١٢) نصرانـــا (١٣)

وذيلها المرادى ببيت كتكملة :

وزد فيهن خمصانـــــا (١٤) على لغة (١٥) وأليانـــا (١٦)

وقد أورد السيوطى أجزاء أخر من هذه الضوابط ، فى ثنايا المزهر ، منها : قال ابن مالك : الذى ورد من فاعل ، بفتح العين ، ألفاظ محصورة ، نظمها فى قوله :

---

(١) حبلان : غضبان أو كبير البطن وهى حبلانة أى غضبى أو حامل .
(٢) دخنان : يوم دخنان وليلة دخنانة بهما كدرة فى سواد دخن .
(٣) سخنان : يوم ساخن وسخنان وليلة سخنانة .
(٤) سيفان : رجل سيفان طويل ممشوق ضامر وهى سيفانة .
(٥) ضحيان : رجل ضحيان يأكل فى الضحى ، وهى ضحيانة ، وقلة ضحيانة بارزة للشمس .
وصحيان : يوم صحيان وليلة صحيانة لا غيم فيهما .
(٦) صوجان : كل يابس الصلب من الدواب والناس ، ونخلة صوجانة يابسة كزة السعف .
(٧) علان : رجل علان كثير النسيان وهى علانة ، وعلانة حصن قرب ذمار .
(٨) قشوان : دقيق ضعيف رقيق الساقين وهى قشوانة .
(٩) مصان : اللئيم أو هو شتم بمعنى ماص بظر أمه ، أو راضع الغنم لؤما وهى مصانة .
(١٠) موتان : رجل موتان الفؤاد بليد وهى موتانة .
(١١) ندمان : منادم ، أما من الندم فغير مصروف ومؤنثة ندمى .
(١٢) نصران : واحد النصارى وهى نصرانة ، وبلدة بالشام .
(١٣) المزهر للسيوطى جـ ٢ ص ٧٤ وما بعدها .
(١٤) خمصان : ضامر البطن وهى خمصانة .
(١٥) أليان : كبش أليان ونعجة أليانة ، وكذا الرجل والمرأة .
(١٦) منهج السالك جـ ٢ ص ١٩٣ .

أخصص إذا نطقت وزن فاعـــل بباذق (١) وخاتم وتابـــل (٢)
ودانق (٣) وراسن (٤) ورامـــك(٥) ورامج (٦) ورانج (٧) وزاجـل (٨)
وساذج وسالخ (٩) وشـــالم (١٠) وطابع وطابـق (١١) وناطـل (١٢)
وطاجن وعالم وقـــارب وقالب (١٣) وكاغـد (١٤) وما يلى
من كامخ (١٥) وهاون ويارج (١٦) ويارق (١٧) ، وبعضهـا بفاعل

ومنها أيضاً قوله : الذى جاء على فعّل – بضم الفاء – وليس جمعاً ، ألفاظ محصورة ، ثم نظمها فقـال :

فى غير جمـع قَلّ وزن فعّـل كتبع (١٨) وجبأ (١٩) وحُوّل (٢٠)
وحلب (٢١) وخلق (٢٢) وخرم (٢٣) وخلب (٢٤) وخلر (٢٥) ودخل (٢٦)

---

(١) الباذق ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخة فصار شديداً .
(٢) والتابل بفتح الباء وكسرها أزار الطعام ج توابل .
(٣) الدانق سدس الدرهم ، والأحمق ، والسارق ، والمهزول الساقط من الرجال والنوق .
(٤) راسن فارسية بمعنى القنس وهو القّنء ، ونبات طيب الرائحة .
(٥) رامك شىء أسود يخلط بالمسك ، والمقيم بالمكان لايبرح .
(٦) الرامج بالكسر ملواح يصطاد به الجوارح .
(٧) الرانج بالكسر أيضا ثمر أملس ، والجوز الهندى .
(٨) الزاجل ماء الفحل أو الظليم ، وعود يكون فى طرف الحبل ، والحلقة فى زج الرمح .
(٩) السالخ الجرب ، والأسود من الحيات .
(١٠) الشالم الزؤان يكون فى البر .
(١١) الطابق الآجر الكبير ، والعضو أو نصف الشاة .
(١٢) الناطل الجرعة من الماء واللبن والنبيذ ، والفضلة تبقى فى المكيال ، والخمر ومكيالها .
(١٣) القالب البسر الأحمر ، وما تفرغ فيه الجواهر السائلة لتصاغ .
(١٤) كاغد قرطاس (معرب) .
(١٥) كامخ أدام .
(١٦) اليارج القلب والسوار والهذيل بن النضر بن يارج محدث .
(١٧) اليارق : الدستبند العريض .
(١٨) تبع : من ملوك اليمن ، والظل ، والناصر ، والمدين ، والتابع .
(١٩) جبأ : جبان ، ونوع من السهام .
(٢٠) حول : شديد الاحتيال .
(٢١) حلب : نبت يدبغ به .
(٢٢) خلق : السحابة المستوية ، والصخرة ليس فيها وصم ولا كسر .
(٢٣) خرم : نبات الشمر ، والناعم من العيش .
(٢٤) خلب : برق مطمع مخلف .
(٢٥) خلر : نبات أو الفول أو الجلبان أو الماش .
(٢٦) دخل : دخل الرجل نيته ومذهبه وخلده وبطانته .

وزرق (١) وذرح (٢) وزمـــج (٣) وسرق (٤) وسلج (٥) ودمل
وصلب (٦) وطلع وعلـــف(٧) وعـوذ (٨) وزمت (٩) وزمل (١٠)
وعوق وغبر (١١) وغـــرب (١٢) وقبر وقلب (١٣) وقمـــل
وكرز (١٤) وخـرق (١٥) وسكـــر وسلم وسنم (١٦) وجمـل (١٧)

(١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : اكمال الاعلام بمثلث الكلام :

وهى أرجوزة مربعة ، عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتاً ، فى مجلد كبير ، تدل على اطلاع عظيم ، وإحاطة نادرة باللغة ، وقدرة فائقة على النظم ، وقد جاء فى مقدمتها ما يدل على أنه ألفها وأهداها للملك الناصر ابن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (٦٣٤ – ٦٥٩ هـ) ، وهذا يدلنا على أنه صنف هذا الكتاب قبل أن يغادر حلب ، فهو أسبق تأليفاً من الألفية والتسهيل . ولابن مالك فى المثلثات ثلاثة مصنفات : هذه الأرجوزة ، ومثلثات فى نفس الموضوع وبنفس التسمية ، ولكنها نثر ، وثلاثيات الأفعال . وسيأتى بيانها .

وقد وجدت من الأرجوزة عدة نسخ بدار الكتب(١٨) ، منها هذه النسخة التى أخذت عنها هذا البيان (٣١٠ لغة) فى مجلد فى ١٤٥ صفحة من القطع المتوسط ، كتبت بخط النسخ الجميل ، وبآخرها تعليق للأستاذ تيمور ، يذكر فيه تقريظاً منظوماً للكتاب ، للشيخ عبد الله الإدكاوى ، مع ترجمة له . والصفحة الأولى من هذه النسخة بها عنوان الكتاب ، ورقم النسخة ، وخاتم (الكتبخانة) ثم يبدأ المتن بالصفحة الثانية ، وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهب مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجيانى جزاه الله خيراً :

---

(١) زرق : طائر صياد ، وبياض فى ناصية الفرس .
(٢) ذرح : بالحاء دويبة حمراء منقطة بسواد تطير وهى من السموم .
(٣) زمج : بالجيم طائر ، وبالحاء اللئيم والضعيف والقصير الدميم والأسود القبيح .
(٤) سرق : عين ، وكورة ، وصحابى .
(٥) سلج : نبات .
(٦) صلب : شديد .
(٧) علف : تمر يشبه الباقلاء .
(٨) عوذ : النبت فى أصول الشوك أو بالمكان الحزن .
(٩) زمت : طائر يتلون ألوانا .
(١٠) زمل : جبان ضعيف .
(١١) غبر : بقية الشىء .
(١٢) غرب : جبل بالشام .
(١٣) قلب : حول قلب محتال بصير بتقلب الأمور .
(١٤) كرز : لئيم خبيث حاذق ، والعيى ، والصقر ، والبازى .
(١٥) خرق : طائر أو جنس من العصافير .
(١٦) السنم : البقر .
(١٧) جمل : حبل السفينة ، وحساب الجمل .
(١٨) مخطوطة رقم ٣١٠ لغة ، وأخرى برقم ١٩ ش ، ٦٦٥ مجاميع ، ومطبوعة ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

إتباع حمـــد الملك الوهـــاب صـــلاته على الرضى الأواب
محمـــد وآلـــه الأنجـــاب به ابتهـــاج النطـــق والكتـــاب
وبعـــد ، فالأولى بأن تجـــلى لـــه بنـــات فكـــر ناسبت إجـــلاله
ملك يبـــارى فضله أفضـــاله فى نصر أهـــل العلم والآداب
فمن عـــداه (١) لهم مبيـــد مستأصـــل يغنى عن احـــتراب
لما علمـــت أنـــه ذو أرب إلى اتساع فى كـــلام العـــرب
رأيت أن أجعـــل بعض قـــربى له كتاباً فيـــه ذا أحســـاب
أحـــوى به أكثر تثليث الكلـــم نحو حلمت وحلمت وحلـــم
فحوز هـــذا الفن محمـــود مهم به اعتنى قدمـــاً أولو الألبـــاب
وهأنا آتى بـــه مبوبـــاً على الحروف بينـــاً مرتبـــا
ملخصاً مخلصاً مهذبـــا ينقـــاد معنـــاه بـــلا استصعـــاب
مثلث (٢) معنى ولفظا أكـــثره ومنـــه ما باللفظ خصت صـــوره
وباب ذا من قبـــل ذاك أذكـــره مستتبعاً لسائـــر الأبـــواب
وليـــدر أن كل لفظ يـــودع ذا البـــاب فالتثليث فيـــه يتبع
وما بلفظ واحـــد قد يقـــع فاجعله للتثليث ذا انتســـاب،
فى غير ذا البـــاب بفتح أبتـــدى وبعد ضم إثر كسر مـــورد
فلست محتاجاً إلى تقيـــد مالم أر المقصـــود ذا احتجـــاب
والله يقضى فيـــه بالحصـــول على نهايات (٣) المنى والسُّـــول
ففضله ما عنـــه من عـــدول لشاسع ولا لذى اقـــتراب

باب ما ثلث لفظه واتحد معنـــاه

ذو الغربـــة الأُنىّ والإنىّ وقيـــل فيـــه أيضـــاً الأُتىّ
وبالثـــلاث هكـــذا مـــروىّ عنهم أتاوى لذى اغـــتراب
والطير مستضعفـــه بَغـــات (٤) كذلك البِغـــات والبغـــات
لغـــات بـــرث هكـــذا ثـــلاث وهـــو دليـــل الظعن والإيـــاب

---

(١) «عداه» هكذا بمعنى سواه ، ولا يستقيم معها المعنى ، فلعلها «عاداه» ، أو لعلها جمع عدو على عدى ، وهذا ما أرجحه .
(٢) وردت فى النسخة المطبوعة ، تحقيق الشيخ الشنقيطى ، «مثلثا» بالنصب وأحسب أن الوجه ما جاء بالأصل ، على الرفع ، خبراً مقدماً لأكثره .
(٣) فى المطبوعة «نهاية» ، ولا أرى ضيراً فيما ورد بالأصل .
(٤) فى المطبوعة «البغات» بالتاء بنقطتين .

تثليث نـــون يونس استبانـــــا   والسين من يوسف مع سفيانـــا
وثلثوا سرعان مـــع وشكانـــا   وسرع المعنى مـــــع استعجـاب

ثم يمضى المصنف فى نظم مثلث الكلام ، على هذا النسق البديع ، فبعد هذا الباب الذى يبلغ أكثر من مائة بيت ، باب فى الأفعال المثلثة باتفاق المعنى ، ثم باب ما أوله همزة ، فباء ، فتاء ، فثاء ... الخ حرف الياء ، من المثلث المختلف المعانى .

ومنه نسخ أخرى بدار الكتب مخطوطة (١٩ ش) ، (٦٦٥ مجاميع) ، والمطبوعة بالمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩ هـ حققها الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى عليه رحمة الله ، وهى لا تختلف عن المخطوطة إلا فى بعض الألفاظ القليلة التى اقتضاها التحقيق على النحو الذى أوضحت فى هذا الجزء من الأرجوزة ، وقد زيد فى المطبوعة ، بعد تقريظ الإدكاوى وترجمته ، تعليق يظهر أنه للشيخ الشنقيطى يقول فيه : لما أتم المرحوم الشيخ رمضان نسخ مثلث ابن مالك تتبع كتب اللغة واستخرج منها كلمات مثلثة لم يأت بها ابن مالك فى مثلثه ، ورتب ذلك على حروف المعجم ، وهو فى نحو ثلاثين صفحة ، وبعده كتاب . « تحفة المودود ، فى المقصور والممدود » لابن مالك أيضاً ، وتصحيح الشنقيطى ، وسيأتى الحديث عنه . وبآخر المطبوعة فهرس للكتابين المذكورين . وبمكتبة الأزهر من هذه المطبوعة نسخ تحت أرقام (٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٥٦٨ (بخيت) . وبها نسخة مخطوطة بقلم معتاد فى ٨٠ ورقة ومسطرتها ١٧ سطراً تحت رقم (٦٥) أباظة .

(١٨) اكمال الاعلام بتثليث الكلام :

اطلعت على نسخة مصورة منه بدار الكتب (٧٣٨ لغة) فى ٢٠٨ لوحة ، مسطرتها ١٩ سطراً ، رواية تلميذه محمد بن أبى الفضل البعلبكى ، إجازة عنه ، أوله : الحمد لله الذى فضل الإنسان على كثير ممن خلق تفضيلا ..... الخ ، به مقدمة بديعة ، يذكر فيها أسباب التأليف ، ومميزات الكتاب ، والمراجع التى اعتمد عليها ، ومنهجه فى التصنيف مما يعد طرازاً طريفاً فى تقديم المؤلفات فى ذلك الحين .

ويبدو أن هذا المصنف هو الأصل المنثور للنظم السابق ، فأوله يتفق مع أول النظم ، وإن اختلفت الأمثلة :

باب المثلث الذى لم تختلف معانيه ، وهو أربعة فصول : الأول فيما ثلث أوله : الأتى والأتاوى الغريب . الأثرة الاستئثار بالشيء ... الخ .

بعده باب ما أوله همزة من المثلث المختلف المعانى ... الخ . وبهذه النسخة سماعان على المصنف وبأولها مرثية له ، نظمها كاتب النسخة محمد بن على بن الساكن الطوسى الذى ذكر أنه أتم النسخة كتابة بالعادلية بدمشق سنة ٦٩١ هـ ، وهى الواردة بآخر هذا الفصل ، متضمنة مصنفات ابن مالك ، ولم يشر السيوطى إلى اسم ناظمها .

(١٩) ثلاثيات الأفعال :

بدار الكتب من هذا المصنف نسختان مخطوطتان إحداهما تحت رقم ٢٩٥ لغة ، والأخرى برقم ١٨٦ صرف ، والواقع أن الكتاب من اللغويات لا من الصرفيات ، كما سيتضح من استقراء مطلعه ، وقد ذكر عنه فى الفهرس أنه تصنيف ابن مالك ، ثم رتبه وترجمه تلميذه محمد بن محمد ابن عباس بن أبى بكر بن جعوان الأنصارى ، أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنى أسألك التوفيق . قال شيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة الأوحد حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، جمال الدين سيد القراء والنحاة واللغويين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائى الجيانى ، أثابه الله تعالى رضوانه ، وأسكنه جنانه ، حامداً لله ، ومصلياً على رسوله محمد وآله ومسلماً :

هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى ما تيسر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها : فعَل أو أفْعَل ، بمعنى واحد ، مرتباً على حروف المعجم ، فأبدأ بما أوله همزة ، وأختم بما أوله ياء ، وأقتصر على ذكر الثلاثى ، مالم يختلف الفعلان ببناء أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ، أو يتعدى أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر ، فأذكرهما معاً . ومما أعتمده أنى لا أذكر مالا يشاركه غيره من فَعْل مصدراً لفَعَل أو فَعِل متعدياً ، ولا فُعُول مصدراً لفعَل لازماً ، ولا فَعَل مصدراً لفَعِل لازماً ، ولا فَعَالة مصدراً لفعُل ، ولا فُعَال مصدراً لمفهم صوت أو داء ، ولا فِعال مصدراً لمفهم نفار ، ولا فِعالة مصدراً لمفهم حرفة أو ولاية ، ولا فَعَلان مصدراً لمفهم تقلب ، ولا فعيل مصدراً لمفهم صوت أو سير ، مالم تدع إلى ذكره حاجة ، والله ملق كل خير ، وموق كل ضير ، وهو على كل شىء قدير ، وبكل إنعام جدير .

باب ما أوله همزة :

فمنه بالفتح أترته (١) أترا أفزعته ، وأجره أثابه ، والمملوك والأجير أعطاهما أجرهما . واليد المكسورة أبرأها على فساد ، وأدبتهم صنعت لهم مأدبة ، وأدم ، ورأس وأسر وألت وأمر وأنض وأنف ، وبالكسر ألف الشىء إلفا وألفه لزمه (أنف وأنق ... الخ ، ثم باب ما أوله باء فتاء فثاء فجيم فحاء فخاء .. الخ ما أوله ياء : وهذا الكتاب لايتفق مضمونه مع تسميته ، فلعل تحريفاً أصاب التسمية أو التعريف .

(٢٠) لامية الأفعال :

أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال . وهى منظومة فى ١١٤ بيتاً أولها :

الحمد لله لا أبغى به بـــــدلا	حمـــداً (٢) يبلغ من رضوانه الأملا
ثم الصلاة على خير الورى وعلى	ساداتنا آله وصحبه الفضـــــــــلا

---

(١) وفى القاموس – مادة « الوتر » : وتر الرجل أفزعه ... ووتر الصلاة وأوترها ووترها بمعنى وفى مادة « الأجر » : أجره يأجره ويأجره جزاه كآجره ، وهو يوضح المقصود من قوله فى مقدمة الكتاب : المقول فيه فعل وأفعل بمعنى واحد .

(٢) فى النسخة المنقول عنها . حمد بالرفع . وأحسب النصب أولى .

وبعد ، فالفعل من يحكم تصرفه يجـز (١) من اللغة الأبواب والسبلا
فهـاك نظماً محيطاً بالمهم وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجمـلا

وتشتمل اللامية على الأبواب والفصول الآتية :

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، وفصل فى اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل ، وباب أبنية الفعل المزيد فيه ، وفصل فى المضارع ، وفصل فى فعل ما لم يسم فاعله ، وفصل فى فعل الأمر ، وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، وباب أبنية المصادر ، وفصل فى مصادر ما زاد على الثلاثى ، وباب فى المفعل والمفعل ومعانيهما ، وفصل فى بناء المفعلة ، وفصل فى بناء الآلة ، ثم الختام :

ثم الصـلاة وتسليم يقـارنها على الرسول الكريم الخاتم الرسلا
وآله الغر والصحب الكرام ومن إياهم فى سبيل المكرمات تـلا
وأسأل الله من أثواب رحمتـه ستراً جميلا على الزلات مشتمـلا
وأن ييسر لى سعياً أكـون به مستبشراً جذلا لا باسراً وجلا (٢)

ومنها بدار الكتب النسخ الآتية :

١ — مخطوطة بقلم معتاد بخط مصطفى بن عمر الشبلنجى فرغ من كتابتها سنة ١٢٠٧ هـ برقم (٧م) .

٢ — نسخة أخرى مخطوطة ضمن مجموعة برقم (٩ م) .

٣ — نسخة أخرى بخط الشيخ حسن العطار على هامشها تقييدات كثيرة برقم (٤٠٥) لغة .

٤ — نسخة أخرى مع منظومة : « قواعد الإعراب » للشيخ عبد الجواد بن شعيب الأنصارى مخطوطة بخط معتاد تمت كتابة آخر جمادى الآخرة سنة ١٠٢٥ هـ برقم (١١٥٨ نحو) . وهناك نسخ أخرى كثيرة مطبوعة بمصر والهند لا أجد داعيا للإطالة بذكرها . وبمكتبة الأزهر نسخ بخط الشاذلى بأرقام (١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥) وضمن مجموعة بقلم معتاد بأرقام (٣٨٣) السقا ، (٤٦ مجاميع) ، (٨٨٧ مجاميع) ، (١٠٢٦ مجاميع) طبع القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .

(٢١) شرح لامية الأفعال :

وهو فى مجلد طبع ليبزج سنة ١٨٦٦ م بدار الكتب برقم ٥٠١٢ هـ ، وقد شرحها ابنه بدر الدين ، وشرحها الشيخ العلامة محمد بن عمر بن مبارك المعروف ببحرق . شرحين ، أحدهما : فتح الأقفال وحل الإشكال ، بشرح لامية الأفعال ، وهو الشرح الكبير ، وأوله : الحمد لله المتصرف قبل علة التصريف ، المتعرف قبل آلة التعريف ... الخ ، والثانى : الشرح الصغير ، وأوله : الحمد لله الحميد المجيد ، المبدئ المعيد .. الخ (٣) . وبمكتبة الأزهر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال

(١) فى النسخة . يحز . بالحاء المهملة ، وأظن الأنسب للمعنى يجز بالجيم المعجمة .

(٢) عن نسخة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٤٦٢ — الألفية وتليها اللامية ترجمة وتعليق جوجيه .

(٣) الشرح الكبير منه نسخة مخطوطة برقم ١٨٣ وأخرى برقم ٢٤٠ ، والصغير منه نسخة برقم ٣٦ مجاميع بدار الكتب ، وشرح بدر الدين منه مخطوطة برقم ٣ ، وأخرى برقم ١٨٤ ، ونسخة طبع ليبزج رقم ١٤٩ .

مخطوطات بأرقام (٢٠٢ ، ٢٩١) صرف ، (٨٣٤) حليم ، (٩٠٠) عروسى ، (٢٥٩ ، ٩٠٦ ، ٩٩٥) صرف .

وشرح لابن يحيى برقم (٩٩٦) صرف . والشرح الكبير لبحرق بأرقام (١٢٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٨٦٥ ، ٩٠٣) عروسى ، وشرح للبرماوى برقم (٢٠٣) وشرح لم يعلم مؤلفه برقم (٩٩٧) صرف .

(٢٢) تحفة المودود فى المقصور والممدود :

وجدت منها نسختين مخطوطتين وأخريين مطبوعتين مع « إكمال الإعلام بمثلث الكلام » ، الذى سبقت الإشارة إليه (١) ، ولم أجد فرقاً بين النسختين ، إلا ما يكون عادة بين المطبوع والمنسوخ من فروق طفيفة نتيجة للتحريف والتصحيف ، ونسخة أخرى مخطوطة فى كتيب صغير : فى ١٣ صفحة من الحجم الصغير ، وتحت رقم ٢٢ لغة ، وعدد أبياتها ١٦٢ بيتاً ، كلها همزية وليست واوية ، كما ذكر فى دائرة المعارف (٢) ، مطلعها :

بدأت بحمد الله فهو سناء ... وللنطق منه بهجة وبهاء
وأهديت مختار السلام مصليا ... على المصطفى الموحى إليه شفاء
وبالآل والأصحاب ثنيت مثنيا ... بخير الثنا إذ هم به جدراء
وبعد ، فإن القصر والمد من يحط ... بعلمهما يستسنه النبهاء
وقد يسر الله انتهاج (٣) سبيله ... بنظم يرى تفضيله البصراء
له « تحفة المودود » تسمية فقد ... تأتى بهذا للمراد جلاء
حوى كل بيت منه لفظين وجها ... بوجهين فى الحكمين فهو ضياء
دعا فأجابته المعانى مطيعة ... وقد كان منها منعة وإباء
وها أنا بالمنوى واف فإنما ... علامة صدق العازمين وفاء
فيارب عونا ، فالمعان مؤيد ... وما لامرئ إن لم تعنه كفاء

باب ما يفتح أوله فيقصر ويمد باختلاف المعنى

أطعت الهوى فالقلب منك هواء ... قسا كصفا مذبان عنه صفاء
فخل جدا ما ان يدوم جداؤه ... فسيان فقر فى الثرى وثراء
كفى بالفنا قوتا لنفس فناؤها ... قريب ويغنيها صرى وصراء
رزقت الحيا كن للحياء ملازما ... فبعد الجلا يخشى عليك جلاء

وعدة هذا الباب ٣٦ بيتاً ، وبعده : باب ما يفتح فيقصر ويكسر فيمد ، باختلاف المعنى فى ٢٩ بيتاً ، وبعده : باب ما يكسر فيقصر ويفتح فيمد ، باختلاف المعنى ٦ أبيات ... الخ :

---

(١) النسختان : المخطوطتان برقم ٣١٠ ورقم ١٩ ش والمطبوعتان ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
(٢) مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .
(٣) فى النسخة « ابتهاج » .

وآخرها باب ما يضم فيقصر ويمد ، والمعنى واحد :

سليمى وغزى والجلندى وهكذا ... ألا ورتيلا لوبيا وبكاء

وذى «تحفة المودود» تمت محيطة ... بما اهتم باستقصائه الأدباء

ولا بد من حمد الإله فإنه ... لدى البدء والإنها سنا وسناء

وبعد هذا تاريخ النسخ ، بخط نصر أبى الوفا الهورينى بالأزهر الجمعة ثانى محرم سنة ١٢٧٢هـ. ويتلو هذا لامية العجم للطغرائى فى ٥٩ بيتاً .

ومنها نسخة بمكتبة الأزهر بقلم معتاد بخط رمضان حلاوة سنة ١٢٩٥هـ وبهامشها تعليقات، وبرقم (١١٥) أباظة .

(٢٣) شرح تحفة المودود :

مخطوط صغير بدار الكتب تحت رقم ٥٢ ش لغة مكتوب بخط مغربى قديم ، بحروف صغيرة ، فى ثمانى ورقات من الحجم الصغير أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً مبارك الابتداء ، ميمون الانتهاء .

قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهب مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى ، حامداً لربه الكريم ، ومهدياً لنبيه أفضل الصلاة والتسليم ، وما حضاً لآله وأصحابه خلاصة الود الصميم ، والثناء العميم مما أسر الله تعالى به إلى ، وأنعم به على ، قصيدة المقصور والممدود، سميتها (تحفة المودود) (١) ، جعل الله إنشاءها لوجهه ، وأظفر قارئها بحقيقة العلم وكنهه ، بسم الله الرحمن الرحيم :

باب ما يفتح أوله ويقصر ويمد :

ثم يأتى بالنص، ويتلوه الشرح باختصار ، مع اختلاف بعض ألفاظ القصيدة فى الشرح عنها فى المتن ، بما لا يغير المعنى ، على عادة ابن مالك فى معظم شروحه ، ثم يزيد فى ختام التحفة أبياتاً دعائية ثلاثة :

« وخير صلاة أستديم على الذى ... هواه (٢) لأدواء القلوب دواء

وأزكى ثناء أجتنيه لآله ... وأصحابه إذ هم بذا رجحاء

وأسأل لى عفواً ونيل جوارهم ... غدا ، وإليها (٣) سارع السعداء»

(٢٤) الاعتضاد ، فى الفرق بين الظاء والضاد :

توجد نسخة من هذا المصنف ببرلين (٧٠٢٣) ومنه نسخة بدار الكتب مخطوطة رقم ٥٧٦ لغة ، كتبت بخط نسخ معتاد ، فى كتيب أوراقه ٢٧ ورقة ، وأسطره ١٥ سطراً ، يجمع نص

---

(١) فى النسخة « الودود » .

(٢) فى النسخة تشتبه الواو مع الدال فتوشك أن تكون « هداه » .

(٣) لفظ « إليها » غير واضح ، ولكنى أتيت بأقرب الألفاظ إلى المخطوط تمشيا مع النظم والسياق .

القصيدة ، وشرحاً موجزاً لها ، وقد تميز النص بسبقه بحرف « ص » وكتابته بحروف كبيرة ، وتميز الشرح بسبقه بحرف « ش » وكتابته بحروف أصغر . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الإمام المتقن لسان العرب ، وسيد أهل الأدب ، بقية السلف ، وقدوة الخلف ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، غفر الله له : هذه قصيدة ، تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد ، بحصر رزقت الإعانة عليه ، وخصصت بالسبق إليه . فأسأل الله كمال الأمنية ، بخلوص النية ، وبلوغ الأمل ، بقبول العمل ، بمنه وكرمه .

ص : بسبق شين أو الجيم استبانة ظا

أو كاف او لامها كالجظ ملتمظا

ش : تتميز الظا من الضاد بتقدم شين كشظاظ وهو عود الجوالق ، ورجل من ضبة يضرب بلصوصيته المثل في قولهم : ألص من شظاظ .

وكشيظم وهو الطويل من الناس والخيل .

وكالشواظ بالضم والكسر وهو اللهب بلا دخان .

وتتميز الظا أيضاً بسبق جيم كالجظ وهو الجماع والطرد والرجل الضخم والسيء الخلق .

وكالجعظ وهو الدفع والرجل الضخم .

وكالجواظ وهو الصخر .

وكالجَوَّاظ وهو الغليظ خلقاً وخلقاً .

وتتميز الظا أيضاً بسبق كاف نحو : كظا الرجل يكظو إذا سمن .

وعكظ خصمه إذا غلبه بالحجة .

وكظه الطعام غمه من كثرة الأكل .

وكظم الغيظ أمسكه .

وتتميز الظا أيضاً بسبق لام أصلية كلفظ ولحظ والالتماظ وهو الأكل والالتفات .

فإن تقدم مع أحد هذه الأحرف قبله أو بعده راء أو ياء أصلية أو هاء تعينت الضاد بعد استثناء ما يستثنى .

فتتعين الضاد لتقدم الراء كشرض وهو المكان الغليظ ، والجريض وهو الريق الذى يغص به عند الموت ، وكالكراض وهو ماء الفحل .

وتتعين الضاد لتقدم الياء كالجيض وهو الحيد في القتال ، والهاء كهلض الشيء إذا حركه لينقلع .

وهكذا يأتي بالبيت أو مجموعة الأبيات ، ويتبعها أو يسبقها بالشرح الموجز في إلمام عجيب باللغة ومفرداتها ومعانيها .

(٢٥) الاعتماد ، في نظائر الظاء والضاد :

أشار إليها بروكلمان ، ومنها نسخة بالظاهرية بدمشق .

(٢٦) قصيدة أخرى فى الظاء والضاد :

لعلها (تحفة الإحظا) ، فى الفرق بين الضاد والظا ، وقد أشار إليها صاحب النظم ، كما أشار إليها بروكلمان ، قال صاحب النظم :

وفى الضاد والظا قد أتى بقصيـــدة   وأتبعها أخرى بوزنين أصـــلا
وبين فى شرحيهما كل ما غدا   على الذهن معتاصا فأصبح مجتـــلى

(٢٧) كما أشار الى أرجوزة أخرى فى الطاء والصاد :

(هكذا بالمهملتين) وأظن أنه تحريف فى : ظاء والضاد بالمعجمتين :

وأرجوزة فى الطاء والصاد قد حوى   بها تمما معنى لطيفـــاً وحصـــلا

هذا ، وقد ذكر فى دائرة المعارف الإسلامية أن له :« الاعتداد فى الفرق بين الزاى والصاد» وقد تبين لى بعد البحث أنها هى التى سبقت الإشارة إليها باسم «الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد» ، وأصاب اسمها وقافيتها التحريف عند الترجمة ، إذذكر أنها منظومة زائية من بحر البسيط وهى ظائية ، وذكر نفس الرقم (٧٠٢٣) برلين ، المذكور للاعتضاد . وعلى كل حال قد ذكرت للمؤلف الآن أربعة مصنفات حول الظاء والضاد ، والطاء والصاد ، فإذا لم يكن له غير قصيدتين فى الظاء والضاد ، كان المصنفان الآخران هماالشرحان المذكوران ضمن المصنفات ، وهما من مصنفاته المفقودة .

(٢٨) النظم الأوجز ، فى مايهمز ومالا يهمز ، وشرحه :

ذكره السيوطى فى البغية ، ولمقرى فى نفح الطيب ، وأشار إيه الناظم بقوله :

ونظم أخـــرى فى الذى يهمـــزونه   وما ليس مهموزا ، بشرح لها تلا

ولم أعثر على نسخ منه بالمكتبات التى تيسر لى الاطلاع عليها ، فلعله من مؤلفاته المفقودة أيضا .

(٢٩) الوفاق فى الابدال :

ذكر بروكلمان أن له « وفاق الاستعمال فى الإعجام والإهمال » وذكر أن منه نسخة بمكتبة استامبول (شهيد على برقم ٢٦٧٧–٣) فلعله هو الذى أشار إليه الناظم بقوله :

وألف فى الإبـــدال مختصراً لـــه   دعاه الوفاق ، فاق تصنيف من خـــلا

(٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة :

قيل فى دائرة المعارف إنه رسالة فى المترادفات (برلين ٧٠٤١) .

(٣١) ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل :

أشار إليه بروكلمان ، ومنه نسخة بالظاهرية بدمشق : (ل ٥٥) .

(٣٢) فتاوى فى العربية :

قال السيوطى ، ورأيت فى بعض المجاميع الموقوفة بخزانة الشيخ محمود فتاوى لابن مالك فى العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها فى تذكرتى ، ثم فى الطبقات الكبرى فى ترجمته .

(٣٣) منظومة فى ماورد من الأفعال بالواو والياء :

أشار إليها ناظم المصنفات بقوله :

ونظم فى الأفعـال أيضا قصيـدة　　فسهل منها كل وعـر وذلـلا

ومنها نسخ بدار الكتب مطبوعة طبعات مختلفة بأرقام ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ مجاميع ، وقد ذكرها السيوطى بالمزهر ، حيث قال فى ذكر الأفعال التى جاءت لاماتها بالواو وبالياء : عقد لها ابن السكيت باباً فى إصلاح المنطق ، وابن قتيبة باباً فى أدب الكاتب ، وقد نظمها ابن مالك فى أبيات .. وذكر السيوطى القصيدة ٤٩ بيتاً ، ولكنى وجدت القصيدة كاملة ، وعدتها ٦٩ بيتاً ، منها بيت واحد للعلامة نصر الهورينى المصرى وهى ضمن « شرح التكميل لخاتمة التسهيل » للأستاذ العلامة السيد عبد الله بن محمد بن حامد السقاف العلوى مفتى حضرموت ، ومعها منظومة للشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير الحضرمى فى فن الخط ، مطبوع بمطبعة حجازى بالقاهرة ، ومنه نسخة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٤٥ صرف . وهذه بعض أبيات منها :

حمداً لربى والصـلاة لأحمـد　　من قد دعوت لهديه ودعيتـه

والآل والأصحـاب أرباب التقى　　ثم السلام تلوته وتليتـه

اعلم بأن الواو واليـا قد أتت　　فى بعض ألفـاظ كنحو منيتـه

قل إن نسبت : عزوته وعزيتـه　　وكنـوت أحمـد كنية وكنيتـه

وطغوت فى معنى طغيت ومن قنى　　شيئاً يقول قنوته وقنيته .. الخ

ومنها نسخة بمكتبة الأزهر طبع القاهرة سنة ١٢٧٨ هـ ضمن مجموعة برقم (١١٠٢) مجاميع صرف .

(٣٤) كتيب صغير ، لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك : وهو ضمن مجموعة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٠٩ مجاميع لغة . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم . قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى فى لغات الأصبع والأنملة وغيرهما :ـ

تثليث با اصبع مع شكل همـزته　　بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا

وأعط أنملة مانال الاصبع (١) إلا الواو فالمد للبا وحـدها بـذلا

أرز أرز أرز صـح مع أرز　　والرز والرنز (٢) قل ماشئت لا عذلا

لدن بتثليث دال لدن لدن لدن　　ولد ولد لدن أوليت فعـلا

فا أف ثلث ونون إن أردت وأف　　أفا (٣) ورفعا ونصبا إنه قبلا .. الخ

---

(١) القطعة فى البغية ص ٥٦ ، والوافى بالوفيات جـ ٣ ص ٣٦١ ، وفى رواية البغية : ماكان الأصبع .

(٢) فى البغية : والدنز ، ويظهر أنه تحريف مطبعى .

(٣) فى الوافى : أفى ، وقد ذكر فى القاموس أن لغاتها أربعون .

وله فى خيل السباق العشرة ، على الترتيب : (١)

خيل السبـاق المجلى يقتفيه مصـل والمسلى وتال قبـل مرتـاح
وعاطف وحظى والمؤمل واللطيم والفسكل السكيت يا صاح

وله فى أسماء الذهب :

نضر نضير نضار زبرج سيرا (٢) وزخرف عسجد عقيان الذهـب
والتبر ما لم يذب وأشركوا ذهبـا وفضة فى نسيك هكذا الغـرب

وله ملغزا:

إل ابن الخير عن ضررا خشيتـا فحسن الحزم رأيا ان دهيتـا
وهذا مذهب وعـر مـداه مواصل غـرة قد حان صيتـا
إذا الملهوف ذا صـدق عطـاء تنل حسن المحـامد ما حييتـا

قال الصفدى : — وذكر السيوطى نفس الرواية — كذا أنشدنيه العلامة أثير الدين أبو حيان : بفتح اللام من ال ، وفتح النون من ابن ، وبنصب ضرر ، وفتح النون من فحسن ، وضم الميم من الحزم ، وكسر الباء من مذهب ، وفتح الفاء من الملهوف ، ونصب الهمزة من عطاء ، وضم النون من حسن ، وفتح الدال من المحامد .

وتفسيره أن ال فعل أمر ، وابن مفعول ، وعن بمعنى أن أبدلت الهمزة عينا ، وحسن فعل ماض ، وذا مذهب حال ، ومواصل فاعل ، وفعل أمر — من وأى — ، وذا الملهوف مفعول وبدل ، وعطاء مفعول ثان ، وحسن منادى ، والمحامد مفعول تنل .

وقد ذكر الصفدى فى الوافى بالوفيات ، أن لابن مالك من هذه الضوابط الشىء الكثير .

مؤلفاته فى الصرف :

كتب ابن مالك الثلاثة الكبرى فى النحو : الكافية ، والألفية ، والتسهيل ، تتضمن أبحاثا فى الصرف ، على عادة أكثر النحاة ، فى اعتبار النحو والصرف مبحثين يكمل أحدهما الآخر ، فقد دأب كثير من النحاة على أن يردف بحث النحو بموجز فى الصرف ، وهكذا فعل ابن مالك فى مصنفاته النحوية الكبرى ، ولكنه لم يكتف بهذه الملاحق للتعريف بالصرف ، ويظهر أن هذا أيضاً من بعض مظاهر تأثره بابن الحاجب ، فقد أخرج ابن الحاجب الكافية فى النحو ، والشافية فى الصرف ، وأخرج ابن مالك الكافية الشافية فى النحو والصرف معاً ، ولم يقف عند هذا الحد فى معالجة مسائل الصرف ، بل أفرد لها بعض المصنفات ، على ما أشارت إليه المراجع ، وجاء فى نظم المصنفات :

وعرف بالتعريف فى الصرف إنه إمام غدا فى كل فصل مفضلا
وفى شرح ذا التعريف فصل كل ما أتى مجمـلا فيه وبين مشـكلا

---

(١) الوافى ص ٣٦٢ ، ونفح الطيب ج ٧ ص ٢٧١ .

(٢) فى النسخة المنقول عنها النص : سير ، بدون ألف ، وفى القاموس : والسيراء كالعنباء نوع من البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير ، والذهب الخالص فلعل صحة اللفظ : سيرا مخففا من سيراء .

(٣٥) ايجاز التعريف فى علم التصريف :

ذكر فى دائرة المعارف وقيل : (انظر درنبورج ، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالإسكوريال ٣٣٠ ، ٦) . والذى وجدته بدار الكتب بعنوان : تصريف ابن مالك ، منه نسختان إحداهما مصورة برقم (٥٠٥١ ﻫ) والأخرى مخطوطة محفوظة بالتيمورية برقم (٣٧ صرف) هى التى نقلت عنها المصورة .

والمخطوطة فى ثمانى صفحات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٤ سطراً ، مكتوبة بخط نسخ معتاد ، مشكول شكلا تاماً ، فصولها موضحة بالمداد الأحمر ، وكذلك أوائل العبارات والأمثلة مميزة بعلامة حمراء ، أولها : —

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين .

الاسم المجرد من الزوائد إما ثلاثى كفلس وفرس وكبد وعضد وحبر وعنب وإبل وبرد وصرد وعنق ... الخ .

والبحث فى ثلاثة عشر فصلا موجزاً ، كلها فى الإبدال ، ما عدا الفصل الأول فى بيان الزيادة والأصالة ، والأخير فى الإدغام .

ويليه فى المجلد ذاته ، شرح ابن إياز النحوى على تصريف ابن مالك ، وهو شرح لهذا التصريف يقول فيه بعد المقدمة :

وبعد ، فإن جماعة من المشتغلين على ، والمترددين إلى ، التمسوا منى أن أبين لهم ما ألغزه الشيخ الإمام ابن مالك المغربى فى تصريفه ، وأتبع كل فصل بما يليق به من تصحيحه أو تزييفه ، فأجبت ملتمسهم وشرحته ، وكشفته كشفاً شافياً وأوضحته ، ونبهت على ضوابطه الجامعة ، واحترازاته اللطيفة النافعة .... الخ ، ثم يبدأ الشرح :

قال : الاسم المجرد .... الخ .

قلت : بدأ بتبيين وزن الاسم .... الخ .

وقول المصنف ، وقول الشارح موضحان بالمداد الأحمر ، وكذا أوائل العبارات والأمثلة ، على النحو الذى سار عليه الناسخ فى المتن .

وهو شرح جيد واف ، يقع فى إحدى وسبعين صفحة من نفس الحجم السابق وفى ختامه : تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ، على يد أضعف عبيده ، الراجى غفران ربه (اسم غير ظاهر) ابن يونس بن عبد العزيز المارد انى .. فى نهار الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة (علامة غير واضحة) عشر وسبعمائة (هكذا) .

هذا ، وقد جاء فى ترجمة ابن إياز (١) أنه شرح الضرورى لابن مالك ، ولم أجد ذكراً للضرورى ضمن مصنفات ابن مالك ، فلعله هذا الشرح ، وإنما حرف الناسخ أو الطابع التصريف

(١) بغية الوعاة ص ٢٣٣ ، وقد توفى ابن اياز سنة ٦٨١ ﻫ ، وولى مشيخة النحو بالمستنصرية .

إلى الضرورى ، أو لعل المقصود بالضرورى ، ما أشار إليه ابن مالك فى مقدمة شرحه (١) لتصريف الكافية :

« من التصريف الضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها .... الخ . وغير ضرورى كبناء مثال من مثال ... الخ » .

(٣٦) شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته :

لعل هذا العنوان من وضع ناقل الشرح من تلاميذ ابن مالك . منه مخطوطة بدار الكتب برقم (١م) صرف . وهى فى ٥٩ صفحة من القطع المتوسط ، مسطرتها ٢١ سطراً ، بخط النسخ الجميل ، وفصولها مميزة بالخط الكبير ، وهو شرح لقسم الصرف بالكافية فى ٢٦ فصلا ، أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم .

قال الشيخ الإمام الزاهد جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائى الجيانى ، رحمه الله : أما بعد حمدا لله تعالى حق حمده ، والصلاة والسلام على محمد رسوله وعبده ، وعلى آله وصحبه الموفين بعهده ، فإنى استخرت الله فى تبيين ما تضمنه تصريف الأرجوزة الموسومة بالكافية ، والله بالإعانة كفيل ، وهوحسبنا ونعم الوكيل .

فصل نبين فيه مايصرف وما لايصرف وما يتعلق بذلك :

تغيير بنيــة لمعنى قصـــــدا   تصريفها كجعل جــود أجــودا

وهو من الحرف وشبهه امتنــع   ومن يصرف ما سواهمــا يطع

التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها ، لغرض لفظى أو معنوى ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ولا ما يوغل فى شبهه من الأسماء . « ومن يصرف ما سواهما يطع » .

أى من رام تصريف ما ليس حرفاً ولا شبه حرف يوافق ولا ينازع ، فإنه يحاول تصريف مايليق به التصريف .

ثم من التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء فعال وفعول من فاعل قصدا للمبالغة ؛ وغير ضرورى كبناء مثال من مثال .. الخ

وآخره فصل :

لآلة من الثــلاثى مفعلـــــــــة   ومفعـــــل أو مده ومفعلـــــه

ثم إثبات تاريخ النسخ : فرغ من نسخه عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل ، يوم الثلاثاء سادس عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.

فى القراءات

(٣٧) المالكية فى القراءات :

أشار إليها الناظم بقوله :

ونظم فى علم القراءات موجزا   قصيدا يسمى المالكى مبجــلا

(١) بيان هذا الشرح يأتى بعد الفراغ من هذا التعقيب .

فلعل هذه القصيدة هي داليته التي نظمها على نسق الشاطبية ، ونسبها إلى شهرته ، كما نسبت الشاطبية إلى الشاطبي ، يقول فيها مشيرا إلى الشاطبية :

ولا بد من نظمي قوافي تحتـــوى   لما قد حوى «حرز الأماني» وأزيدا

(٣٨) اللامية في القراءات :

وقد ذكر ابن الجزرى في طبقات القراء (١) أن ابن مالك قد نظم في القراءات قصيدتين ، إحداهما دالية ، هي السابقة ، والأخرى لامية ، يقول فيها :

بذكر إلهي حامــداً ومبسمـــلا   بدأت فأولى القــول يبدأ أولا

وآخرها : وزادت على «حرز الأماني» إفادة

وقد نقصت في الجرم ثلثـــــا مكمـــلا

كتاب العروض ، وخطأ نسبته إليه :

أشير إليه في دائرة المعارف ، وقيل (انظر درنبورج فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالأسكوريال (٣٣٠ ، ٦) . ولم أجد بالمراجع العربية التي وقعت لي إشارة إلى هذا الكتاب فلعله لابنه بدر الدين الذي كان معنياً بعلوم البلاغة والمنطق والعروض ، وله مقدمة في العروض (٢) . هذا وقد جاء في فهارس الإسكوريال تحت الرقم السابق . ضمن مجموعة : كتاب في العروض للشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني الطائي مؤلف الألفية (هكذا) ستة عشر باباً ، تسمى بحورا وشطورا ، بخط مغربي في ٧٧ ورقة ، مسطرتها ٢٢ سطراً ، ثم قال : انظر حاجي خليفة ، وقد وجدته في كشف الظنون لبدر الدين (٣) .

وكتاب : **نظم الكفاية في اللغة** ، بدار إحياء المخطوطات العربية منه نسختان برقمي ٧٧٣ ، ٢٨٧ لغة . وقيل عنه إنه تأليف جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي المتوفى سنة ٦٧٢ﻫ والنسخة الأولى كتبت سنة ٧٩٣ ﻫ بخط يوسف بن عبد الرحمن الأسدى المعرى . وفي مكتبة الأزهر نسخة من هذا المصنف برقم ١٩٨ لغة بعنوان : «نظم الكفاية» لم يعلم مؤلفه وبعد البحث والتحقيق ظهر أن هذا المصنف نظم لكتاب «كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ» لأبي إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن الاجدابي الطرابلسي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠ ﻫ.

والنظم للقاضي شهاب الدين أبي عبد الله محمد بن حسن بن الخويي المتوفى سنة ٦٩٣ ﻫ . وقد نسب السيوطي في بغية الوعاة ص ١٧٨ كتاب الكفاية لابن الأجدابي ونسب نظم الكفاية لابن الخوييّ ص ١٠ كما ذكر مثل ذلك صاحب كشف الظنون ص ١٥٠٠ وعلى نسخة الأزهر إشارة تفيد ذلك مع شيء من الاضطراب.

وقد ذكر بروكلمان أن لابن مالك أرجوزة في الإملاء ، وبيتين عليهما شرح له يتضمن ضوابط ظاءات القرآن .

---

(١) ﺟ ٢/ ص ١٨٠ .

(٢) بغية الوعاة ص ٩٦ .

(٣) عروض ابن مالك ، بدر الدين محمد بن محمد النحوى المتوفى سنة ٦٨٦ﻫ (المجلد الثاني ص ١١٣٤).

وأخشى أن يكون بروكلمان ، قد تسرع في نسبة أرجوزة الإملاء لابن مالك ، وأن الأمر التبس عليه باطلاعه على إحدى الأرجوزتين الملحقتين بالكافية والتسهيل ، إذ لم تعرف لابن مالك أراجيز في الإملاء ، ولم تشر المراجع العربية إلى شيء من هذا ، بل يكاد يكون من المؤكد أنه لم يصنف في الإملاء ، بدليل أن أبا الثناء محمودا قد ذيل الكافية بنحو مائة بيت في طريقة الكتابة ، على ماسبقت الإشارة إليه ، كما أن الشيخ محمد بن حامد بن عبد الغفار باكثير ذيل التسهيل بقصيدة ضمنها علم الخط ، وشرحها الشيخ السقاف بشرح سماه : التكميل لخاتمة التسهيل ، على ما مر ذكره ، فلعل بروكلمان قد ظن أن ابن مالك هو صاحب الأرجوزة الأولى أو الثانية .

وذكر السيوطي أيضا : ومن أغرب ما رأيته في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العيني ، قال في شواهد المبتدأ : ولولا بنوها حولها لخطبتها .. كذا وقع في كتاب ابن الناظم ، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سهو ، ثم رأيت في تاريخ الإسلام للذهبي أيضاً ، قال في ترجمته : وله الخلاصة وشرحها (١) :

والرد على رواية العيني سهل ميسور ، فهو يقصد : شرح ابن الناظم للكافية والخلاصة ، وهما من تصنيف أبيه ، وعلى هذا يستقيم الخبر ، ولا سهو ولا تصحيف .

وأما ما ذكره الذهبي ، فأظنه كالذي ذكره ابن العماد في شذرات الذهب (٢) : «ومن تصانيفه .. كتاب الكافية الشافية ، وكتاب الخلاصة ، وكتاب العمدة وشرحها ... ويمكن أن يحمل خبر الشرح هنا على التغليب ، من أنه شرح الكافية الشافية والعمدة ، فجاءت الخلاصة ضمن الخبر تساهلا . وعلى كل حال ، لم يثبت عند أحد ممن اهتموا بشروح الخلاصة ، على كثرتهم ، أن المصنف قد شرحها .

وقد ذكر ابن العماد وابن قاضي شهبة في طبقاته من مؤلفات ابن مالك : الضرب في معرفة لسان العرب ، ولم أجد بين المراجع مايثبت نسبة هذا إليه ، فلعله استنتاج من مؤلف أبي حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أو لعله من كتب ابن مالك المفقودة .

الفوائد والمقاصد :

قيل إن الفوائد هو الأصل الذي لخص منه التسهيل ، (٣) وروى المقري في نفح الطيب عن العلامة العجيسي (٤) أنه قال : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتاباً آخر سماه بالمقاصد ، وضمنهما ، أي الفوائد والمقاصد ، تسهيله فسماه لذلك : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد .

---

(١) البغية ص ٥٥ .

(٢) شذرات الذهب جـ ٥ ص ٣٣٩ .

(٣) بغية الوعاة ص ٥٥ ، وهامش نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٣ .

(٤) الإمام شرف الدين يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العلامة العجيسي المغربي . ولد سنة ٧٧٧ هـ ، وأخذ أنواع العلوم تفسيرا وحديثا وفقها وأصولا وكلاما وعربية ، وله شرح على الألفية منثور ، وآخر منظوم . توفي في شعبان سنة ٨٦٢ هـ . (نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧) .

وقال السيوطى فى بغية الوعاة : وله مجموع يسمى «الفوائد» فى النحو، وهو الذى لخص منه التسهيل ، ذكر شيخنا قاضى القضاة محيى الدين عبد القادر بن أبى القاسم المالكى ، نحوى مكة، فى أول شرحه للتسهيل ، قال : الألف واللام فى تسهيل الفوائد للعهد أشاربها إلى الكتاب المذكور ، قال : وإياه عنى سعد الدين بن العربى بقوله :

إن الإمام جمال الدين فضـــــله إلهـــــــــه ولنشر العلم أهلـــه
أمـــلى كتاباً له يسمى «الفوائد» لم يـــزل مفيـــداً لـــذى لب تأملــه
فكل مسألة فى النحـــو يجمعهـــا إن «الفوائد» جمـــع لا نظـــير له

قال : وقد ظن الصفدى أن الأبيات فى التسهيل ، فقال : فى قوله « إن الفوائد جمع لانظير له » تورية ، لولا أن الكتاب « تسهيل الفوائد » لا « الفوائد » ، وليس كذلك، وإنما أراد ما ذكرناه . (١)

وقد ذكر الدمامينى فى مقدمة شرحه للتسهيل أيضاً : قال ابن رشيد : ونظم رجزاً فى النحو عظيم الفائدة ، تستعمله المشارقة ، ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا ، وإنه لاسم طابق مسماه ، وعلم وافق معناه ... قال الدمامينى : وقد قرظ سعد الدين بن العربى الصوفى ، رحمه الله الكتاب المذكور ، والمسمى بالفوائدالنحوية ، فقال : إن الإمام جمال الدين فضله ، وظن الصلاح الصفدى أن هذا تقريظ لتسهيل الفوائد ، فقال فى كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام : هذا فى غاية الحسن ، لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوائد ، وإنما اسمه تسهيل الفوائد ، فذكر المضاف إليه ، وترك المضاف الذى هو العمدة ، فجعل التورية بسبب ذلك مقدوحاً فيها ، وقد علمت اندفاع ذلك ، وإنما نشأ له هذا الوهم ، من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوائد ، وهو معذور بعزة وجوده (٢) ..... ، وستأتى زيادة بيان فى تحقيق هذا الكلام .

شعره

وذكر المقرى فى نفح الطيب ، أن بعضهم قال : من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك :

إذا رمدت عينى تداويت منكم بنظرة حســـن أو بســـمع كلام
فإن لم أجد ماء تيممت باسمكــــم وصليت فرضى والديار أمـــامى
وأخلصت تكبيرى عن الغير معـــرضا وقابلت أعـــلام الســـوى بســـلام
ولم أر إلا نور ذاتك لأنحــــــا فهل تدع الشمس امتداد ظـــــــلام

قال السيوطى : وأما تصانيف ابن مالك ، فقد رأيت فى تذكرة الشيخ تاج الدين ابن

---

(١) المرجعان السابقان .
(٢) ص ٣ من شرح الدمامينى على التسهيل .

مكتوم ، أن بعضهم (١) نظمها فى أبيات ، قال الشيخ تاج الدين وقد أهمل أشياء أخر من مؤلفاته ، فذيلت عليها . وهذا مطلع النظم مع التذييل :

سقى الله رب العرش قبر ابن مالك ... سحائب غفران تغاديه هطـــلا
فقد ضم شمل النحو من بعد شته ... وبين أقـوال النحـاة وفصـــلا
بألفية تسمى الخـلاصة قد حـــوت ... خلاصة علم النحو والصرف مكملا
وكافية مشروحة أصبحـــت تنى ... لعمرى بالعلمين فيهـــا تسهـــلا
ومختصر سماه عـــــدة لافـــظ ... يضم أصـول النحو لا غير مجمـــلا
وبين معنـــــاه بشرح منقـــــح ... أفاد به ما كان لولاه مهمـــلا
وآخر سماه بإكمـــــال عمـــــدة ... فـزاد عليها فى البحـوث وعلـــلا
وصنف للإكمـــال شرحاً مبينـــاً ... معانيه حتى غـدت ربة انجـــلا
ولا ســـيما التسهيل لو تم شرحه ... لكان كبحر ماج عذبا وسلسلا ... الخ

وهذه الأبيات التى ذيل بها ابن مكتوم المنظومة :

وأملى كتاباً بالفوائد نعتـــــــه ... وآخر نظما للفرائد (٢) والعـــلا
وصنف شرحاً للجزولية الــــتى ... غدا نظمهـــا كالصخر حتى تسهـــلا
وسبكاً لمنظوم وفكاً لمخـــــــتم ... على هيئة التوضيح فاضمم لما خـــلا
وقيل : وشرحاً للخـــلاصة فاستمع ... وفى النفس من (٣) تصحيح ذا القيل ماغلا

---

(١) هو شمس الدين بن الساكن الطوسى ، كما جاء فى مقدمة « إكمال الإعلام بتثليث الكلام » ، وسبقت الإشارة إليه .

(٢) فى النسخة : للفوائد ، بالواو ، وهو تصحيف ، على ما سبق بيانه .

(٣) فى النسخة : فى تصحيح ، ويبدو أن « من » أولى وأنسب .

مذهبه النحوى

يبدو لى من دراستى لابن مالك أن الرجل لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ، من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ، دون أن يقرأه ويفيد منه ، بل لا أغالى إذا قلت إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية ، فقد عرف عنه أنه كثير الدأب على القراءة والاطلاع ، على ما مر فى سيرته ، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتصنيف كأنما يمسك بيمناه القلم ، وتحت يسراه كتب سيبويه والكسائى والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وثعلب والجرمى والزجاجى والفارسى والسيرافى وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن الأنبارى والزمخشرى وابن مضاء وابن خروف والشلوبين وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم من كبار النحاة ، فإنا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة فى كتبه النحوية بعامة ، وفى التسهيل وشرحه بخاصة ، يوافقها أو يخالفها ، يؤيدها أو يردها ، يقويها أو يضعفها ، يصححها أو يخطئها ، يوازن بينها ويجتهد ويرجح ويختار فى تبصر وثقة واعتداد ، هذا إلى جانب إحاطة باللغة والقراءات والحديث فى شروحه ومناقشاته واستشهاداته (١) .

ولقد مر بنا ما شهد به أحد تلاميذه أبو الثناء محمود من ذكر ابن مالك لما بين تهذيب الأزهرى ومحكم ابن سيده من فروق ، مما لا يقدر عليه إلا من أحاط بكل ما فى الكتابين الكبيرين ، كما يقول الصفدى تعليقا على الخبر ، وقد مر بنا خبر حفظه لبعض شواهد النحو يوم وفاته ، عليه رحمة الله .

وابن مالك إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات ، كان من رجال الحديث المعدودين فى عصره ، وكان من تلاميذه المبرزين القطب اليونينى ، وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة ، وقد روى له الجلال السيوطى بعض الأحاديث بسنده ضمن أحاديث النحاة الواردة فى خاتمة بغية الوعاة .

ذكرت هذا قبل أن أتعرض لبيان مذهب ابن مالك النحوى لأذكّر بأهم المؤثرات التى أثرت فى مذهبه وآرائه واتجاهاته .

وقد تبين لى من دراستى لابن مالك أن التسهيل هو خلاصة دراساته فى النحو ، وأن مذهبه النحوى الذى يستخلص من التسهيل ، هو خلاصة آرائه ومذاهبه النحوية جميعا . أما خصائص هذا المذهب فيمكن إجمالها فى النواحى الآتية : —

(١) التجديد فى منهج التأليف :

وأول ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد والابتكار فى منهج التأليف ، ويمكن أن نلمس هذه السمة بمقارنة التسهيل بكتاب سيبويه ، ومفصل الزمخشرى ، وكافية ابن ابن الحاجب وهى أهم كتب النحو السابقة على التسهيل ، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب ، ووقف الزمخشرى عند تقسيمه إلى فصول ، وسار ابن الحاجب على نهج صاحب

---

(١) انظر شواهد التوضيح ، وشرح التسهيل لابن مالك .

المفصل فى التقسيم العام ، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل ، ثم جاء ابن مالك فنظم رءوس المسائل فى أبواب ، وفروعها فى فصول ، مما يعد من أحدث مناهج التقسيم فى التأليف.

ولا يقف أمر اجتهاده فى هذا الجانب عند التبويب والتفصيل ، بل نلمس الطرافة والتجديد فى ترتيبه لأبواب النحو وفصوله ، على ما هو واضح فى التسهيل مما حاز إعجاب الدارسين ، ووقف بهم عند حدوده ، لا يكادون يرجون عليها .

ومنهج ابن مالك فى ترتيب مسائل النحو منهج دراسى تعليمى ، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق ، وهو متأثر فى هذا الترتيب إلى حد ما بابن معط فى ألفيته ، إلا أنه على عادته فى تأثره بغيره لا يأخذ الشىء برمته ، ولا ينقل النهج بنصه ، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده ، وإن الباحث ليروعه ميل الرجل إلى التجديد والابتكار حتى فى كتبه حين يتصدى لشرحها أو تلخيصها ، وقد جاء منهجه فى التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة ، فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذى أتقن فنه ، وأحاط بتفاصيله ، وخبر خصائصه ودقائقه ، ثم وضعه بعد الخبرة والتجربة والمعاناة منهجا صافيا سائغا للدارسين .

(٢) النظم العلمى :

ويعد ابن مالك إمام النظم فى علوم العربية غير مدافع ، فهو صاحب الباع الطويل فى هذا الميدان ، إذ تبلغ عدة أبياته التى نظمها فى هذا الميدان أكثر من عشرة آلاف بيت فى النحو واللغة والقراءات . ومن ثبت مؤلفاته يتبين لنا أن المنظومة منها تبلغ خمسة عشر مصنفا ، منها ثلاثة فى النحو هى الكافية فى نحو ثلاثة آلاف بيت ، والألفية فى ألف بيت ، ونظم المفصل الذى أعتقد أنه لا يقل عن الألفية ، وعشرة فى اللغة هى : إكمال الإعلام فى نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتا ، تحفة المودود فى مائة واثنين وستين بيتا ، ولامية الأفعال فى مائة وأربعة عشر بيتا ، وأربع منظومات فى الظاء والضاد ، والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ، ومنظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء ، ومنظومتان كبيرتان فى القراءات هما : اللامية والمالكية ، ومنظومات صغيرة فى خيل السباق ، وأسماء الذهب ، والألغاز .

وقد تميز نظم ابن مالك ، مع أنه نظم علمى ، بالرقة والصفاء ، وقد أشرت فى بيان المصنفات إلى كثير من الأمثلة التى تثبت براعة ابن مالك فى هذا اللون من التصنيف لدرجة لم يسبقه إليها سابق ، ولم يلحقه فيها لاحق ، وقد كان هدفه الأول من هذه المقطوعات تيسير النحو واللغة والقراءات على الدارسين .

(٣) التيسير :

هذا من ناحية الشكل والنهج العام فى التأليف ، أما من ناحية الموضوع ، فالسمة الغالبة على ابن ابن مالك فى النحو هى توخى السهولة والتيسير فى كل ما ذهب اليه من آراء واتجاهات ، حتى إنه ليصرح فى كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل ، أو لبعده عن التكلف والتعقيد ، واسم التسهيل أوضح دليل على اتجاه ابن مالك العام فى النحو ، بل إن إكثاره من النظم إنما هو لتيسير الحفظ والضبط على الدارسين ، كما سبق القول .

(٤) المزج والاختيار :

ومن أهم ما تميز به ابن مالك ، جرأته فى المزج بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة ، دون ميل أو انحياز ، يعرض الآراء فى دقة وأمانة ، ويرجح ويتخير أو يتخذ لنفسه موقفا خاصا ، حسب ما يمليه عليه اجتهاده الحق ، ووفق ما يهديه إليه تفكيره الحر ، وفى التسهيل وشرحه ما يوضح هذا الاتجاه كل التوضيح ، فنحو التسهيل مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة ، وإن كانت المسحة الغالبة هى المسحة البصرية ، إذ خالفهم فى نحو ست مسائل فقط ، بينما خالف الكوفيين فى نحو أربع وستين مسألة ، وقد خالف الجمهور فى بعض المسائل ، واتخذ لنفسه فى هذه المسائل موقفا خاصا ، على ما أشير إليه فى حديثى عن التسهيل .

(٥) مزج النحو باللغة والتصريف :

ومذهب ابن مالك فى المزج لا يقف به عند مسائل النحو ومذاهب النحاة ، بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف وباللغة كلما سنحت لهذا المزج سانحة ، أودعا إليه استطراد ، فما أكثر ما يمزج النحو باللغة عندما يعرض لبيان لهجات العرب فى لفظ أو أداة ، فهو مثلا يذكر لغات العرب فى سوف وحيهل ولعل وأداة التعريف وقط ولدن وهيهات وكأين وغيرها ، كما يذكر مبانى الأفعال عند حديثه عن الأفعال ، ومبانى المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها ، ويستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثنى والجمع ، هذا على الرغم من أنه خص التصريف بقسم من الكتاب بل صنف فيه كتبا خاصة .

وهذا وإن أخذ على ابن مالك فى منهجه التأليفى ، فهو على أى حال اتجاه تميز به فى تأليف النحو ، متأثراً ، كما قلت ، بنزعة التدريس ، فالاستطراد سمة غالبة على المعلم ، يجد نفسه مدفوعا إليها فى كثير من الأحيان عن غير قصد ، توسعا فى شرح ، أو جلاء لغموض ، وابن مالك قضى حياته كلها بين التدريس والتصنيف ، فلا عجب أن تغلب ظاهرة الاستطراد على طريقته فى التأليف ، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح .

(٦) الشواهد عند ابن مالك :

ومزج ابن مالك لمذاهب السابقين ، واشتغاله باللغة والقراءات والحديث جعله يذهب فى استخراج الشواهد مذهبا يكاد ينفرد به بين كبار النحاة ، فهو يستمد شواهده ، أولا من القرآن الكريم ، فإن لم يجد به شاهده عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم ، ولعل هذا الاتجاه هو الذى حمله فى كثير من الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة ، ومن الشعر وكلام العرب والحديث الشريف ، مادام القائل مشهودا بعروبته ، والراوى ممن يوثق بروايته ، بصريا كان أوكوفيا أو بغداديا ، وهذا الاتجاه الذى تميز به ابن مالك فى مسألة الشواهد ، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرا من مصادرها ، وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين ، إذ اعتمد هذا الإمام المجتهد على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين مما نجده واضحا فى شواهد التسهيل ، وهذا ، لاشك ، لون من المرونة فى استخدام الشواهد نحن أحوج مانكون إليه ، إذا أردنا بحق توضيح قواعد اللغة وتيسيرها ، والإحاطة بشواهدها ومصادرها .

(٧) الاحتجاج بالحديث :

ومن أهم ما تميز به مذهب ابن مالك النحوى اعتماده على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد ، وقد أنكر أبو حيان عليه ذلك فى شرحه للتسهيل ، وتصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء والكتاب ، وأكثر هؤلاء يردون اعتراضات أبى حيان ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه كالدمامينى وناظر الجيش فى شرحيهما للتسهيل ، ولعل أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء فى «خزانة الأدب» للبغدادى عند حديثه عن الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف (١) ، وما كتبه الأستاذ سعيد الأفغانى حين عرض لما يحتج به فى كتابه : «فى أصول النحو (٢)» الذى خص الحديث منه بفصل طويل ، جمع فيه أقوال القدامى والمحدثين من المجيزين والمانعين ، وانتهى إلى ما أقره مجمع اللغة العربية أخيرا (٣). من الأخذ بمذهب ابن مالك فى الاحتجاج بالحديث مع شىء من التحفظ والاحتراز .

ويتلخص رأى المانعين فى أن رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى ، وأن بعض الرواة أعاجم ، فلا يؤمن اللحن فيما نقلوا ، وقد يقع فى روايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، كما أن أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشىء منه فلزم الاقتداء بهم .

وقد رد البدر الدمامينى فى شرحه للتسهيل اعتراض المانعين بقوله : وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد فى الضبط ، والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون فى الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح فى صحة الاستدلال بها .

ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون أو يكتب ، أما ما دون وحصل فى بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح إن هذا الخلاف لا تراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظا من كتاب مصنف ، ويثبت لفظا آخر .

وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المبدلين — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل — على

---

(١) خزانة الأدب للبغدادى جـ ١ ص ٣ وما بعدها

(٢) فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤٢ وما بعدها .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٣ ص ١٩٩ وما بعدها : بحث الاستشهاد بالحديث للأستاذ محمد الخضر حسين .

تقدير التبديل – ومنع من تغييره ونقله بالمعنى – كما قال ابن الصلاح – فبقى حجة فى بابه، ولا يضر توهم ذلك السابق فى شىء من استدلالهم المتأخر .

وقد رد صاحب كتاب : – فى أصول النحو – الشطر الأخير من اعتراضات المانعين حين عرض لمذهب المجيزين بقوله :

هذا هو الأصل ، ونجد الاحتجاج بالحديث مالئا معاجم اللغة ، فنظرة إلى معاجم الصحاح للجوهرى ، والتهذيب للأزهرى ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ، وأساس البلاغة للزمخشرى ، كافية لدحض ما ادعى أبو حيان ، بل قد عد ابن الطيب من أصحاب هذا المذهب من النحاة ابن جنى وابن خروف وابن برى والسهيلى ، بل إنه قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل ، وأبو الحسن ابن الضائع فى شرح الجمل ، وتابعهما الجلال السيوطى فى الاقتراح ، ولاعجب فى أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل إن ذلك هو المنتظر المقبول ، وإنا لنجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية ولغوية وحديثية شيئا وافرا مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل ، وأحكامهم أسد ، ولو كانت هذه الثروة فى أيدى الأقدمين كأبى عمرو بن العلاء والأصمعى وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ، ولغيروا فرحين مغتبطين كثيراً من قواعدهم التى صاحبها حين وضعها شح المورد ، ولكانوا أشد المنكرين على أبى حيان جموده وضيق نظرته وانتجاعه الجدب ، والخصب محيط به من كل جانب ...

وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين نقد الحديث العلمية الدقيقة(١) .

وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين فى عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأن كتب النحاة الأندلسيين والمصريين والشاميين مملوءة بالاستشهاد بالحديث وقد استدل بالحديث الشريف الصقلى ، والشريف الغرناطى فى شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج فى شرح المقرب ، وابن الخباز فى شرح ألفية ابن معطى ، وأبو على الشلوبين فى كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافى والصفار فى شرحيهما لكتاب سيبويه ، وقال ابن الطيب : بل رأيت الاستشهاد بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه ، وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر .

وقد جاءت نتيجة أبحاث المجمع اللغوى عاضدة لمذهب ابن مالك ، حيث جاء فى ختامها بعد بيان أنواع الحديث التى يستشهد بها والتى لا يستشهد بها :

« وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى فى كتب الحديث المدونة فى الصدر الأول ، وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا يستثنى إلا الألفاظ التى تجىء فى رواية شاذة ، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له(٢) .

وليت شعرى ، من أولى من ابن مالك فى عصره بتمييز صحيح الحديث من زائفه ، وهو

---

(١) انظر علم مصطلح الحديث .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ /٢٠٨ وما بعدها .

الذى ذكر بين طبقات الشافعية ، وروى له السيوطى بعض الأحاديث بسنده ، وتلمذ له الإمام اليونينى وابن جماعة ، وغيرهما من كبار الأئمة ، وهذا كتابه : «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » خير دليل على أن الرجل لم يجر فى غير ميدانه ، ولم يتعلق بما ليس من شأنه ، بل إنه الإمام الذى يطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول ، حين يرى الاستشهاد بشىء من هذه الأحاديث .

(٨) الضرورة عند ابن مالك :

تعقب أبو حيان — على عادته — ابن مالك فى مسألة الضرورة ، وقال فى شرحه للتسهيل :

« لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هى الإلجاء إلى الشىء ... فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر ، والمختصة به ، ولا يقع فى كلامهم النثر ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه .

وقد ذكر الألوسى فى كتاب « الضرائر » عند حديثه فى تعريف الضرورة : « ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، ومنهم من قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، على ما هو مبسوط فى شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسى ، وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصل « أل » مثلا بالمضارع وغيره جائز اختيارا عند هؤلاء ، لكنه قليل ، وقد صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال :

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : «صوت الحمار يجدع » ... بدلا من : «صوت الحمار اليجدع » . وإذ لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار (١) .

وأبو حيان متحامل على ابن مالك فى مسألة الضرورة تحامله عليه فى الاستشهاد بالحديث . فابن مالك لم يقل رأيه فى الضرورة عن سوء فهم كما يدعى أبو حيان ، ولم يكن قوله بدعا من القول ، وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره — كما أشار الألوسى — بل إن معنى الضرورة لغويا لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك . «فالضرورة الحاجة ، والاضطرار الاحتياج إلى الشىء ، واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطر » (٢) .

والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزما بالتقيد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة.

فقول ابن مالك فى الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ،

---

(١) مقدمة الضرائر للألوسى ص ٦ .

(٢) القاموس المحيط ج ٢ مادة : « الضر » . (ص ٧٥) .

وليس جهلا أو عدم فهم ، كما يقول أبو حيان ، وهذا القول لا يعد توسعا فى الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده، وإنماهو تضييق للضرورة ، وتوسع فى الاختيار ، وهو المذهب الذى جرى عليه ابن مالك فى كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدرى ماذا يضير النحو واللغة إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزهة . فلا ضير عندى على ابن مالك فى تخريجه للضرورة على هذا الوجه ، بل لا ضير علينا أن نأخذ برأى ابن مالك فى هذه المسألة ، مادام فى رأيه توسع فى الاختيار .

(٩) الاصطلاحات عند ابن مالك :

موقف ابن مالك من اصطلاحات النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو ، موقف الباحث المجتهد المجدد المتحرر من عبودية التقديس لكل قديم . وقد مربنا خروجه على مااصطلح عليه جمهور النحاة فى مسألة الضرورة ، والاحتجاج بالحديث ، ومن أبرز المواضع التى يظهر فيها اجتهاد ابن مالك فى هذا الصدد عناوين مسائل النحو ، فقد غير كثيراً من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السابقين ، وبخاصة العناوين الوصفية المطولة .

ومن العناوين التى استحدثها ابن مالك :

(ا) باب النائب عن الفاعل . قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك . وقال الشيخ الخضرى : هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهى أولى وأخصر من قول الجمهور : المفعول الذى لم يسم فاعله ، لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو : أعطى زيد دينارا ، وليس مراداً .

(ب) البدل المطابق ، بدلا من قولهم : بدل كل من كل . قال ابن مالك فى شرح الكافيه : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير مشترط ، لإجماع النحاة على إثباته فى أسماء الله تعالى ، كقراءة غير نافع وابن عامر : « إلى صراط العزيز الحميد الله.. » .

(جـ) المعرف بأداة التعريف : قال الخضرى : هذا أولى من التعبير بأل ، لجريانه على كل الأقوال الواردة فى أداة التعريف ، كالتعريف بأم عند حمير .

(د) المحصور عند المصنف : أكثر النحاة والبلاغيين على أن المتأخر بعد إلا هو المحصور فيه ، والثانى بعد إنما كذلك ، قياسا لها على ما وإلا . وقد خالفهم ابن مالك فسمى المتأخر محصورا ، قال فى التسهيل : « يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب أوكان ضميراً غير محصور »(١) وقال فى شرحه على هذا الموضع : وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى، ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى : « لا يجليها لوقتها إلا هو » والظاهر نحو : « لا يصرف السوء إلا الله ، فلو قلت : لا يصرف إلا الله السوء ، امتنع عند غير الكسائى ... ثم قال : فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو : ما أكرم زيد إلا إياك .

---

(١) الفصل الأخير من باب النائب عن الفاعل ص ٧٨ من التسهيل .

وقال فى الألفية :

وما بإلا أو بإنما انحصر　　أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

(هـ) لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » :

استعمل ابن مالك هذا الاصطلاح بدلا من قولهم : لغة « أكلونى البراغيث » فقال فى تعريف المبتدإ :

« وهو ماعدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ... » .

« ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لايصغر ولا يوصف ولايعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة (١) » : وقد أوضح ابن مالك هذه المسألة فى كتابه : « شواهد التوضيح » عند حديثه عن قول من روى الحديث : « كنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر » (٢) .

قال : وعلى هذه اللغة قول النبى صلى الله عليه وسلم :

« يتعاقبون فيكم ملائكم...(٣) » ، وساق أحاديث وأشعارا للتدليل. وقال الأشمونى حين عرض لشرح قول ابن مالك فى الألفية :

وجرد الفعل إذا ما أسندا　　لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا　　والفعل للظاهر بعد مسند

ويعبر عن هذا اللغة بلغة « أكلونى البراغيث » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » .

أخرجه مالك فى الموطأ ، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (٤) .

ومن الأبواب التى استحدثها ابن مالك فى التسهيل : باب القسم ، وباب عطف البيان ، وقد سماه سيبويه نعتا ، ويسميه الكوفيون الترجمة ، وباب المعطوف عطف النسق ، والكوفيون يقولون باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة ، وباب أسماء لازمت النداء ، وإن كنت أرى من الأنسب جعل هذا الباب فصلا مكملا لباب المنادى ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، ورأيى أيضاً فى هذا الباب أن يكون فصلا ملحقاً بباب العلم .

ومن الاصطلاحات التى تميز بها ابن مالك عن المغاربة جعله تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، ويعتبر المفرد ماكان بخلاف ذلك :

قال فى التسهيل (٥) :

« وينصبه — أى التمييز — مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه .. » .

---

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) البحث الخامس والستون ص ١٩٠ من شواهد التوضيح :

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، وباب فضل صلاة العصر (هامش التوضيح) .

(٤) منهج السالك جـ ١ ص ١٩٦ .

(٥) ص ١١٤

قال ابن عقيل : نحو : هو مسرور قلبا ، باشتعال رأسه شيبا . وهذا الذى ذكره المصنف مخالف الكلام المغاربة من جهة جعله هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيد نفسا . ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار . فما اصطلاح المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ماكان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم .

(١٠) القياس عند ابن مالك :

ابن مالك إمام مجتهد يحترم السماع ، ولكنه لا يقف عنده جامداً إذا رأى ما يسوغ القياس ، واتجاهه فى القياس هو نفس اتجاهه فى كل أصول النحو ومسائله ، فى منهجه التأليفى ، وفى مزجه واختياره وفى الاحتجاج والضرورة ، يقوم على التوسع والتيسير . فمن أقيسته التى راعى فيها السهولة والتوسع وقياس النظير على النظير :

(ا) إذا لحقت ما إن وأخواتها فإن لم يكن الحرف «ليت» فمذهب سيبويه والجمهور ، وصححه ابن الحاجب ، المنع . وقال ابن مالك فى شرح التسهيل :

« وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب :

إنما زيدا قائم . فأعمل مع زيادة ما . وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب . وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها . وبقوله أقول فى هذه المسألة .

(ب) ومذهب ابن مالك أن أخبار أفعال المقاربة لا تتقدم عليها ، وأنها قد تتوسط . قال أبو حيان : والحق أنه يحتاج فى جواز التوسط إلى سماع من العرب .

وقال ناظر الجيش : وهذا من الشيخ وقوف منه عند الظاهر . وإذا كانت القواعد تقتضى جواز شيء فما المانع من القول به ؟

(جـ) وقال فى شرح التسهيل : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن ؟

قال أبو حيان : إذا لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه النهى والاستفهام الذى يراد به النفى ، ولا سيما أن رفعه للظاهر إنما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع .

قال ابن عقيل : والحق أن إلحاقهما بالنفى ظاهر فى القياس ، وهى مسوغات متساوية لكثير من المسائل .

(د) وقال فى شرح التسهيل : من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين ، فيلزمه الياء ، ويعرب بالحركات فيقول : إن سنينه أكثر من سنينى . وبعض هؤلاء لا ينون ، فيقول : مرت عليه سنينُ .... ثم قال : ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا فكان لها حق فى الإعراب بالحركات كسنين . قال السيوطى فى همع الهوامع (١) :

---

(١) جـ ١ ص ٤٧

وأباه أبو حيان ، وقال لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر . ولكن إذا عرفنا أن ابن مالك يحترم الوارد ويقيس عليه ، أدركنا أنه لم يخطىء فى قياسه . قال المبرد والأخفش الأصغر : إن إعرابها بالحركات لغة قوم من العرب ،وسمع قول الشاعر :

وماذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

وقال الأعلم فى شرح الكتاب : هو فى السنين والعقود أمثل منه فى الغسلين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذى إعرابه بحركة آخره من الغلسين ونحوه .

وأين هو الشذوذ الآخر الذى أضافه ابن مالك فى هذا الحكم ؟ إن إعراب هذه الألفاظ إعراب الجمع على سبيل إلحاقها بالجمع إذا عد شذوذا ، فإن إرجاعها إلى حظيرة المفرد ليس فيه شذوذ كما يدعى أبو حيان ، وإنما هو تخلص من الشذوذ ورجوع بالشىء إلى طبيعته .

(هـ) الضمير المفصول بإنما : قال فى شرح التسهيل : يتعين الانفصال إذا حصر بإنما كقول الفرزدق :

أنا الفارس الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وكقول ذى الإصبع العدوانى : كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا .

قال أبو حيان : ماذهب إليه المصنف من تعين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحش ، وجهل بلسان العرب .

وقال ناظر الجيش : عجب من الشيخ ! جهل المصنف وخطأه وقوله ما لم يقل .

وقال ابن هشام فى المغنى(١) :

« وقول أبى حيان واستدلاله بالآيات وهم ، لأن الحصر فى هذه الآيات فى جانب الظرف لا الفاعل ، لأن المعنى — والله أعلم — فى قوله تعالى : « إنما أعظكم بواحدة » ما أعظكم إلا بواحدة ... وكذا بقية الآيات المماثلة . أما المصنف — رحمه الله — أى ابن مالك — فكان مذهبه التسهيل ، ومتابعة المذاهب الموسعة ، وما قاله ليس بمخترع له ، ولا جهل بلسان العرب فيه — كما يقول أبو حيان — فقد نقل الدمامينى عن بهاء الدين السبكى فى هذه المسألة ما يأتى ، ولسان حال ابن مالك يقول : « إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله » : وكلام المصنف هو الصواب ، وليس منفردا به وتحقيق ذلك أنه بنى كلامه على قاعدتين : إحداهما : أن إنما للحصر ، وهو الذى عليه أكثر الناس .

والثانية : أن المحصور بها هو الأخير لفظا ، وهذا هو الذى أجمع عليه البيانيون ، وعليه غالب الاستعمالات . وإذا تبينت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه ، لأنك اووصلت لما فهم والتبس ، إذ قولك : إنما قمت ، يفهم : لم يقع منى إلا القيام ، فلو أردت به : ماقام إلا أنا ، لم يفهم ، ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول : إنما قام أنا ، كما تقول : ماقال إلا أنا .

ثم قال الدمامينى : وبهذا علم سقوط استدلال أبى حيان بالآيات المذكورة وما يشبهها ، لأن كلا منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل ، ولو قصد حصر الفاعل لا نفصل .

---

(١) مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٩ .

وممن قال بأن إنما تكون للحصر أبو على الفارسى ، على ما قاله ابن هشام فى المغنى : قال الفارسى فى الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير ، كقول الفرزدق .

أنا الفارس الحامى الذمار وإنما   يدافع عن إحسابهم أنا أو مثلى

وقول عمرو بن معدى كرب :

قد علمت سلمى وجاراتها   ما قطر الفارس إلا أنــا

فإذا تأملنا كلام ابن مالك وجدناه فى غاية التحرير والتدقيق ، وأن أبا حيان لم يدقق فى فهم العبارة ، فأخطأ فى الاعتراض والاستدلال . فابن مالك قال بتعين الانفصال إذا حصر بإنما ، ولم يقل إن وقع بعد إنما ، وقد فهم أبو حيان العبارة على الوجه الثانى ، وغفل عن فهم العبارة المرادة للمصنف فبادر إلى الاعتراض بالآيات ، وتلك عادته فى كثير من المواضع ...

قال ناظر الجيش : ولا أعرف كيف خفى هذا على الشيخ — رحمه الله .

وهناك آراء فى مسألة الفصل بإنما :

فسيبويه يرى أن الفصل بعد إنما ضرورة ، والزجاج يرى الفصل بها جائزاً ، أما ابن مالك فإنه لاحظ أن المحصور فيه الواقع بعد إلا يجب تأخيره ، فيجب إذ ذاك انفصاله إن كان ضميراً متصلا بعامل قبلها ، وكذلك يجب أن يكون الحال مع إنما ، لأنها بمعنى النفى وإلا ، وهو قياس ظاهر ، وقد أحسن فى قوله فى شرح التسهيل : «وهذا مطرد ، فمن اعتقد شذوذه فقد وهم » .

(و) تقدم خبر زال وأخواتها : يقول ابن مالك فى التسهيل(١) :

وقد يقدم خبر زال وما بعدها — من أخواتها — منفية بغير ما . ولا يطلق المنع — خلافا للفراء فى منعه تقدم خبر زال وما بعدها على كل ناف صحبها — ولا الجواز — خلافا لغيره من الكوفيين ، فى إجازتهم التقدم على كل ناف ، ولا يتقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وهو الموافق للسماع ، ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافا لقوم . قال ابن عقيل : بل يجوز تقديمه وتوسيطه لأن القياس جوازه وإن لم يسمع . قاله ابن السراج .

(ز) وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر : قال السيوطى فى همع الهوامع (٢) : الأصل فى كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، وذلك قسمان : مسموع ومقيس . فالأول ما ليس جزءا مما أضيف إليه ، سمع : ضع رحالهما — أى رحليهما — وديناركم مختلفة — أى دنانيركم ، وعيناه حسنة — أى حسنتان ، ومنه : لبيك وأخواته ، وشابت مفارقة ، وليس له إلا مفرق

(١) ص ٥٤ .

(٢) جـ ١ ص ٥٠ .

واحد ، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه ، وقاسه الكوفيون وابن مالك ، إذا أمن اللبس ، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر .

قال أبو حيان : ولو قيس شيء من هذا لا لتبست الدلالات ، واختلطت الموضوعات. والذى جاء فى التسهيل عن هذه المسألة : «ويختار فى المضافين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد ، فإن فرق متضمناهما اختير الإفراد ، وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس ،ويقاس عليه ، وفاقا للفراء ، ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة، ويعاقب الإفراد التثنية فى كل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقا .. (١) .

وقد أورد ابن مالك وابن عقيل والدمامينى فى شرح التسهيل لكل حكم من هذه الأحكام مثالا أو شاهدا ، وناقش ابن مالك هذه المسألة فى شواهد التوضيح (٢) فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب ، بما لا يدع مجالا لقول السيوطى :إنه من القياس على الشاذ والنادر ، وقول أبى حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات .

(ح) توكيد الضمير المتصل : قال فى التسهيل (٣) « ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا . أى مرفوعا كان المتصل أو منصوبا أو مجرورا نحو: قمت أنا ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت . ويجعل المنصوب المنفصل فى نحو :رأيتك إياك ، توكيدا لا بدلا ، وفاقا للكوفيين . قال فى الألفية :

ومضمر الرفع الذى قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل: ليجرى المتناسبان مجرى واحدا وذلك أن رأيتك إياك نحو : فعلت أنت . وأنت هنا توكيد بإجماع .

(ط) إضمار عامل الحال : قال فى التسهيل : (٤) « ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره فى استفهام أوغيره ، ووجوبا إن جرت مثلا ، أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا .. »

قال ابن عقيل : فالأول نحو : بعته بدرهم فصاعدا ، أى فذهب الثمن صاعدا ، والثانى نحو : تصدق بدينار فسافلا ، أى فانحط سافلا . ويظهر أن هذا التمثيل لابن مالك . قال ابن عقيل : قال شيخنا فى الثانى : لم أره لغير المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع .

ولا أدرى ما الذى يمنع الثانى ، وهو نظير الأول تماما لا يغايره إلا فى استعماله لعكس معنى الأول أو مقابله .

---

(١) التسهيل ص ١٩ .
(٢) البحث الرابع عشر ص ٩٠ وما بعدها .
(٣) ص ١٦٦ .
(٤) ص ١١١ .

(١١) احترام السماع :

وليس معنى هذا أن ابن مالك يجرى وراء القياس ، أيا كان هذا القياس ، فإنه لايجيز من القياس إلا ما كان له مسوغ ، فمن ذلك ما جاء فى شرح الأشمونى على الألفية :

«ولو عطفت على غدوة المنصوبة — بلدن — جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال ، إنه بعيد عن القياس .. وقوله : بعيد عن القياس ، لأن القياس جر ما بعد لدن ، ونصب غدوة بعدها على خلاف القياس ، فالقياس على غدوة المنصوبة بعد عن القياس» (١) .

وفى تصغير أفعل التعجب ، قال فى التسهيل :(٢)«وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع ، خلافا لابن كيسان فى اطراده وقياس أفعل عليه ...» فيقال عند ابن كيسان فى أحسن بزيد : أحيسن بزيد ، بالتصغير قياسا على تصغيرهم أفعل ... قال ابن مالك : وهو فى غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله : ياما أميلح غزلانا شدن لنا

وفى باب الحال ، قال فى التسهيل : (٣) «وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو : أتيته سرعة ، خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع ، إلا فى نحو : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم» .

(١٢) مذهبه فى الالحاق :

ومما يتصل بالقياس ما جاء فى فصل الزيادة من باب التصريف ، قال فى التسهيل(٤) : «الزائد إما للإلحاق وإما لغيره ، فالذى للإلحاق ماقصد به جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه ، محكوما له بحكم مقابله غالبا ، ومساويا له مطلقا — أى اسما كان أو فعلا — فى تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق ، وفى تضمن زيادته إن كان ما بدا فيه ، وفى حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا ... ولا إلحاق فى غير تدريب وامتحان إلا بسماع .

قال ابن عقيل : وهذا الرأى يعنى أن ما تكلم به النحويون من الأمثلة التى تتضمن حروف إلحاق على طريقة أبنية العرب إنما يكون على جهة التمرن والتدرب والامتحان للمشتغل بهذا الفن ، حتى يعلم بذلك صحة نظره وجودة فكره ، وأما أن يلحق ذلك بكلام العرب فلا ، إلا إن سمع الإلحاق عن العرب فى مثال قد ألحق ببناء من أبنيتهم ، فهو إذن من كلامهم ، لأنا لم نخترع ذلك المثال ، بل هم نطقوا به . وتتلخص مذاهب النحاة فى هذه المسألة فى ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز أن يلحق شىء من ذلك بكلام العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ، وعليه كلام ابن مالك ، وذلك جار فى كل ما أردت أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى . وحجة هذا المذهب أنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

---

(١) منهج السالك ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) ص ١٣١ .

(٣) ص ١٠٩ .

(٤) ص ٢٩٨ .

الثانى : أن ذلك يجوز على كل حال ، وحجته أن العرب قد أدخلت فى كلامها الألفاظ الأعجمية كثيرا ، وهو قول الفارسى ، وسواء كان بناء الأعجمى على بناء كلامها أو لم يكن ، وكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصوغة منا فى كلامهم قياسا على الأعجمية وإن لم تكن منها .

وهذا ليس بصحيح ، لأن اللفظ الأعجمى لا يصير بإدخال العرب له فى كلامها عربيا ، بل تكون العرب قد تكلمت بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصوغة منا نكون قد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها ، وكثر أو اطرد ، فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . فإذا قيل لنا : ابن من الضرب مثل جعفر قلنا : ضربب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعى قد ألحق به كثير من الثلاثى بالتضعيف نحو : مهدد وقردد ، وبغير التضعيف نحو : شأمل ورعشن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحكم على الحكم ، عند صاحب هذا المذهب . وقال المازنى : الإلحاق المطرد فى اللام نحو قعدد وشملل ، وفى غير اللام شاذ لا يقاس عليه لقلته كجوهر وبيطر ، وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على كل ما كثر إلحاق العرب فيه ، وهو نفس المذهب الثالث ، فلعله تمثيل من المازنى .

وقد اختلفوا فى المعتل والصحيح فقيل : هما باب واسع ، فما سمع فى أحدهما قيس عليه الآخر ، وهو قول سيبويه وجماعة ، وقيل : هما بابان يجرى فى أحدهما ما لا يجرى فى الآخر ، وهو قول الجرمى والمبرد (١) .

وقال ابن مالك فى هذا الفصل من التسهيل (٢) : «ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله ، كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضربب ، فهذا قريب من المطرد ، فلا يلحق بتضعيف الهمزة ، كبناء مثل جعفر من قرأ ، فلا يقال : قرأأ للثقل بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : قرأى ، ولا بتضعيفين متصلين لإهمال العرب ذلك ، كبناء مثل (جردحل) من كم ، فلا يجوز كمم بتضعيفين متصلين لافاصل بينهما ، فإن قصد التدرب أو إجابة ممتحن فلا بأس به ، ولو كان إلحاقا بأعجمى أو بناء مثل منقوص ، وفاقا لأبى الحسن — الأخفش — بشرط اجتناب ما اجتنب العرب من تأليف أو هيئة (٣) ....»

قال ابن عقيل : فيجوز عند ابن مالك ، تبعا للأخفش ، الإلحاق بأعجمى أو بناء مثل منقوص للتدرب والامتحان ، كبناء مثل صحفن وهو العار بلغة الترك من : ضرب فيقال : ضربب ، وهذا وزن موجود فى لغة العرب كدرهم ، وبناء مثل يد من ابن فيقال : بن ....

وفى ختام هذا الفصل يقول ابن مالك : «وسلوك سبيل صمحمح وحبنطى فى إلحاق ثلاثى بخماسى أولى من سلوك سبيل غدودن وعفنجج وعقنقل وخفيدد وعثوجج وهبيخ ... »الخ .

وواضح أن ابن مالك فى الإلحاق يحترم السماع إلى جانب أخذه بالقياس فيما لا يخرج عن

---

(١) من شرح ابن عقيل والدماميني على التسهيل بتصرف .

(٢) ص ٢٩٩

(٣) التأليف المادة أو الوزن أو البناء ، والهيئة اللفظ .

نهج العرب فى تأليفهم وهيئاتهم ، واختيار الأخف نطقا ، والأكثر استعمالا عند إلحاق ثلاثى بخماسى .

(١٣) العامل عند ابن مالك :

يبدو لى أن ابن مالك لم يكن له مذهب متميز فى العامل ، كما يبدو لى أنه لم يتأثر كثيرا بصيحة ابن مضاء الأندلسى لإبطال نظرية العامل والعلة ، فهو يذكر العامل فى كل مسألة من مسائل النحو تستلزم ذكر العامل ، والعوامل عنده لفظية ومعنوية ، فاللفظية أسماء وأفعال وحروف ، والمعنوية كالابتداء والتجرد ، ولكن الذى لاحظته أيضا أنه يسير فى مسألة العامل على نهجه العام الذى تميز به مذهبه النحوى من التوسط وعدم التطرف ، والبعد عن التكلف ، فهو لا يلجأ إلى العامل المعنوى إلا عند تعذر اللفظى الصالح فمثلا :

١ — فى باب الفاعل يقول فى التسهيل : «وهو مرفوع بالمسند حقيقة ، إن خلا من من والباء الزائدتين ، وحكماً إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند ، وليس رافعه الإسناد، خلافا لخلف (١) ....»

وقال فى همع الهوامع (٢) : فى رافع الفاعل أقوال : أحدها ، وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .. ، والثانى أن رافعه الإسناد ، أى النسبة ، فيكون العامل معنويا ، وعليه هشام ، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظى الصالح وهو هنا موجود . والثالث شبهه بالمبتدإ ، من حيث أنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدإ بالخبر ، ورد بأن الشبه معنوى ، والمعانى لم يستقر لها عمل فى الأسماء . الرابع كونه فاعلا فى المعنى ، وعليه خلف — كما نقله أبو حيان — ورد بقولهم : مات زيد ، وما قام عمرو . الخامس ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون ، ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية» .

ونخرج من نص الهمع بأمرين : الأول أن المصنف أخذ برأى الجمهور فى جعل العامل فى الفاعل ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ، الثانى أن ابن مالك قد أخطأ فى نسبة رأى الإسناد إلى خلف ، وهو لهشام ، أما خلف فالعامل عنده معنى الفاعلية كما هو واضح فى النص .

والعوامل اللفظة كثيرة جدا عند ابن مالك ، فالحروف كلها عوامل للجر أو النصب أو الجزم ، والخبر عنده مرفوع بالمبتدإ ، وكان وأخواتها أفعال رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وإن وأخواتها تعمل العكس ، وأفعال المقاربة عملها فى الأصل عمل كان بشروط ، وظن وأخواتها تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين ، والفعل المتعدى ينصب المفعول ، وقد ينصب مفعولين و ثلاثة ، والمفعول المطلق ينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما ، والمفعول له ينصبه مفهم لحدث ظاهرا أو مقدرا نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر ، والمفعول معه انتصابه

---

(١) تسهيل ص ٧٥ .

(٢) جـ ١ ص ١٥٩ .

بما عمل فى السابق من فعل أو عامل عمله ، لا بمضمر بعد الواو ، خلافا للزجاج ، ولا بها ، خلافا للجرجانى ، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين (١) .

٢ – والمستثنى بإلا منصوب بها ، لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقلا ، ولا بأن مخففة مركبا منها ومن لا إلا ، خلافا لزاعمى ذلك ، وتفصيل الآراء فى همع الهوامع (٢) وشروح التسهيل .

وابن مالك لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر اللفظية أو ظهور التكلف فيها ، فمثلا :

٣ – فى باب المبتدإ يقول ابن مالك : «وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر ، خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ، أو قال ترافعا (٣) .

وإذا أعمل الباحث الفكر فى المبتدإ ، وهو الاسم الذى يقع فى الأصل فى أول الجملة الاسمية لا يجد عاملا له أولى من الابتداء ، وفى شرح التسهيل لابن عقيل ورقة – ٣٥ رد لجميع آراء المخالفين .

٤ – وفى عامل الرفع فى المضارع أقوال (٤) : أحدها التجرد والتعرى من الناصب والجازم ، فهو معنوى ، وهو رأى الفراء ، واختاره ابن مالك ، وقال : إنه سالم من النقض ، ونسبه لحذاق الكوفيين ، واختاره أيضا ابن الخباز .

والثانى وقوعه موقع الاسم فهو معنوى أيضا ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ؛ قال ابن مالك إنه منتقض بنحو : هلا تفعل ؟ وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى يفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها .

والثالث وعليه الكسائى أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا ، وهو ظاهر التهافت .

قال الأشمونى : ورد الرأى الأول بأن التجرد عدمى ، والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى . وأجاب الشارح – أى ابن الناظم – بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشىء والمجىء به على صفة ما ليس بعدمى (٥) .

٥ – وفى نصب المضارع بعد لام الجحود قال فى التسهيل : «ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ماضية لفظا أو معنى (٦)»

---

(١) تسهيل ص ٩٩ .

(٢) جـ ١ ص ٢٢٤ .

(٣) ص ٤٤ .

(٤) همع الهوامع جـ ١ ص ١٦٤ .

(٥) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٢٩ .

(٦) ص ٢٣٠ من التسهيل .

قال الأشمونى : اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام ، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد ، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقد روى : ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها فى تأويل مصدر .

وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث .

قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى (١) .

وهكذا لا نجد لابن مالك مذهبا متميزا فى العامل ، فهو تارة مع الجمهور ، وتارة يخالفه ، ومرة مع البصريين ، وأخرى مع الكوفيين ، وثالثة يتوسط بينهم ، كما يتبين من النقول السابقة ، وكل همه التخلص من التكلف ، والسلامة من النقض ، كما رأينا .

(١٤) العلة عند ابن مالك :

واتجاه ابن مالك فى التعليل كاتجاهه فى العامل ، لا نستطيع أن نميز له مذهبا خاصا غير محاولته البعد عن التكلف ، فمثلا :

١ – عند قوله فى الألفية :

وفعل أمر ومضى بنيا ... وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن ... نون إناث كيرعن من فتن

قال الأشمونى : بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (٢) .

٢ – وفى علة إعراب المضارع يقول فى الهمع (٣) :

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف فى علة إعرابه ، فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهته الاسم فى إبهامه وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور المذكورة فى موضعها ، كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف ، قيل وفى دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضى والأمر . والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام فى الشبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال . وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيون إنما أعرب لأنه تدخله المعانى المختلفة ، والأوقات الطويلة . قال صاحب البديع : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضى نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غدا ، ولم يضرب أمس ، كما أن الاسم يصلح للمعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية

---

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧ .

(٣) جـ ١ ص ١٨ .

والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك فى الاسم ، ولا يميز بينها إلا الإعراب ، كما فى مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلما كان الاسم والفعل شريكين فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل فى الاسم أصلا وفى المضارع فرعا .

قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومشابهة اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جىء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها . قال ابن هشام : وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم ، وابن مالك سلم وادعى أن الإعراب بالشبه ، فإن لحقت المضارع نون إناث بنى ، وذكر له ثلاث علل .

٣ - وفيما يجمع بالألف والتاء . قال فى همع الهوامع : خمسة أنواع ..... ، قال : والخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسما كبهمى وصحراء ، أو صفة كحبلى وحلة سيراء ، ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكرايات ، وفعلاء أفعل كحمراء ، فلا يقال حمراوات ، كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون ، وأجازه الفراء ، وهو قياس قول الكوفيين الآتى فى المذكر . ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية ، فإن سمى بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف . أما فعلاء التى لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء ، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء ، فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء ، لأن المنع فى حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

٤ - وعند قوله فى الألفية :

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا　　وإن ترد ذما فقل لا حبذا
وأول ذا المخصوص أيا كان لا　　تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

قال الأشمونى : أى اجعل المخصوص بالمدح والذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من : زيد حبذا : زيد حب هذا ... قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ، فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل (١) . والأمثال لا تغير .

٥ - مسألة الكحل : وفى باب أفعل التفضيل قال السيوطى : يرفع الضمير غالبا ، والظاهر فى لغة ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، والأحسن حينئذ تقدم من . ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلا على نفسه باعتباره واقعا بين ضميرين ، ثانيهما له ، والآخر للموصوف . والوارد كونه بعد نفى ... . والمثال المشهور لذلك قولهم : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد - مسألة الكحل - فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مفضل باعتبار

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ٥٧ .

كونه فى عين زيد على نفسه حالا فى عين غيره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير فى منه ، والأول للموصوف وهو الضمير فى عينه ، وقد تقدم النفى أول الجملة ، ومثله الحديث : ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه فى عشر ذى الحجة . وقول الشاعر :

ما علمت امرأ أحب إليه البذ ل منه إليك يا بن سنان

قال ابن مالك : والسبب فى رفعه الظاهر فى هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن فى المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، ولا يختل المعنى ، بخلاف قولك فى الإثبات : رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى ، فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضى معنى إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن منعه .

قال السيوطى : وقاس ابن مالك على النفى النهى والاستفهام فقال : لا بأس باستعماله بعد نهى واستفهام فيه معنى النفى كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن ؟ وإن لم يرد ذلك (١) .

٦ — وفى اجتماع نون الرفع ونون الوقاية ، قال السيوطى فى همع الهوامع (٢) : وإذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الفك نحو : « أتعداننى أن أخرج » والادغام نحو : «قال أتحاجونى » بالتشديد ، والحذف كما فى قراءة «أتحاجونى » بالتخفيف . واختلف فى المحذوف ، فمذهب سيبويه أنها نون الرفع ، ورجحه ابن مالك ، لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو : «إن الله يأمركم» ، « وما يشعركم » فى قراءة من يسكن ، ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو على وابن جنى ، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جيء بها لتقى الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود .

وهكذا لا نجد لابن مالك فى العلة والعامل مذهبا متميزا غير اتجاهه العام إلى البعد عن التكلف والتطرف ، والميل إلى التوسط والاعتدال .

(١٥) الدقة فى التعبير :

ومما يتصل بمذهب ابن مالك النحوى فى كتبه النحوية بعامة وفى التسهيل بخاصة ، دقته

(١) همع الهوامع جـ ٢ ص ١٠١ .
(٢) جـ ١ ص ٥٢ .

فى صوغ الأحكام وعرض المذاهب والآراء ، والتسهيل كله نموذج رائع للدقة والإيجاز . ولابن مالك فى التسهيل مواطن بلغت الغاية فى هذا الاتجاه ، فمن ذلك قوله فى تمييز الفعل عن الاسم (١) .

ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع .... قال ابن عقيل : واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الشاعر : أقائلن أحضروا الشهودا ؟

« .... ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله بضمير الرفع البارز وأقسامه : ماض ، وأمر ، ومضارع ....

وقد بلغ الغاية فى الدقة والإيجاز مع حسن التعبير فى تمييز أنواع الفعل ، إذ يقول بعد ما تقدم :

«فيميز الماضى التاء المذكورة ، والأمر معناه ونون التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفردا ، أو بنون له عظيما أو مشاركا ، أو بتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقا والغائبات» .

ومن ذلك قوله فى أدوات الشرط عن أيان : «وقل ما يجازى بها» (٢) قال ابن عقيل : ولم يحفظ سيبويه المجازاة بها ، وقال بعض المغاربة إنه غير محفوظ ، والقياس يقتضى الجواز كمتى ، ومنه :

أيان نؤمنــك تأمــن غيرنا وإذا لم يأتك الأمن منا لم تزل حذرا

ومن تعبيراته التى امتازت إلى جانب الدقة والإيجاز بالوفاء والشمول فى صياغة الأحكام وعرض مذاهب النحاة قوله فى باب المبتدإ (٣) :

«ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام ....

قال ابن عقيل : تحرز من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو : زيد بك أو فيك من قولك : زيد واثق بك ، أو راغب فيك ، فهذا لا يغنى عن الخبر .

«معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق .....

قال ابن عقيل : واختار المصنف ذلك لأن الأصل فى الخبر الإفراد ، وأيضا لأنه لما صرح به كان كذلك فى قول الشاعر :

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

«وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله ، ولا للمبتدإ ، ولا للمخالفة ، خلافا لزاعمى ذلك» .

ومن ذلك قوله فى جموع الكثرة (٤) : ومنها فعالى لاسم على فعلاء كصحراء ، أو

---

(١) التسهيل ص ٤

(٢) تسهيل ص ٢٣٦

(٣) تسهيل ص ٤٩

(٤) تسهيل ص ٢٧٦

فعلى كذفرى ، أو فعلى كعلقى ، ولوصف على فعلى كحبلى ، لا أنثى أفعل كدنيا ، أو على فعلان أو فعلى كندمان وسكرى ، ويحفظ فى نحو حبط ويتيم وأيم وطاهر وعذراء ومهرى وشاة رئيس ، وفعالى فى وصف على فعلان أو فعلى راجح ، أى المضموم الفاء راجح على مفتوحها فى نحو سكران وسكرى ، وفى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به ، أى استغنوا بمضموم الفاء ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفعالى عن الفعالى جوازا فى فعلى وما قبلها — (حبلى وعلقى وذفرى وصحراء) — ونحو : عذراء ومهرى ،ولزوما فى نحو : حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى ، — طرف العين — وفيما حذف أول زائديه من نحو : حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباه ويلهنية وقلنسوة وحبارى ، وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة .

ومما يتصل بهذا الجانب أيضا كثرة احتراساته وتحرزاته وقيوده التعبيرية ، صنيع العالم المدقق الذى يقدر لكل لفظ موضعه وموقعه ، فهو يكثر من لفظ لزوما وجوازا وغالبا وقليلا وكثيرا ونادرا وشاذا وضرورة وإيماء وتصريحا .. الخ . وكل من هذه الألفاظ له قيمته ودلالته فى الحكم الذى ورد فيه ، كتحرزاته التى أشرت إليها فى المثال السابق ، واحتراساته العديدة فى الكافية وشرحها وفى الألفيه والتسهيل . ومن أهم هذه التحرزات التى يكاد ينفرد بها ابن مالك قوله فى الحديث عن حذف الخبر بعد لولا (١) :

ويحذف الخبر جوازا لقرينة ، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ...»

قال ابن عقيل : هذا إذا كان الخبر كونا مطلقا ، فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : «غالبا» ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو قوله عليه السلام : «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمـــد يمسكه لسالا

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس . قال ابن عقيل : إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق وجوب حذف الخبر بعد لولا . هذا ، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة مناقشة وافية فى البحث السابع عشر من كتابه : شواهد التوضيح (٢) ...... وأتى بالشواهد الموضحة من أحاديث الرسول والصحابة وأشعار العرب .

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) ص ٦٥ .

ثانيا : التسهيل وخصائصه

اسم الكتاب :

اسمه الكامل : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وقد يختصر هذا الاسم ، وكثيراً ما رأيته فى مصادر الترجمة مختصراً فيقتصر على « التسهيل » . وقد اتفقت فى هذه التسمية جميع النسخ التى وقعت تحت يدى من الكتاب ، وجميع الشروح التى صادفتها له ، وجميع المراجع التاريخية والنحوية التى استعنت بها فى هذه الدراسة ، والتى ستأتى فى مواضعها من هذا التعريف.

ويظهر أن هذه التسمية قد أثارت فضول بعض من ترجموا لابن مالك ، فقال بعضهم إن « ال » فى الفوائد للعهد ، وأن للمصنف كتابا اسمه « الفوائد » ، وقال آخرون إن الأمر كذلك فيما يتصل بالمقاصد ، على أن المصنف نفسه قال فى مقدمة التسهيل : « هذا كتاب فى النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله ، مستوليا على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . على النحو الذى سبقت الإشارة إليه ، ولا أدرى لم أغفل ابن مالك ذكر هذه الكتب التى لخص منها التسهيل إذا كانت له حقا كما زعم هؤلاء الرواة ، وقد سبق له فى مقدمة كتابه : « إكمال الإعلام بتثليث الكلام » أن صرح بأن له كتابا فى الموضوع لم يستوف البحث فيه ، فألف هذا الكتاب(١) ».

والذى يبدو لى أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته الذين سبقت الإشارة إليهم ، وبدأ تدريسه والتأليف فيه ، أحس صعوبة فى مؤلفات النحو السابقة كالكتاب والإيضاح والجمل وغيرها من كتب النحو التى كانت متداولة بين الدارسين ، فأراد أن يسهم فى عملية تيسير النحو : وهو الاتجاه الغالب عليه فى كل كتبه النحوية واللغوية ، فألف « التسهيل » ودعاه بهذا الاسم الذى يتفق وغرضه الأساسى من تأليفه.

مقدمة التسهيل :

وقد بدأ ابن مالك التسهيل بمقدمة موجزة يقول فيها :

« هذا كتاب فى النحو ، جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله ، مستوليا على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . فهو جدير بأن يلبّى دعوته الألباء ، ويجتنب منا بذته النجباء ، ويعترف العارفون برشد المغرى بتحصيله ، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق متأمله ببلوغ أمله ، وليتلق بالقبول ما يرد من قبله ، وليكن لحسن الظن آلفا ، ولدواعى الاستبعاد مخالفا ، فقلما حلى متحل بالاستبعاد إلا بالخيبة والإبعاد . وإذا كانت العلوم منحا إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين.

---

(١) مقدمة إكمال الإعلام بتثليث الكلام (مخطوطه ٧٣٨ لغة بدار الكتب) .

أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف ، وألهمنا شكراً يقتضى توالى الآلاء ، ويقضى بانقضاء اللأواء . وهأنا ساع فيما انتدبت إليه ، مستعينا بالله تعالى عليه . ختم الله لى ولقارئيه (١) بالحسنى ، وختم لى ولهم الحظ الأوفى ، فى المقر الأسنى ، بمنه وكرمه » .

وقد ذكرت المقدمة كاملة لما لها من أهمية فى إدراك بعض الملاحظات الهامة التى يمكن أن نستخلص منها أهم خصائص التسهيل ، وأهم اتجاهات ابن مالك الفكرية والأسلوبية .

وأول ما يلاحظ على هذه المقدمة أنها مثال واضح لكل مقدمات كتب ابن مالك من ناحية أسلوبه الذى يجرى فيه على الطريقة الفاضلية التى كانت سائدة حينذاك ، من التزام لبعض المحسنات البديعية كالسجع والجناس والتوريةالتى جاء بها ابن مالك سمحة طيعة ، فى غير تكلف ولا تصنع ، فأكسبت التعبير جمالا وقوة ووضوحا .

وملاحظة ثانية أن هذه المقدمة مثال لمنهج ابن مالك فى الكتاب كله من ناحية الاختصار والتركيز ، فهو يشير فيها بإيجاز إلى موضوع الكتاب ومميزاته وتسميته وعلة هذه التسمية وأهميته للمشتغلين بهذه الدراسات . وهو يرد فى قوة وإيجاز أيضاً على من لا هم لهم إلا النقد والتجريح ، والقائلين بأن المتقدمين لم يتركوا شيئا للمتأخرين .

وملاحظة ثالثة تقفنا على مقدار اعتزاز ابن مالك وثقته بنفسه وأخذه بمبدإ فتح باب الاجتهاد أمام المتأخرين « فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين » . ولذا نجد له كثيراً من الآراء الاجتهادية والانفرادية فى التسهيل ، على النحو المفصل بالهوامش والفهارس .

وملاحظة رابعة أنه أوجز طريقته فى تأليف التسهيل ، هذه الطريقة التى لم يسبقه إليها أحد ، وهى طريقة التبويب والتفصيل التى أشار إليها إشارةعابرة بقوله « مستوليا على أبوابه وفصوله » .

وملاحظة خامسة أن الرجل كان يتوقع بصادق حسه تهجم بعض حساده عليه ، وتوجيه التهم إليه ، فاستعاذ بالله « من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف » . وذلك ما وقع فعلا من أبى حيان ، وسبقت الإشارة إليه ، عند الحديث عن شيوخ ابن مالك(٢) .

موضوع الكتاب :

موضوع التسهيل هو النحو والصرف ،تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف فى ثمانين باباً ، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلا ، على خلاف بين نسخ التسهيل ؛ منها خمسة أبواب ختم بها الكتاب للتصريف ومخارج الحروف والإمالة والوقف والهجاء ، وبقية الأبواب فى النحو ، وإن اشتملت على بعض الأبواب والفصول التى تذكر عادة فى باب التصريف ، كباب أبنية الأفعال ومعانيها ، وباب مصادر الفعل الثلاثى ، وباب مصادر غير الثلاثى .. الخ على ما يجىء تفصيله فى خاتمة هذا الفصل عند الموازنة بين الكافية والألفية والتسهيل .

وقد بدأ ابن مالك أبواب تسهيله بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وتلاه بباب إعراب الصحيح الآخر ، فباب إعراب المعتل الآخر ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب

---

(١) فى النسخة المطبوعة «ولقارئه» . وهو خطأ مطبعى واضح من سياق العبارة بعده .

(٢) ص ٤ من هذا التمهيد .

كيفية التثنية وجمعى التصحيح ،وباب المعرفة والنكرة ، وباب المضمر وباب الاسم العلم ، وباب الموصول ، وباب اسم الإشارة ،وباب المعرف بالأداة ، وباب المبتدإ ، وبابالأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وباب أفعال المقاربة، وباب الأحر ف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، وباب لا العاملة عمل إن ، وباب الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر ، وباب الفاعل،وباب النائب عن الفاعل، وباب اشتغال العامل ... الخ .

وقد قسم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول ، ولعله أول من أحدث هذا التقسيم فى النحو ، فقد قسم سيبويه مسائل النحو فى كتابه إلى أبواب ، وقسمها الزمخشرى فى مفصله إلى فصول ،وجعل ابن مالك رءوس المسائل الكبرى أبوابا ، وفروعها فصولا ، فجاء هذا التقسيم فريداً فى نوعه بين كتب النحو ، وهذه سمة من السمات التى تميز بها صنيع ابن مالك فى التسهيل .

وسمة أخرى تمكن أن نلمحها من هذا العرض السريع لأبواب الكتاب ، هى اجتهاد ابن مالك وابتكاره فى كثير من المسميات والاصطلاحات التى لا تزال إلى اليوم على وضعها الذى ابتكره ابن مالك، مما أشير إلى أمثلته العديدة ضمن هوامش التسهيل وقد أشرت إلى بعضه ضمن مذهبه النحوى.

الخلافات والمذاهب فى التسهيل :

ومن الخصائص الواضحة للتسهيل اهتمام ابن مالك بذكر مسائل الخلاف ، ونصه فى أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من القدامى والمتأخرين ، منذ أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حتى أساتذته ومعاصريه كالشلوبين وابن عصفور.

وابن مالك لا يستعبد نفسه لمذهب بعينه ، بل يذكر مسائل الخلاف ليدلى فيها بدلوه ، ويشارك فيها برأيه ، فيجتهد ليؤيد أو يخالف ، ويناقش الرأى أحيانا ليقف موقف الحياد ويكتفى بذكر وجهات النظر المختلفة ، أو يستقل برأى ينفرد به . وقد فصل فى الشرح ما أجمله فى التسهيل ، كما تتبعت الشروح آراءه كلها ، فأرجعت كل رأى إلى أصله من المذاهب القديمة ، ولا أجد فى هذا الحيز مجالا لتفصيل هذه الآراء التى لا يسعها إلا بحث مستقل ، أرجو أن أفرغ له عما قريب ، وأكتفى الآن بالإشارة إلى ما نص عليه ابن مالك فى تسهيله من أوجه الخلاف ؛ على سبيل المثال لا الحصر . فمثلا : نجده يخالف أبا عمرو بن العلاء فى بضع مسائل أهمها :

إعراب « أى » إذا حذف ما تضاف إليه : «وإن أنثت بالتاء حينئذ لم تمنع الصرف، خلافا لأبى عمرو »(١) .

ورأى ابن مالك أحسن ؛ إذ أنه يرى أن « أية » حينئذ ليس فيها إلا التأنيث بالتاء وهو لا يمنع وحده ، فيقال : يعجبنى أية قامت بالتنوين .

ويرى أبو عمرو منعها للتأنيث والتعريف بالإضافة المنوية .

وفى باب التصغير : إن تأتى « فعيل » بما بقى من منقوص لم يرد إلى أصله ، نحو: هاروميت وخير فيقال فيها : هو يروميت وخيير — وما شذ ردّه لم يقس عليه ، خلافاً لأبى عمرو »(٢) .

---

(١) التسهيل باب الموصول ص ٣٥ .

(٢) « « التصغير ص ٢٨٥ .

حكى يونس عن أبي عمرو أنه كان يجيز هنا رد المحذوف ، وقال به يونس أيضاً ، ورده سيبويه وقال : لا يجوز ، محتجاً بقول العرب : نويس فى ناس بدون رد . (شرح ابن عقيل) .

وقد خالف عيسى بن عمر فى مسألتين من باب منع الصرف :

« ولا يؤثر وزن مستوى فيه وإن نقل من فعل ، خلافاً لعيسى »(١) .

قال ابن عقيل : منع عيسى صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب فى الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم ، كحجر وحمل وضرب ، ومذهب أبي عمرو ويونس والخليل وسيبويه الصرف ، مستدلين بإجماع العرب على صرف كعب – اسم رجل – مع أنه منقول من كعب إذا أسرع .

وفى علم المؤنث الثنائى أو الثلاثى الساكن الوسط إن كان مذكر الأصل ، فيتعين منعه – عند ابن مالك – خلافا لعيسى فى تجويز صرفه(٢) .

قال ابن عقيل : نحو : « زيد » اسم امرأة ، فيتحتم منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى الباب الأثقل وهو التأنيث ، والمنع مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين والفراء وثعلب ، وبالصرف قال عيسى وأبو زيد الأنصارى والجرمى والمبرد ، وحكى عن يونس ، ووجهه أن له حالة خفة ، وهى تذكيره قبل التأنيث .

هذا وقد خالف ابن مالك البصريين فى نحو ست مسائل ، وخالف الكوفيين فى أكثر من ستين مسألة ، وخالف الأكثرين فى نحو أربع مسائل ، وخالف أبا زيد فى أربع مسائل ، وخالف الخليل فى ست ، وخالف يونس فى إحدى عشرة مسألة ، وخالف سيبويه فى ثمانى مسائل ، وخالف الكسائى فى نحو ثلاثين مسألة ، وخالف ابن ولاد فى مسألة ، وخالف كلا من قطرب وثعلب فى ثلاث مسائل ، والأخفش فى سبع وأربعين مسألة ، والفراء فى خمس وأربعين ، والمبرد فى ثمان وعشرين ، والمازنى فى ثلاث عشرة مسألة ، وابن السراج فى إحدى عشرة مسألة ، والزجاج فى اثنتى عشرة مسألة ، والجرمى فى ست مسائل ، وهشاما فى مثل ذلك ، والفارسى فى ست عشرة مسألة ، وابن الأنبارى فى تسع مسائل ، والزمخشرى فى تسع ، والرمانى فى ثلاث ، وابن جنى فى ثلاث ، والسيرافى فى أربع ، وابن كيسان فى ست ، والزجاجى فى مسألتين ، وابن برهان فى ثلاث ، وابن خروف فى أربع ، وابن درستويه فى مسألتين ، وابن عصفور فى مسألتين ، وكلا من خلف والجرجانى والأخفش الأصغر وابن السيد وابن هشام الخضراوى والشلوبين فى مسألة واحدة .

وقد وافق ابن مالك الكوفيين فى كثير من مسائل النحو والتصريف كما وافق البغداديين فى بعض آرائهم .

والذى يعنينا من هذا ، أن التسهيل مزيج من الآراء التى راقت ابن مالك ، فهو ليس بصرياً خالصاً ، ولا كوفياً خالصاً ، بل ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً ، فهو على ما رأينا يخالف فى كثير

---

(١) التسهيل – باب منع الصرف ص٢١٩ .

(٢) التسهيل ص ٢٢٠

من المسائل أعلام أولئك وهؤلاء ، وقد يرجح أو يصحح أو يرد ، وقد يتخذ لنفسه موقفا خاصا يخالف جمهور النحاة. وسنقف على بعض آرائه الاجتهادية والانفرادية عند الاطلاع على هوامش التسهيل.

نسبة الكتاب لابن مالك :

أما نسبة التسهيل لابن مالك ، فإن الباحث لا يجد كبير عناء فى تحقيق هذه النسبة ؛ فقد وقع لى من نسخ الكتاب ، التى أحصيها بعد قليل ، وشروحه التى سأشير اليها فى موضعها من التعريف ، ما لا يدع مجالا للشك فى صحة نسبة التسهيل لابن مالك ، هذا وقد اتفقت جميع المراجع التى عرضت لابن مالك ، على أن التسهيل وشرحه الناقص من مؤلفاته ، بل لقد بدأ بعض المؤرخين التعريف بابن مالك بأنه صاحب التسهيل ، وسوف نزداد تحققاً من صحة هذه النسبة عند عرض النسخ التى استعنت بها فى تحقيق متن الكتاب .

نسخ التسهيل :

وجدت فى فهارس المكتبات العامة والخاصة ، التى تيسر لى الاطلاع عليها كثيرا من نسخ التسهيل المخطوطة ، فوجدت منه بفهارس المكتبات الخارجية النسخ الآتية :

١ — برلين (٦٦٢٨) نسخت فى شعبان سنة ٧٤٥ هـ بدمشق .

٢ — باريس (١٠٧٧) كتبت فى غرناطة سنة ٨٦٠ هـ .

٣ — اسكوريال (٦٤) كتبت فى سنة ٧٩٤ هـ ، و(١٤٠) كتبت فى القرن الثامن الهجرى .

٤ — المكتب الهندى بلندن (٩٦٣) كتبت سنة ٩٩٢ هـ .

٥ — الجزائر (١١٧ ، ١١٨) مأخوذة من نسخة المكتب الهندى بلندن .

كما توجد نسخ لم يثبت تاريخ نسخها بلندن (١٩٤) ورامبور (٥٣١—٣٢) — والجمعية الشرقية الألمانية ببرلين (٧٧) ومكتبة جاريت (٤٠٣) .

وقد أرسلت فى طلب صور من هذه النسخ ، ولم يصلنى للآن أى رد من أية جهة من هذه الجهات ، وإذ كانت هذه النسخ الخارجية على ماهو موضح أمام أكثرها منسوخة فى القرن الثامن وما بعده ، فقد اضطررت إلى الاستغناء عنها بما تحت يدى من نسخ أقدم منها وأوثق .

وقد وقع لى من نسخ التسهيل بمصر وسوريا أكثر من عشرين نسخة رجعت إليها جميعاً ، وقابلت نسختى عليها ، فلم أجد أى اختلاف فى المتن ، إلا ما يحدث عادة بين النسخ من الخلاف فى بعض الألفاظ التى لا تؤثر فى سلامة النص ، نسخة وحيدة بالظاهرية بدمشق هى التى وجدت بعض الخلاف بينها وبين جميع النسخ ، وسوف أتحدث عنها ضمن نسخ التحقيق .

وإذ لم يتيسر لى العثور على النسخة الأم ، فقد مضيت فى دراسة هذه النسخ جميعها دراسة متأنية استغرقت منى ثلاث سنوات أمكننى بعدها أن أستخلص للتحقيق أسلم هذه النسخ وأوثقها على النحو الآتى :

نسخ التحقيق :

(١) النسخة (ص) :

وهى النسخةالمصورة (ميكروفيلم) بدار إحياء المخطوطات العربية ، بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية .

وهذه النسخة بفهرس الدار ، تحت رقم ٣٥ نحو ، بعنوان : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، وهى مأخوذة عن نسخة كتبت سنة ٧١٠ ﻫ بقلم الإمام ابن يامين النحوى ، تلميذ ابن مالك ، مضبوطة على نسخة بخط الشيخ أثير الدين أبى حيان النحوى ، محفوظة بمكتبة بلدية الإسكندريةتحت رقم ١٩٩١ د. والمصورة فى (٧٩) ورقة (١٣–١٨ سم) ، ويقع المتن فى ١٥١ صفحة بكل صفحة ١٩ سطراً عداصفحات التجليد والبيانات الخاصةبالمكتبة ، تبدأ صفحتها الأولى بعنوان الكتاب :

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لابن مالك رحمه الله

ضبطت من خط الشيخ أثير الدين أبى حيان

وهى النسخة الجديدة ، وقوبلت عليها ولله الحمد

ويبدأالمتن : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى مقيم دمشق – رحمه الله – حامداً لله رب العالمين ، ومصلياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابته أجمعين :

هذا كتاب فى النحو ، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ... الخ .

وهى مكتوبة بقلم النسخ المعتاد ، والأبواب والفصول مميزة بالخط الكبير بالمداد الأحمر ، وهى تتفق وجميع النسخ فى عدد الأبواب وهى ثمانون باباً ، وعدد فصولها مائتان واثنان ، على خلاف بينها وبين بقية النسخ فى تحديد أوائل الفصول ، وإن اتفقت فى المتن على ما هو موضح بالنسخة المحققة ، وفى ختامها : «نجز الكتاب المسمى : بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، على يدى كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف بن يامين الشافعى بالمدرسة الفاضلية ، عمرها الله بالعلم ، وذلك فى يوم الاثنين من العشر الأول من ربيع الأول من شهور سنة عشر وسبع مائة حامداً ومصلياً» .

وقد قدمت هذه النسخة ، وجعلتها أول ما أعتمد عليه فى التحقيق ، لما وجدت بها من مميزات لم تتوافر فى نسخة أخرى ، فهى أقدم النسخ التى عثرت عليها – بعد النسخة (ح) – ونسختها الأصل بخط ابن يامين تلميذ المصنف . وقوبلت على نسخة أبى حيان المحققة وضبطت عليها ، كما يظهر من هامشها ، أنها حققت على نسخ أخرى ، يرمز إليها الناسخ برمز «ق» ، «ط» حين يشير إلى الخلافات بينها وبين النسخ الأخرى ، مما دعانى إلى تصوير نسخة منها لتكون تحت يدى طوال مرحلة التحقيق ، وفى أول الكتاب لوحتان من هذه المصورة .

(٢) النسخة (ح) :

وهى مخطوطة رقم ٢١ نحو – حليم ، بدار الكتب . وهذه النسخة قديمة ، كتبت بخط نسخ معتاد فى ١٠٣ ورقات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٧ سطراً ، على هامشها وبين سطورها شروح وتعليقات ، وأبوابها وفصولها بنفس مداد المتن ، إلا أنها مميزة بخط كبير واضح . وأبوابها ثمانون ، وفصولها ١٩٨ ، على خلاف فى تحديد أوائل بعض الفصول أيضاً ، على ما أشرت إليه ضمن التحقيق .

والذى جعلنى أقدمها ، مع أنها آخر ما وقع لى من نسخ الكتاب ، ما وجدت بآخرها من سماعات على أبى حيان ، وإجازة من أبى الفتح بن أبى الفضل البعلبكى تلميذ ابن مالك لأبى حيان ، وما وجدت على هامشها وبين سطورها من شروح وتعليقات ، تثبت ما أشار إليه الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن أبى بكر فى سماعه على أبى حيان من قوله : «وشرحناه وبحثناه جميعه عليه بحثاً شافياً» .

وأوراق النسخة قديمة بها تآكل وخروم لم تصب الأصل بسوء ، ولكنى لاحظت وجود ورقتين متقابلتين تخالفان بقية أوراق الكتاب فى نوع الورق والخط ونظام الكتابة ، وهى الورقة الأولى التى بها المقدمة ، والتى تقابلها ، ويظهر أنهما كتبتا وأضيفتا للنسخة ، بدلا من الورقتين الأصليتين ، لفقد أو تمزيق أو تآكل ، كما وجدت بين أوراق النسخة بعض وريقات مضافة ، بها تكملة شروح وتعليقات وبإحداها تكملة نقص بالمتن : «باب التحذير والإغراء ، وما ألحق بهما» ، وبعد صفحات السماع ورقة تحمل الرقم ١٠٦ بها : باب المخاطبة ، وباب الضرائر ، يظهر أن أبا حيان ألحقهما بالكتاب على ما أشير إليه ، فى التعريف بنسخة الأزهر ، وكانت إجازة البعلبكى لأبى حيان عام ٦٧٩ هـ ، أى بعد وفاة صاحب التسهيل بسبع سنوات فقط .

(٣) النسخة (د) :

مخطوطة بدار الكتب رقم (٩٠١ نحو) نسخت سنة ٧١١ هـ ، وأعيد نسخها الحالى سنة ١٠٨٤ هـ ، وهى مكتوبة بخط تعليق جميل ، على ورق مصقول فى مائة ورقة (مائتى صفحة) من القطع المتوسط ، بكل صفحة سبعة عشر سطرا ، بكل سطر نحو اثنتى عشرة كلمة ، وأوراقها كلها سليمة ، ليس بها تمزيق ولا تآكل ولا اضطراب ولا غموض ، وقد نسخت فى نظام مطرد ، يسهل معه إدراك كل نقص أو زيادة ، وأبوابها ثمانون وفصولها مائتان وأحد عشر فصلا ، وتتضمن بعض مختارات من شروح التسهيل على هامشها ، وبين السطور ، وقد كتبت هذه الشروح والتعليقات بحروف صغيرة ، وبطريقة يسهل معها تمييز المتن من الشرح .

ولقد زاد من أهمية هذه النسخة عندى ما لمسته فى أثناء التمرس بقراءتها وكتابتها ، من أن ناسخها عالم باللغة والنحو ؛ يتحرى ويعلق أحياناً مما يدل على أنه أمين فى نقله ، دقيق فى ملاحظاته وإشاراته ، حتى فى الخلافات اليسيرة التى بين هذه النسخة وبين غيرها من النسخ .

وتلى الغلاف مباشرة ورقة كتب عليها بخط الناسخ عنوان الكتاب :

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجيانى الطائى رحمه الله تعالى

وبعض عبارات وتمليكات وأختام ، ثم يبدأ متن الكتاب بالصفحة الثانية :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى مقيم دمشق – رحمه الله – حامداً لله رب العالمين ، ومصليا على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين :

هذا كتاب فى النحو .... الخ .

وقد بدىء المتن بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وختم بفصل : زيدت ألف فى مائة ومائتين ، وبعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر .. الخ وهذا من قواعد رسم الحروف على ما جرت عليه عادة النحاة من إلحاق الكلام فى الهجاء ورسم الحروف بآخر الكلام فى النحو والتصريف .

ثم ختام الناسخ :

نجز بحمد الله وحسن توفيقه وقت الضحوة الكبرى يوم الجمعة فى غرة ذى الحجة الشريفة لسنة أربع وثمانين وألف من يد الفقير أسعد بن محمد الأمين ... الخ .

وفى آخر الصفحة بخط أصغر : نجز الكتاب الموسوم بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، فى سادس عشر ذى الحجة سنة إحدى عشرة وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها..الخ .

وواضح أن التاريخ السابق (سنة ١٠٨٤ هـ) هو تاريخ النسخ الأخير ، وأن التاريخ الأخير (سنة ٧١١ هـ) هو تاريخ النسخ الأول ، نقله الناسخ الأخير من النسخة التى نقل عنها .

(٤) النسخة (س) :

وهذا الرمز (س) للمخطوطة التى تفضل فأعارنى إياها السيد الأستاذ مصطفى السقا أستاذ النحو والآداب بجامعة القاهرة من خزانة كتبه الخاصة . وقد عرفت من قراءتها ومراجعتها على النسخة (د) أنها منقولة عن نسخة غير النسخة التى نقلت هذه عنها ، مما يجعل لها أهمية فى التحقيق . وقد انتفعت بها كثيراً ، فى استكمال بعض النقص ، وحذف بعض الزيادات ، وتصحيح بعض الأخطاء التى لا يسلم منها ناسخ .

وهى مكتوبة بخط النسخ الواضح على ورق كتان ، وفى نظام لا يقل عن نظام النسخة السابقة ، وإن كانت أوراقها تزيد على ضعف أوراق النسخة (د) ، لأن حروفها أكبر وأسطر صفحاتها أقل ؛ فهى تقع فى أربعمائة وثلاث وتسعين صفحة من القطع المتوسط ، بكل صفحة تسعة أسطر ، يضم السطر من سبع إلى عشر كلمات . والأبواب والفصول مميزة بخط كبير ، وأحياناً تكتب بالمداد الأحمر ، وليس بها شرح أو تعليق ، عدا بعض التعليقات اليسيرة على الصفحتين الرابعة والخامسة .

وهى منسوخة سنة ١٠٦٧ هـ ، أى قبل النسخ الأخير لـ(د) بسبعة عشر عاماً ، ولكن لا يوجد بها ما يفصح عن ناسخها ، ولا ما يوضح تاريخ النسخة التى نقلت عنها ، وإن كان الناسخ الأخير ، قد أشار إلى أنه نسخ الكتاب «برسم مالكه سيدى ومولاى السيد العلامة جمال الدين على محمد عبد الله» ويبدو من أخطائه فى النسخ ، أنه على درجة من الثقافة تقل عن درجة كاتب النسخة (د) . وتمتاز هذه النسخة بأنها تبدأ بذكر «فهرست هذا الكتاب وهى ثمانون باباً» .

وهى وإن لم تذكر بها الفصول ضمن الفهرس إلا أنها تتفق والنسخة (د) فى الأبواب والفصول ، عدا ثلاثة فصول ، ذكرت بها علامات الفصول ، ولم يذكر فى (د) لفظ «فصل» ، وهى علامات الفصول الآتية : الفصل الثانى من باب اسم الفاعل . والفصلان الثانى والثالث من باب القسم ؛ فقد مضى الناسخ فى كتابة المتن ، دون أن يذكر أن هذه أوائل فصول ، وإن أشار فى الهامش إلى أن هذه أوائل فصول فى بعض النسخ ، مما أكد لى أن الأصل الذى نقلت عنه (د) غير الذى نقلت عنه (س) . أما الورقة الثالثة فأولها : «تسهيل ابن مالك فى علم الإعراب» كافأه الله بما هو أهله ومختصر علم التصريف للزنجانى وعبارة تفيد تمليكات الكتاب ..»

(٥) النسخة (م) :

وهى المطبوعة بمكة سنة ١٣١٩ هـ ، منها نسخة وحيدة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ نحو . وقد استحضرت لى نسخة منها من فاس.

وقد تبين لى عند التحقيق أن طابع الكتاب – على الرغم من جهده المشكور – لم يحققه التحقيق العلمى الدقيق ، وهى تضم إلى جانب المتن بعض مختارات من شرح المصنف والدمامينى كما يقول الناشر ، وقد لاحظت استعانته أيضا بشرح ابن عقيل ، على هوامش الصفحات على نحو يقرب مما تتضمنه النسخة (د) وإن كان لا يطابقه تماما .

وهى تتفق والنسخ الأربع فى المتن إجمالا ، وفى عدد الأبواب ؛ أما فصولها فهى مائتان وتسعة فصول وهى تتفق والنسخة (د) فى تحديد أوائل الفصول ، إلا أنها تنقص فصلين ساقطين بمادتيهما من باب أبنية الأفعال ومعانيها وهما : فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل .. وفصل : يقال للمعتل الفاء مثال ... ويبدو من معارضتها مع بقية النسخ أنها منقولة عن نسخة أخرى تغايرها جميعاً . وتقع هذه النسخة فى ثمان وثمانين صفحة من القطع الكبير ، وفى أولها فهرس لأبواب الكتاب وفصوله . ويبدأ المتن بعد البسملة بالصفحة الثانية على النحو المبين بالنسخ السابقة . وفى الصفحة الثامنة والثمانين ، خاتمة الطبع :

بعد حمد الله المنعم فى الابتداء والختام ، والصلاة والسلام على النبى العربى سيد الأنام .. فيقول راجى عفو ربه والخير ، عبد الله بن عبد الحى الزبير مصحح طبعه وتمثيله ، أقال الله عثاره فى فعله وقيله : قد تم طبع كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للإمام المحقق العلامة .. الشيخ القدوة ابن مالك ، رحمه الله مالك الممالك .. فى عهد السلطان عبد الحميد ، ووالى الحجاز أحمد راتب سنة ١٣١٩ هـ .

(٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) نسخ الظاهرية (أ ، ب ، جـ ، هـ) :

هذا وقد علمت أن بالظاهرية بدمشق نسخاً جيّدةً للتسهيل ، فسافرت إليها فى صيف عام ١٩٥٨م ، واطلعت بها على أربع نسخ للتسهيل أرقامها كالآتى :

أ – (٢٥٢ نحو وصرف) ، ب – (٨٦٣٣ عام) .

جـ – (٨٨ نحو وصرف) ، هـ – (٧٠٦٨) ،

ولم أجد بين النسخ الثلاث أ ، ب ، جـ وبين نسخ القاهرة خلافاً إلا فى بعض أوائل الفصول ، وبعض الألفاظ اليسيرة التى تكون عادة بين النسخ المختلفة ، وقد نبهت على ماتيسر لى منها عنده

مراجعتي لها ، أما النسخة التي أثارت اهتمامي ، ووقفت عندها طويلا ، فهي النسخةُ (هـ) لمغايرتها لجميع النسخ مغايرة واضحة ، فهي تخالف جميع النسخ والشروح التي اطلعت عليها للتسهيل في المقدمة ، وفي بعض الأبواب والفصول ، وبعض عبارات المتن ، مما جعلني أقف حائراً متردداً أمام هذه النسخة شهوراً عدة ، حتى هدتني المصادفة إلى حقيقة ظننت فيها الهداية إلى الصواب ؛ ذلك أني عند مراجعتي الأخيرة لمؤلفات ابن مالك بفهارس مكتبة برلين ، لاحظت شبهاً كبيرا بين مقدمة كتابه : «سبك المنظوم وفك المختوم» ومقدمة هذه النسخة التي حفظت بالظاهرية على أنها تسهيل الفوائد ، ولحسن الحظ كنت عند اطلاعي على النسخة ، نقلت المقدمة بأكملها وبعض الأبواب والفصول ، من الأول والوسط والنهاية ، وبمقابلة المقدمتين ، غلب على ظني في أول الأمر أن هذه النسخة أقرب إلى «سبك المنظوم» ، وهذه مقدمة سبك المنظوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى . أما بعد ، فإني استخرت الله تعالى ، في نثر المؤصل ليتم ما نويته .. الخ .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وهي قريبة من بداية نسخة الظاهرية (٧٠٦٨) ونصها :

«قال الشيخ الإمام العامل ، الصدر الكامل ، وحيد عصره ، وفريد دهره جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .. وتلا :

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد ، فإني استخرت الله تعالى بعد نظم المؤصل .. في تصنيف كتاب محيط بما يستقصر في تحصيله أكثر المطولات ، ويستطال في تلخيصه أيسر المختصرات ، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء ... الخ .

باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وقد وجدت بعض الخلافات الواضحة في هذه الأسطر القليلة التي تيسر لي الاطلاع عليها ، مما حملني على مواصلة البحث ، إلى أن وقعت على نص في شرح التسهيل لناظر الجيش يشير إلى أن الباب الأول من مسودة التسهيل هو بهذه الترجمة «باب الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام» فلعل هذه النسخة هي مسودة التسهيل التي أملاها المصنف على تلاميذه قبل تنقيح النسخة الأخيرة بدليل قول ناقلها : قال الشيخ الإمام ... وتلا ...

هذا ، وقد استلزمت دراسة النص ، أن أرجع إلى بعض الشروح للاستعانة بها في التحقيق والدراسة ، وهذه أهم الشروح التي استعنت بها في التحقيق والتعليق :

١ — شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين :

مخطوطة تحت رقم ١٠ ش بدار الكتب . وهي نسخة في جزءين في مجلد كبير . الجزء الأول في مائة وعشرين ورقة ، والثاني في مائة واحدى عشرة ورقة من القطع الكبير ، وبين الجزءين ورقة بيضاء . وبالمجلد ورقتان بيضاوان بعد الغلاف مباشرة ، على الصفحة الأولى لثانيتهما : هذا شرح التسهيل التسهيل (هكذا) لمؤلفه وتتمة ولده له لم يكملا تأليفهما ، رحمة الله تعالى عليهما ويبدأ المتن بقوله :

«بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، قال الشيخ الإمام العلامة ريس النحاة والأدباء ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله

ابن مالك الطائى – رحمه الله – حامداً ربه العليم ، ومصليا على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين :

أما بعد : فإن بعض الفضلاء سألنى أن أشفع كتابى المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بأتم البيان ، فيستغنى فيه بالخبر عن العيان ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ..

ص : الكلمة لفظ مستقل الخ .. وهى اسم وفعل وحرف .

ش : الكلمة فى اللغة عبارة عن كلام تام ، كقوله تعالى : «وكلمة الله هى العليا» وكقوله عليه السلام : «الكلمة الطيبة صدقة» وعن اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف وحده ، وهذا هو المصطلح عليه فى النحو ...

وهكذا يمضى ابن مالك فى شرحه ، فيبدأ الاصل بحرف :

(ص) والشرح بحرف (ش) بحجم أكبر من حجم سائر الكلام ، ثم يسوق اسواهد من كلام الله إن وجدت ، وإلا فمن الحديث الشريف ، أو من الشعر ، أو من كلام العرب .

وقد انتهى الجزء الأول من هذا الشرح بباب المستثنى بالورقة رقم ١٢٠ عند قوله : وقد تخفف لاسيما كقول الشاعر :

وبالعقود وبالأيمان لاسيما عقد ، وفاء به من اعصم القرب

وقد يقال: لاسواء ما بمعنى لاسيما (هكذا فى النسخة) . (١)

كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد ، لمصنفه جمال الدين ابن مالك رحمة الله عليه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً أبداً .

وبعد الجزء الأول ورقة بيضاء من نفس نوع الورق برقم ١٢١ ثم يبدأ الجزء الثانى بالصفحة اليمنى من الورقة ١٢٢ بقوله :

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

[باب الحال

ص : وهو ما دل على هيئة ... الخ .

ش : ما دل على هيئة يعم ... الخ .

وصل فيه إلى الورقة ٢١٥ ص : باب مصادر غير الثلاثى : يصاغ المصدر من كل ماض أوله همزة وصل بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو

---

(١) وردت هذه اللفظة فى التسهيل بالهمزة (لا سواء ما) وفى شرح المصنف كذلك ، وفى شرح ابن عقيل أيضاً ذكر النص (لاسوا ما) بدون همزة على طريقته فى إهمال الهمز ومثل للحكم بقوله : فتقول : قام القوم لاسوا مازيد بجواز الرفع والجر .

شبهها بضم ما قبل آخره إن صح الآخر ، وإلا خلف الضم الكسر ، ويصاغ من أفعل على إفعال ، ومن فَعَّل على تفعيل ، وقد يشركه تفعلة ، ويغنى غالبا فيما لامه همزة ، ووجوباً فى المعتل ، و«تنزى دلوها تنزيا» ، من الضرورات .

ومصدر فاعل مفاعلة ، وفعال ، وندر فيما فاوه ياء . ومصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث فى آخره أو بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز ، والغالب عليه أن يراد حينئذ اسم فاعل .

تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

ويبدو من هذا الختام ، أن الناسخ قد نقل عن النسخة الأم المكتوبة بخط ابن مالك نفسه .

وتبدأ الورقة رقم ٢١٦ بقوله فى أول صفحتها اليسرى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد .

قال الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى . رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله : قوله : يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم . ثم يمضى على طريقة والده ، فى تصدير الأصل بحرف (ص) والشرح بحرف (ش) لغاية الورقة ٢٣٢ عند : باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ص ٢٣٠ وآخر الكلام :

وأنشد الأعشى : ومن يقترب من قومنا (١) لا يزل يرى * مصارع مظلوم مجرا ومسحبا وبآخر الصفحة تعقيبة ، وبعدها صفحة بيضاء ، تليها صفحة بها تعليقات بخط صغير جداً غير واضح ، بعدها ورقة تبدأ صفحتها اليسرى بقوله : أم تفيد الاستفهام والإضراب معا . ص : فصل : حروف التحضيض مثل ... الخ .

فصل : «هاويا» حرفا تنبيه ، وأكثر استعمال « ها » مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، وأكثر مايلى «يا» نداء أو أمر أو تمن أو تعليل . وقد يعزى التنبيه إلى «ألا» و«أما» وهما للاستفتاح .

مطلب : وكثر «ألا» قبل النداء، و«أما» قبل القسم . وتبدل همزتهما هاء أو عينا ، وقد تحذف الهاء فى الأحوال الثلاث .

هذا آخر ما ألفى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد .. الخ .

ثم خاتم (الكتبخانة) وعدد أوراقه مائتان واثنتان وثلاثون ورقة عدا أوراق الغلاف .

ولا يوجد بهذه النسخة إشارة إلى الناسخ ، ولا إلى زمن النسخ .

٢ ـ المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل المصرى ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن

---

(١) كذا فى النسخة ، والرواية المشهورة فى اللسان : ومن يغترب عن قومه لايزل يرى .. الخ .

ابن عبد الله بن محمد بن عقيل المولود سنة ٦٩٨ هـ ، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦٩ هـ ، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٦٥ نحو ، تقع فى مجلد فى ثلاثمائة وست وتسعين ورقة ، أوله فهرس لأبواب الكتاب فى ورقتين ، وبعده كتب العنوان : «كتاب شرح التسهيل للإمام العلامة ابن عقيل» ، وبمكتبة الأزهر نسخة مخطوطة قديمة برقم ١٠٥٦ نحو.

وتبدأ الصفحة الأولى من الشرح بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم سهل لنا التسهيل .

قال الإمام العلامة لسان المتكلمين ورحلة الطالبين عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل ، آمين :

أما بعد ، حمداً لله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه .... الخ . فهذا تعليق مختصر ، جمعته على «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى ، يسهل اقتناص شرائده ، ويعين على استخراج فوائده .. الخ . ثم يبدأ بشرح خطبة التسهيل للمؤلف ، ثم يمضى فى الشرح ، على طريقة المزج ، ويميز الناسخ الأصل بكتابته بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، ويميز الأبواب والفصول أيضاً بكتابتها بالمداد الأحمر ، وبخط أكبر .

وهو شرح موجز – كما ذكر الشارح – ولكنه واف بالمطلوب ، يكثر فيه ابن عقيل من ذكر الشواهد والآراء المختلفة فى كل مسألة خلافية ، فضلا عما يبدو فى ثنايا الشرح من شخصية ابن عقيل فى توجيه بعض المسائل ، على عادته فى كل ما عرف عنه من شروح ، كشرحه للألفية .

والكتاب مكتوب بخط النسخ الواضح ، وكل صفحة منه تحتوى على تسعة وعشرين سطراً ، عدا الصفحة الأولى ، التى تبدأ بزخرفة على شكل قبة فوق مستطيل بالألوان تحتها واحد وعشرون سطراً ، وأوراقه مرقومة كل ورقة برقم واحد من جهة اليسار . وهو على الجملة شرح غاية فى الحسن والاستيفاء . ولذا جعلته عمدتى فى التحقيق والتعليق ، ونقلت منه نسخة قمت بتصحيحها وتحقيقها راجيا أن أوفق فى نشرها فى القريب إن شاء الله لمحبى شروح ابن عقيل ، فقد امتاز هذا الشرح فوق كماله وإيجازه بالتحقيق العلمى الدقيق لنص التسهيل إذ يقابل ابن عقيل نسخته على نسخ عديدة منها نسخ عليها خط المصنف ، كما يقول ابن عقيل فى كثير من المواضع التى أشرت إليها فى هوامش التسهيل .

٣ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، المعروف بشرح الدمامينى :

وهو شرح للإمام الأديب اللغوى بدر الدين محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشى المخزومى الإسكندرى المالكى النحوى المعروف بالدمامينى ، المولود بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ ، المتوفى بالهند فى شعبان سنة ٨٣٧ هـ ، موجود منه بدار الكتب نسختان : إحداهما بخط الشيخ على اليمانى ، فرغ من كتابتها يوم الأحد ٢٥ من ربيع الآخر سنة ١٠٩١ هـ ، بها بعض تلويث وتقطيع ، وهى برقم ١٠٠٩ نحو ، والأخرى بخط ملا محمد بن ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغانى السليمانى الخالدى فرغ من كتابتها وقت الضحى يوم الجمعة أول شعبان سنة ١١١٥ هـ ، وهى برقم ١٠١٠ نحو .

وهذا الشرح جزءان فى مجلد كبير أوله : اللهم إنا نحمدك على نعم توجهت الآمال إلى نحوها .. الخ ، وفى أوله فهرس لأبواب الكتاب ، والجزء الأول منه فى ثلاثمائة وثلاث وثلاثين ورقة ، من باب شرح الكلام وما يتعلق به إلى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والجزء الثانى فى أربعمائة وثلاث وستين ورقة ويبدأ بباب المصادر ، وهو مكتوب بخط النسخ الجميل ، ولكن خطه صغير جداً ، وهو شرح ممزوج مطول ، يكتب لفظ المصنف بالمداد الأحمر ، ولفظ الشارح بالمداد الأسود ، والأبواب والفصول والنقط الهامة مكتوبة بالمداد الأحمر . وفى أوله مقدمة وافية عن حياة ابن مالك ورحلته وإقامته ومؤلفاته ، وفى آخر صفحاته كتب الشارح : وأنا اعتذر للواقف من العجلة التى اقتضاها الحال ، لا سيما فى هذه المجلدة التى أولها . «همزة الوصل »فقد دعانى إلى السرعة فيها دواعى الارتحال . وقد خرج الكتاب كله من يدى قبل أن أرجع النظر فيه ، ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خافيه ، فليحسن المتأهل المتأمل بإصلاح ما يجد من هفوة طغى بها القلم ، أو عثرة زلت بها القدم . وليصفح الصفح الجميل ، وليقض ما هو قاض ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد ... الخ .

ابتداء تصنيف هذه المجلدة فى العشرين من ذى القعدة الحرام سنة ٨٢١ ﻫ . وقد نجزت هذه النسخة المباركة بقلم الفقير على اليمانى سنة ١٠٩١ ﻫ . وقد اعتمدت على هذا الشرح أيضاً فى التحقيق والتعليق ، لما امتاز به من توفية الحديث عن المذاهب والخلافات ، بجانب سهولة عبارته ووضوح تعليقاته .

ومن أطرف ما صادفنى فى هذا الصدد مصنف للإمام الشنقيطى بعنوان :

٤ ـ الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة :

وهو كتاب ، يشتمل على ألفية ابن مالك ، المسماة بالخلاصة ، وعلى نظم التسهيل ، من نظم العلامة المختار بن بونه المغربى الشنقيطى الذى كان موجوداً فى أوائل القرن الثالث عشر الهجرى .

وطريقته أن يذكر فى كل باب أبيات الألفية أولا بالمداد الأسود ، ثم يتبع ذلك بنظم التسهيل فى نفس الموضوع بالمداد الأحمر .

موجود منه بدار الكتب ، ثلاث نسخ مخطوطة : تحت رقم ٣٧ ش ، ٣٨ ش ، ٣٩ ش .

٥ ـ شرح التكميل لخاتمة التسهيل :

ومما يتصل بالتسهيل أيضاً هذا الشرح للشيخ عبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف العلوى مفتى حضرموت ، على منظومة شيخه الشيخ محمد بن حامد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير ، التى سماها :

«خاتمة التسهيل» وضمنها علم الخط ،وهى نسخة مطبوعة فى مجلد صغير بمطبعة حجازى بالقاهرة سنة ١٣٥٠ ﻫ ، فى ثمانين صفحة فى حجم الربع ، تحت رقم ٤٤٥ صرف بدار الكتب أولها :

خاتمة أسأل ربى حسنهـــــا   يولى بيمن الابتــــداء يمنها

ويسدل الستر علينا أجمعـــــا وكل من يطلب إخلاص الدعا
وبعد ، فلنرجع إلى المقصـــود من نظم ما يهـــزأ بالعقود
لا عيب فيه غير أن الفائـــدة على مريد الخط منه عائدة
لا سيما إن حف بالقبـــول من منصف ، وأول المقول :
فيكره الخط الدقيـــق إلا إن ضاق عنه الرق لو تجـلى
وكان من يكتب دائم السفـــر ولم يفارق كتبه فليغتفـــر
ويشكل الحرف الذى قد يخفى ولو على مبتدئ ، والأوفى
أن ينقط المهمل من أسـفل لا حاء فبالجيم التباس حصلا

ثم يمضى الشارح بعد ذلك متناولا الأبواب الآتية :

(١) بحث فى الكلام على الهمزة .

(٢) بحث فى الكلام على الألف .

(٣) بحث فى الكلام على الألف فى أول الكلمة والمتوسطة والمتطرفة

(٤) بحث فى الكلام على الواو .

(٥) بحث فى الكلام على وصل وفصل ما .

(٦) بحث فى الكلام على نون التوكيد الخفيفة .

(٧) بحث فى الكلام على نون التنوين .

(٨) بحث فى الكلام على الياء .... الخ.

وهناك شروح أخرى كثيرة للتسهيل تعطينا صورة واضحة لاهتمام النحاة بالتسهيل فى مختلف البيئات والعصور من أهمها :

شرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن على بن هانئ اللخمى السبتى المعروف بجدة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ (١) .

وشرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادى بن قدامة المقدسى الحنبلى المتوفى سنة ٧٤٤ هـ . وهى فى مجلدين ، وله فيه مناقشات مع أبى حيان فى اعتراضاته على ابن مالك (٢) .

وشروح الشيخ العلامة أثير الدين أبى حيان النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ : التنخيل الملخص من شرح التسهيل ، والتذييل والتكميل ، وملخصه : ارتشاف الضرب من لسان العرب .

وشرح لأبى العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكرى الأندرشى المتوفى ٧٥٠ هـ . وشرح لأبى عبد الله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجى المالقى الذى شرع فى تقييد على التسهيل فى غاية الاستيفاء ولم يتمه . وتوفى سنة ٧٥٠ هـ .

وللشيخ زين الدين الموصلى المعروف بابن شيخ العوينة المتوفى بالموصل سنة ٧٥٥ هـ .

---

(١) بغية الوعاة ص ٨٢ ، وفهارس برلين (٦٦٢٩) .

(٢) بغية الوعاة ص ١٢ وفهارس برلين (٦٦٢٩) .

ولشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي المشهور بالسمين ، نزيل القاهرة الذى لازم أبا حيان ، وتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

وللشريف أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسنى السبتى : «تقييد الجليل على التسهيل» ، وشرح بديع قارب التمام ، وتوفى سنة ٧٦٠ هـ .

ولأبى أمامة بن النقاش محمد بن على بن عبد الواحد الدكالى المصرى الذى توفى سنة ٧١٠ هـ ، وفى فهارس برلين أن وفاته سنة ٧٦٣ هـ .

وللشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ ، حواش على التسهيل ، وشرح التسهيل مسودة ، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبى حيان .

ولمحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ ، شرح التسهيل إلا قليلا ، ورد على اعتراضات أبى حيان ، وشرحه : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، موجود منه بعض أجزاء بدار الكتب تحت رقم ٣٤٩ نحو . وبدار إحياء المخطوطات العربية مصورة لجزء منه تحت رقم ٦٤ نحو .

ولجلال الدين محمد بن أحمد على المتوفى سنة ٨٦٤ ، شرح لم يكمله

ولقاضى القضاة محيى الدين عبد القادر بن أبى القاسم العبادى الأنصارى المالكى نحوى مكة المتوفى سنة ٨٨٠ هـ : « هداية السبيل فى شرح التسهيل » .

وفى فهارس برلين شرح لمحمد المرابط بن أبى بكر الدلائى القشتالى المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ وشرح ليحيى بن محمد بن عبد الله الشارى المليانى المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ .

وفى دار الكتب تحت رقم ٤٦٢ نحو مخطوط قديم لم يعلم مؤلفه بخط محمد بن على الشهير بابن البابا الشافعى بعنوان : إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل .

وللعلامة على باشا بن محمد بن على ، نزيل تونس المتوفى سنة ١١٤٥ هـ شرح بعنوان : دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل ، ابتدأ فى تأليفه وجمعه فى شهر المحرم سنة ١١٣٨ هـ ، وأتمه تأليفاً فى شهر ربيع الأول سنة ١١٣٩ هـ . منه نسخة مخطوطة بدار الكتب بقلم تعليق تحت رقم ١١١ نحو بأولها فهرس للكتاب ، وتوجد منه نسخة أخرى بدار الكتب أيضاً فى فى مجلدين بخط معتاد تحت رقم ٣٤ م .

ولهذا الشرح وشرح العلامة الشنقيطى الذى سبقت الإشارة إليه : «الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة» ، أهمية خاصة فى الدلالة على اتصال الاهتمام بالتسهيل والاشتغال فيه حتى العصور المتأخرة التى قل فيها أوندر الاهتمام بالنحو وكتبه القديمة .

النسخة المحققة ومنهج التحقيق :

وهذه النسخة ، المقدمة للمكتبة العربية من التسهيل ، قد بذلت كل ما استطعت من جهد فى سبيل تحقيقها التحقيق العلمى السليم ، ودراستها الدراسة المنهجية الصحيحة . وقد كانت الخطوة

الأولى فى سبيل ذلك هى جمع المعلومات عن نسخ الكتاب بالقدر الذى تيسر لى ، ثم بدأت الاطلاع على هذه النسخ ، وتخيرت أول ماتخيرت ، النسخة ، « د »للأسباب التى أشرت إليها حين عرضها ، فنقلتها بخط يدى ، نقلا مطابقاً للأصل كالمصورة تماما ، إلا أنها بخط يدى ، وقابلتها حرفا حرفا على النسخة (س) ثم على النسخة (ص) ، ثم وجدت صفحاتها تضيق ببيانات التحقيق ، فنقلتها مرة أخرى بيدى فى مجلد كبير ، بخط فسيح ، مع ترك هامش كبير للتحقيق والتعليق ، ثم قابلتها على النسخة « م » ، ثم قابلتها على النسخة (ح) ، ثم قابلتها على نسخ الظاهرية ، مقابلة سريعة ، للأبواب والفصول وبعض أجزاء المتن ، لضيق الوقت الذى قضيته بدمشق فى ذلك الحين .

بعد هذه الخطوة بدأت دراسة النص ، فرجعت إلى شرح المصنف وولده بدر الدين ، كما رجعت إلى شرح الدمامينى ، وابن عقيل ، وبعض أجزاء من شرح أبى حيان وناظر الجيش ، وأخيراً تخيرت شرح ابن عقيل للاستعانة به فى شرح الغامض ، وبيان أوجه الخلاف والمذاهب ، لأنه أكمل هذه الشروح وأوفاها وأسهلها وأوضحها وأبعدها عن التعصب والانحيار ، هذا إلى جانب الاستئناس بشرح ابن مالك والدمامينى كلما دعت ظروف التحقيق .

وإذ لم أوفق للحصول على النسخة الأم ، فقد اضطررت إلى إخراج هذه النسخة مستخلصة من النسخ الخمس التى اخترتها للتحقيق ، بعد مقابلتها حرفاً حرفاً بدقة واحتراس ، وكان أكثر اعتمادى فى الترجيح إذا عرض الخلاف فى لفظ أوعبارة ، على النسختين (ص ، ح) وهما النسختانا لمحققتان على نسخة أبى حيان ، ولعله من حسن الطالع أن يجمعهما لفظ (صح) ، ويجمع النسخ الثلاث الباقية لفظ (دسم) وهما أقرب الأوصاف من هذه النسخة التى تم تحقيقها ، والتى أرجو أن ينفع الله بها وأن أكون قد وفقت فى رعاية أمانة التحقيق .

ولزيادة التعريف بالتسهيل ، ولأقف القارىء على مكانة هذا الكتاب بين كتب ابن مالك النحوية ، أعقد هذه الموازنة السريعة بين الكافية والألفية والتسهيل.

بين الكافية والألفية والتسهيل :

هذه الكتب الثلاثة هى المصنفات الكبرى لابن مالك فى النحو ، والموازنة بينها ترينا إلى حد كبير الخطوط العريضة – كما يقولون – لدراسة ابن مالك للنحو ، وتطور هذه الدراسة على يد الرجل ، ومبلغ توفيقه فى اجتهاده .

وقد سبق القول بأن الكافية أسبق الكتب الثلاثة تأليفا ، تليها فى أغلب الظن خلاصتها الألفية ، يليها التسهيل وشرحه . فالكافية كالأصل للكتب الثلاثة ، وهى أطولها وإن لم تكن أوفاها ، فهى منظومة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز ، وهى على التحقيق فى ألفين وسبعمائة وأربعة وتسعين بيتاً يقول فى تقديمها :

وهذه أرجوزة مستوفية ... عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمبتدين تبصرة ... وتظفر الذى انتهى بالتذكرة
فليكن الناظر فيها واثقا ... بكونه إذا يجارى سابقا
فمعظم الفن بها مضبوط ... والقول فى أبوابها مبسوط

وكم بها من شاسع تقربا ومن عويص انجلى مهذبــا
فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق ولو يزيد الشــافية

وقد تناول المصنف فيهامسائل النحو والتصريف فى أربعة وستين باباً ، تشتمل على سبعة وستين فصلا ، بدأها بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، فباب الإعراب والبناء ، فإعراب المثنى والمجموع على حده ، فإعراب المجموع بالألف والتاء ، فإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فباب النكرة والمعرفة ، ويتضمن فصولا فى المضمر ، وضمير الشأن ، والضمير المسمى فصلا ، والعلم ، والموصول ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بالأداة ، ثم باب الابتداء ، فباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، فباب ما ولا وإن المشبهات بليس ، فأفعال المقاربة .... فالحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، ولا المعاملة عمل إن ، والأفعال الناصبة المبتدأ والخبر مفعولين ، فباب الفاعل ، والنائب عن الفاعل ، والاشتغال ، وتعدى الفعل ولزومه ، والتنازع ، والمفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والاستثناء ، والحال ، والتمييز ، وحروف الجر ، والقسم ، والإضافة ، وإعمال المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والتعجب ، ونعم وبئس ، وأفعل التفضيل ، والتوابع ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف ، وعطف النسق ، والبدل ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والترخيم ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، وأسماء الأفعال والأصوات ، ونونى التوكيد ، والتنوين ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وإعراب الفعل ، وعوامل الجزم ، والعدد ، وكم وكأى وكذا ، والحكاية ، والتذكير والتأنيث ، والمقصور والممدود ، والإخبار بالذى وفروعه ، وكيفية التثنية وجمعى التصحيح ، وجمع التكسير ، والتصغير ، والنسب ، والإمالة ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، والتعريف ، والإبدال ، ويتضمن فصولا فى أحكام الهمزة ، ونوادر الإعلال ، والحذف ، والإدغام ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال

وفى آخرها : باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، ويتضمن فصلا فى مصادر الفعل الثلاثى ، وفصلا فى تصريف الفعل غير الثلاثى ، وفصلا فى الأمر ، وفصلا فى :

مصدر أو زمــان أومكان من مفعل بالفتح يســتبان

ويختم بفصل :

لآلة من الثلاثى مفعلــة ومفعــل أو مده ومفعلة

وقد لخص ابن مالك كافيته فى نحو ألف بيت فى الخلاصة المشهورة بالألفية ، يقول فى تقديمها :

وأستعين الله فى ألفيــة مقاصــد النحو بها محوية
تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

ففى حين نجد الكافية كما يقول مصنفها :

فمعظم الفن بها مضبــوط والقول فى أبوابهــا مبسوط

نلحظ الألفية على حد تعبيره أيضاً :

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البــذل بوعد منجز

وقد سار فى ترتيب مسائلها على نمط الكافية فى الغالب بلا تبويب ولا تفصيل إلا فى بعض الفصول التى أشير إليها حين أعرض لموضوعاتها ، مكتفياً بذكر رءوس المسائل تحت عناوين عامة تبلغ سبعة وسبعين عنوانا ، بينها ثمانية فصول على هذا النحو :

الكلام وما يتألف منه ، المعرب والمبنى ، والنكرة والمعرفة ، المضمر ، العلم ، اسم الإشارة الموصول ، المعرف بأداة التعريف ، الابتداء كان وأخواتها ، فصل فى ما ولات وإن المشبهات بليس ، أفعال المقاربة ، إن وأخواتها ، لا التى لنفى الجنس، ظن وأخواتها ، أعلم وأرى ، الفاعل النائب عن الفاعل ، اشتغال العامل عن المعمول ... الخ

وتنتهى بفصل فى الإعلال بالحذف وفصل فى الإدغام ، وختمها بقوله :

وفك أفعل فى التعجب التزم والتزم الإدغام أيضاً فى هلم

وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة

وهكذا نلمح الفرق بين الأصل والخلاصة ، فقد تميزت الكافية ببسط القول وتميزت الألفية بإيجازه ، وهذا أمر طبعى بين الكافية وخلاصتها التى نظمت فى نحو ثلث حجمها ، وإن كانت ، كما يقول ناظمها : «مقاصد النحو بها محوية» إلا أنها كما يصرح فى ختامها « نظما على جُلِّ المهمات اشتمل – وليس على كلها .

فإذا نظرنا فى التسهيل ؛ على ما سبق من تفصيل موضوعاته ، لمسنا التطور الواضح بين الكتب الثلاثة فى الشكل والمضمون معا ، فالكافية والخلاصة منظومتان ؛ والتسهيل منثور ؛ والكافية مسبوق فى تسميتها بكافية ابن الحاجب ؛ والألفية مسبوقة بألفية ابن معط ؛ فى حين قد اختار للتسهيل عنواناً لم يسبق إليه ؛ يدل على أنه أفرغ فيه خلاصة جهوده ليحقق تسهيل الفوائد ؛ وتكميل المقاصد ، كما يقول فى تقديمه .

وقد خرج التسهيل على إيجازه وتركيزه فى ثمانين باباً تشتمل على مائتين وأحد عشر فصلا ؛ على خلاف بين النسخ ؛ فى عدد الفصول فقط ؛ ويمكن للباحث أن يلحظ الفرق بين الكتب الثلاثة فى تناول مسائل النحو والتصريف وفى العناوين والاصطلاحات التى اصطنعها المصنف لهذه المسائل ، فقد تميزت الكافية على الألفية بزيادة بعض الأبواب والفصول كإعراب المثنى والمجموع على حده ، وإعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، وإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وإجراء القول مجرى الظن ، وباب التقاء الساكنين ، وأحكام الهمزة المفردة ، ونوادر الإعلال ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال ، ومصادر الفعل الثلاثى ، وتصريف الفعل غير الثلاثى .

والتطور واضح فى العناوين والمصطلحات ، حيث يبدو الاختصار بالألفية ، والاستقرار والتركيز فى التسهيل . وفى ترتيب مسائل النحو حيث يختلف ترتيب بعض المسائل بالألفية عنه بالكافية ، ويختلف عنه فيهما بالتسهيل .

ففى ترتيب الأفعال مثلا يبدأ فى الكافية بالمضارع ثم الماضى ثم الأمر :

مضارعا سم الذى لم أتبعا   وماضيا ما يقبل التـاكدعا

وميزن بالياء إن لم يتصل   بنون رفع فعل أمر نحو صل

وفى الألفية يبدأ بذكر العلامات المميزة للماضى ثم الأمر فى بيت ، ويعود فيرتب الأفعال على النحو السابق بالكافية .

ويقول الأشمونى فى هذا : ابتدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم :

بتا فعلت وأتت ويا افعلى   ونون أقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كهل وفى ولم   فعل مضارع يلى لم كيشم

وماضى الأفعال بالتامز وسم   بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

أما فى التسهيل فيبدأ بالماضى فالأمر فالمضارع ، ولعله التفت إلى أسبقية الماضى زمناً ، فاختار هذا الترتيب الذى يتمشى وطبائع الأمور إلى حد كبير ، ولعل هذا التعليل أولى من شرف المضارعة الذى أشار إليه الأشمونى .

وفى باب المعرفة والنكرة يقدم النكرة على المعرفة فى العنوان بالكافية والألفية ، فى حين قدم المعرفة على النكرة فى التسهيل ، وهو أنسب أيضاً لطبائع الأمور ، فالمعرفة لاشك أولى من النكرة بالتقديم ، ولكن الأشمونى يعلل لتقديم النكرة بقوله :

« قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة »، وهو كلام يسهل الرد عليه .

قال فى الكافية :

ما شاع فى جنس كعبد نكرة   وغيره معرفـة كعنـترة

فمضمر أعرفهـا ثم العلم   واسم إشارة وموصول مـتم

وذو أداة أو منادى عينا   أو ذو إضـافة بها تبينـا

وقال فى الألفية :

نكرة قابـل ال مؤثرا   أو واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة كهم وذى   وهند وابنى والغلام والذى

قال الأشمونى : ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى التعريف لضيق النظم رتبها فى التبويب .

ونص التسهيل : الاسم معرفة ونكرة ، فالمعرفة مضمر وعلم ومشاربه ومنادى وموصول ومضاف وذو أداة ... والنكرة ما سوى المعرفة .

فاكتفى بذكر أنواع المعرفة عن حدّه ، وقال فى شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وقد جعل المعارف فصولا فى الكافية ، وجعلها أبواباً فى التسهيل ، لأن بعضها يتضمن فصولا ، وسار فى التسهيل على نظام الكافية فى ترتيب المعارف ، حيث قدم الموصول على اسم الإشارة ، فى حين قدم اسم الإشارة فى الألفية ، وفى الكافية والألفية أخر باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح

كثيراً عن باب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب العدد أخره كثيراً عن التمييز في الكافية والألفية ، وجعله بعده مباشرة فى التسهيل لاتصاله به اتصالا وثيقا ، وقدم التعجب على باب نعم وبئس فى الكافية والألفية ، وأخره فى التسهيل ، والتعجب شيء وراء المدح والذم ، وفى التوابع قدم النعت على التوكيد فى الكافية والألفية ، وأخره فى التسهيل ، والتوكيد هو نفس الشيء أو بعضه ، فهو أولى بالتقديم ، وفى بابى الإمالة والوقف قدم الإمالة فى الكافية والتسهيل ، وقدم الوقف فى الألفية .

وقال الأشمونى معلقا على ذلك : وما فى الألفية أنسب ، لأن أحكام الوقف أهم ، ولكن الأهمية أمر يختلف باختلاف وجهات النظر ، والإمالة تعرض فى وسط الكلمة وفى آخرها ، والوقف لا يكون إلا فى النهاية ، فالإمالة على هذا أولى بالتقديم ، قال ابن عقيل فى شرحه على التسهيل :

وإنما ذكر الإمالة بعد الإدغام لأن الإمالة تقريب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك .
وقد قدم هذين البابين فى الكافية والألفية فجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين ، فى حين أخرهما فى التسهيل فجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء ، وهذا أنسب فيما أرى .

وقد ذكر فى آخر الكافية ، بعد بناء مثال من مثال ، باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، وفصلا فى مصادر الفعل الثلاثى وما يتعلق به ، وفصلا فى تصريف الفعل غير الثلاثى ثم فصلا فى الأمر ، فالزمان والمكان ، فالآلة ، ولم يذكر فى الألفية غير أبنية المصادر ، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها ، ذكرها فى بحوث النحو عند حديثه عن إعمال اسم المصدر ، وإعمال اسم الفاعل ، أما فى التسهيل فقد ذكر باب أبنية الأفعال ومعانيها فى تسعة فصول ضمن بحوث النحو أيضاً ، وبعد باب التحذير والإغراء ، دون أية مناسبة ، ثم ذكر بعد ذلك همزة الوصل ، ثم باب مصادر الفعل الثلاثى ، فباب مصادر غير الثلاثى ، فباب ما زيدت الميم فى أوله ، ثم يعود لأبواب النحو : باب أسماء الأفعال والأصوات ، وباب نونى التوكيد ، وباب منع الصرف ... الخ ، وما اتبعه فى الكافية أنسب مما اتبعه فى الألفية والتسهيل .

هذا كله من ناحية الشكل ، والفروق بين الكتب الثلاثة يمكن اعتبارها من الأمور الهينة المألوفة عند كثير من المصنفين ، والمجتهدين منهم على الخصوص ، وهى على كل حال تتصل بالشكل أكثر مما تتصل بالموضوع ، وهى إن دلت على شيء فإنما تدل على اجتهاد ابن مالك ، وميله إلى التطوير والتجديد فى كل مرحلة من مراحل التصنيف ، وقد لاحظت غلبة هذا الاتجاه التطورى عليه حتى عند شرح مصنفاته ، فإنه لا يتقيد بمتونها السابقة ، بل يغير ويبدل كلما بدا له التغيير والتبديل .

وننتقل إلى الجانب الأهم من الموازنة ، وهو الجانب الموضوعى للكتب الثلاثة ، وأول ما نلاحظه زيادة مادة التسهيل عما فى الكتابين ، برغم ما تميز به التسهيل من التلخيص والتركيز ، فقد زاد التسهيل على الكافية بعض أبواب كباب حبذا الذى لم يبوب له فى الكافية أو الألفية واكتفى بذكره ضمن باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ، وباب مازيدت الميم فى أوله لغير ما تقدم — فى باب المصادر — وليس بصفة ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، وباب تتميم الكلام على كلمات

مفتقرة إلى ذلك ، وباب مخارج الحروف ، وباب الهجاء ، أما الألفية فقد زادت مادة التسهيل على مادتها ، عدا بعض الأبواب والفصول التى سبقت الإشارة إليها ، أكثر من خمسين موضوعاً من قواعد النحو وأحكام التصريف ، على ما حققه الأشمونى فى منهج السالك(١) أشير إلى بعضها على سبيل المثال :

(١) عند حديثه عن الكلام وما يتألف منه ، قال فى الألفية :

« كلامنا لفظ مفيد كاستقم » .

وفى تنبيهات الأشمونى(٢) : يجوز فى قوله : كاستقم أن يكون تمثيلا ، وهو الظاهر ، فإنه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب و القصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته »(٣) . فزاد لذاته ، قال : لإخراج نحو : قام أبوه من قولك : جاءنى الذى قام أبوه :

قال الأشمونى : وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله : « كاستقم » تتميما للحد .

(٢) وعند حديثه على إعراب الأسماء الستة قال فى الكافية :

ذوالمعرب ارفعه بواو والألف ... لنصبه ، وجره باليا عــرف
كذا فم إن دون ميم وصلا ... بغير يا النفس ، مضافا قبلا
وهكذا أب أخ حم هن ... أو أجره كاليد فهو أحسن
وفى أب وتاليبــه ينــــدر ... وقصرها من نقصهن أشـــهر

وقال فى الألفية :

وارفع بواو وانصبن بالألف ... واجرر بياء مامن الأسما أصف
من ذاك « ذو » إن صحبــةأبانا ... والفم حيث الميم منــه بانا
أب أخ حم كذاك وهن ... والنقص فى هذا الأخير أحسن
وفى أب وتاليبــه ينـــدر ... وقصرها من نقصــهن أشهر

ونلاحظ التشابه التام بين البيتين الأخيرين من الكافية والألفية .

قال الأشمونى : وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات ، أشهرها الإعراب

---

(١) هذه الزيادات بالجزء الأول من منهج السالك بالصفحات : ٨ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٩ .
وبالجزء الثانى بالصفحات : ٦ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ .

(٢) منهج السالك جـ ١ ص ٨ .

(٣) ص٣ منالتسهيل .

بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر ، وأن فى هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ، ثم قال : وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ، وفى أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء ، فيكون فيه خمس لغات ، وفى حم حمو كقرو ، وحم ء كقرء ، وحمأ كخطأ ، فيكون فيه ست لغات (١) .أ. هـ .

وفات الأشمونى لغة ثالثة فى هن هى تشديد نونه . وعبارة التسهيل : وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم مماثل قروا وقرءا وخطأ ، وفم بلا ميم ، وفى ذى بمعنى صاحب ، والتزام نقص هن أعرف من إلحاقه بهن ، وقد تشدد نونه وخاء أخ وباء أب ، وقد يقال أخو ، وقد يقصر حم ، وهما ، أو يلزمها النقص كيد ودم ، وربما قصرا أو ضعف دم(٢) .

وقد يثلث فاء فم منقوصاً أو مقصوراً أو يضعف مفتوح الفاء أومضمومها أو يتبع فاؤه حرف إعرابه فى الحركات كما فعل بفاء مرء وعينى امرئ وابنم ، ونحوهما فوك وأخواته على الأصح ، وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً ، ولا يخص بالضرورة نحو : « يصبح ظمآن وفى البحر فمه » خلافاً لأبى على(٣) .

(٣) وعند حديثه عن المضمر قال فى الألفية :

وكل مضمر له البنا يجب ... ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

قال الأشمونى(٤) : هذا باتفاق النحاة ، واختلف فى سبب بنائه ، فقيل مشابهته الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهى من معانى الحروف . وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف فى الوضع ، لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر .

والثانى : مشابهته فى الافتقار ، لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

الثالث : مشابهته له فى الجمود ، فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .

ونص التسهيل : « وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى »(٥) .

---

(١) جـ ١ ص ٣٥ من منهج السالك .
(٢) ص ٨ ، ٩ من التسهيل .
(٣) ص ٩ من التسهيل .
(٤) جـ ١ ص ٥٦ من منهج السالك .
(٥) ص ٢٩ من التسهيل .

(٤) وفى حديثه على إنّ وأخواتها يقول فى الألفية:

لإن أن ليت لكن لعـــل　　كأن عكس ما لكان من عمـــل

ولم يذكر معانى هذه الحروف ، قال الأشمونى (١) :

ومعنى لعل الترجى فى المحبوب نحو : «لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» ، والإشفاق فى المكروه: نحو : « فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك » ، وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل نحو: « لعله يتذكر أو يخشى » ، والاستفهام نحو : « وما يدريك لعله يزكى » .

وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين .

وعبارته فى التسهيل : « إن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه وللتحقيق أيضاً على رأى ، وليت للتمنى ، ولعل للترجى وللإشفاق والتعليل والاستفهام »(٢) .

(٥) وفى حديثه عن الحال قال فى الألفية:

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن　　لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفى أو مضاهيه كلا　　يبع امرؤ على امرىء مستسهلا

قال الأشمونى (٣) : واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ كقولهم: مررت بماء قعدة رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضا ، وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما ، وفى الحديث : « وصلى وراءه رجال قياماً » . وذلك قليل .

وزاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : « أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها » لأن الواو ترفع توهم النعتية . .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديداً .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين .

وعبارة التسهيل : « لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة ما لم يختص ، أو يسبقه نفى أو شبهه ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة »(٤) .

(٦) وعند ذكر حروف النداء قال فى الألفية :

وللمنادى النـــاء أو كالناء «يا»　　وأى و«آ» كذا أيا ثم هيـــا

والهمز للدانى و«وا» لمن ندب　　أو يا ، وغير «وا» لدى اللبس اجتنب

---

(١) جـ ١ ص ١٥٧ من منهج السالك .
(٢) ص ٦١ من التسهيل .
(٣) جـ ١ ص ٢٧٧ من منهج السالك .
(٤) ص ١٠٩ من التسهيل .

فحروف النداء على هذا سبعة ، قال الأشمونى (١) :

من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل ، فجملة الحروف ثمانية .

وعبارة التسهيل (٢) : وجعلهم كعوض منه –أى من أنادى– لازم الإضمار فى القرب همزة ، وفى البعد حقيقة أو حكما يا أو أيا أو هيا أو آ أو أى أو آى ثم عد بعد ذلك ياأو وا للندبة .

(٧) وفى نصب المضارع بعد حتى ، قال فى الألفية :

وبعد حتى هكذا إضمار أن ... حتم كجد حتى تسر ذا حزن

قال الأشمونى (٣) : والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » . وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أن تكون بمعنى إلا أن كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا تفعل . المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوى .

وعبارة التسهيل (٤) : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ماضية لفظا أو معنى ، وبعد حتى المرادفة لإلى أو كى الجارة ، أو إلا أن ... » .

(٨) وعند الحديث عن لو الشرطية وقوله فى الألفية :

لو حرف شرط فى مضى ويقـل ... إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

وهى فى الاختصاص بالفعل كأن ... لكن لو أن بها قد تقـــترن

قال الأشمونى (٥) : اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيراً . ذكره فى التسهيل .

الثانى : أن تكون للتقليل نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق . ذكره ابن هشام اللخمى وغيره .

الثالث : أن تكون للتمنى نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : « لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » ولهذا نصب فنكون فى جوابها .

قال الأشمونى : واختلف فى لو هذه ، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، لكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين ، جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

---

(١) جـ ٢ ص ١٢١ من منهج السالك .

(٢) ص ١٧٩ من التسهيل .

(٣) جـ ٢ ص ٢٤١ من منهج السالك .

(٤) ص ٢٣٠ من التسهيل .

(٥) ص ٢٧٥ من منهج السالك جـ ٢ .

فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب أى زير
بيــوم الشعثمين لقرعينـــا وكيف لقـاء من تحت القبور

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى .... وقال فى التسهيل بعد ذكره لوالمصدرية من الموصولات الحرفية : وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء(١) ، وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

سرينا إليهم فى جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهـدا

قال : فلك فى تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائى كجواب ليت لأن الأصل : وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار.

ونص على أن لو فى قوله تعالى : « لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما أن التقدير لوثبت أن لنا كرَّة ، والآخر أن تكون من باب التوكيد(٢) .

(٩) وفى حديثه عن جموع الكثرة قال فى الألفية :

وفعل لاسم رباعى بمــــد قد زيد قبل لام إعلالا فقد
ما لم يضاعف فى الأعم ذوالألف وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ، ولفعلة فعـــل وقد يجىء جمعه على فعل

قال الأشمونى فى تنبيهاته : أخلّ النظم باشتراط الاسمية فى فعلة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال .

واقتصر هنا ــ أى فى الألفية ــ وفى الكافية على هذين النوعين . وقال فى شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك . وزاد فى التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فعلة اسما نحو : جمعة وجمع (٣) .

(١٠) وفى حديثه عن الوقف قال فى الألفية :

وما فى الاستفهام إن جرت حذف ألفها واولها الها إن تقف

قال الأشمونى فى تنبيهاته(٤) : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تركب مع ذا ، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو : على ماذا تلوموننى ؟

وقد أشار إليه فى التسهيل ونقله المرادى .

(١١) وفى الإبدال يقول فى الألفية :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واوويا
آخراً إثــر ألف زيد وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى

(١) ص ٣٨ من التسهيل . باب الموصول .
(٢) جـ ٢ ص ٢٧٥ وما بعدها من منهج السالك .
(٣) جـ ٢ ص ٣٥٤ من منهج السالك .
(٤) جـ ٢ ص ٤٣٤ من منهج السالك .

قال الأشمونى (١) : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال :

صعدة ثابتة فى جائــــز | أينما الريح تملهـــا تمـــل

وكقولهم : جائزة ، وهى خشبة تجعل فى وسط السقف.

وكلام الناظم هنا – أى فى الألفية – وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل .

(١٢) وفى التصحيح قال فى الألفية :

ومفعل صحح كالمفعـــــال | وألف الإفعـــال واستفعال
أزل لذا الإعلال والتاالزم عوض | وحذفها بالنقـــل ربما عرض

قال الأشمونى : قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها : أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستحوذ استحواذاً ، واستغيل الصبى استغيالا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

و أذهب بو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب أفعل وقام واستفعل تصحيحاً مطردا فى الباب كله . وقال الجوهرى فى موضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة .

قال الأشمونى : وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو : استنوق الجمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياساً – أى صار الجمل ناقة ، وصارت الشاة تيساً . وهذا مثل لمن يخلط حديثه (٢) .

هذه أمثلة من الزيادات التى وردت بالتسهيل ، وهى تدل أول ما تدل على أن للنظم قيوده التى قد تضطر الناظم إلى التقصير فى التعبير والاكتفاء بالإجمال عن التفصيل ، ولكنها تدل أيضاً على أن ابن مالك كان يحاول فى التسهيل استكمال مافاته فى الكافية والألفية ليحقق ماأراده من : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، كما سبق القول .

وننتقل إلى جانب آخر من جوانب الموازنة الموضوعية ، لعله أهم هذه الجوانب ، وهو جانب الخلافات التى وقعت بين الكافية والألفية والتسهيل. وهذه الخلافات يمكن حصرها فى نوعين ثالث لهما : نوع خاص بالتقول ونسبة الآراء إلى غير أصحابها ، ونوع خاص باختلاف الرأى عند ابن مالك فى بعض الأحكام والقواعد النحوية والصرفية .

والنوع الأول لم يعرض لى فى أكثر من بضعة مواضع أهمها :

(١) فى بحث إعمال اسم الفاعل يقول فى الألفية :

كفعله اسم فاعل فى العمل | إن كان عن مضيه بمعـــزل
وولى استفهاماً أو حرف ندا | أو نفياً أو جا صفة أو مسندا

---

(١) جـ ٢ ص ٥٠١ من منهج السالك .

(٢) جـ ٢ ص ٥٣٩ من منهج السالك .

وفى تنبيهات الأشمونى : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ألا يكون مصغرا ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائى فيهما ، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ، ولا حجة له على إعمال الموصوف فى قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

إذ أن فرخين قد نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فقدت فرخين ، لأن «فاقد» ليس جارياً على فعله فى التأنيث ، فلا يعمل(١). قال فى شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً . والذى فى التسهيل : « يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ، خلافاً للكسائى » . وفى شرح التسهيل لابن عقيل عند تعليقه على الخلاف قال : فى المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس فى المصغر ، وباقى الكوفيين فى المسألتين ، إلا الفراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل.. » وقول ابن مالك : ووافق بعض أصحابنا الكسائى ليس معناه أن البصريين جميعاً وافقوا الكسائى ، وقد نص هو على خلافه مع الكسائى فى التسهيل ، ويجوز أنه يقصد ببعض أصحابنا أبا جعفر النحاس على ما حققه ابن عقيل ، فلا يكون فى الأمر اختلاف بين ما قرره فى التسهيل وشرحه ، وما قرره غيره من أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل .

(٢) وعند قوله فى إعمال اسم الفاعل أيضاً :

وإن يكن صلة ال ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

قال الأشمونى : قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف فى التسهيل (٢) فقال : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى ، خلافا للمازنى ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافا لقوم .

ونص التسهيل(٣) : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى ، خلافاً للرمانى ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم .

ويتبين من النص أن الخلاف الأول مع الرمانى لا المازنى كما فى منهج السالك ، فلعله سهو أو تحريف مطبعى ، وقد علق ابن عقيل على الخلاف بقوله : وقول ابن المصنف إن إعمال اسم الفاعل بأل ماضياً أو حاضراً أو مستقبلا جائز مرضى عند جميع النحويين ، لا يخفى ما فيه بعد ما تقدم(٤) . فالخطأ على ذلك من ابن المصنف لا من المصنف .

(٣) ويقول فى الألفية :

كذاك سبق خبر ما النافيه فجىء بها متلوة لا تاليــة

قال الأشمونى : أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير ما يجوز التقدم نحو : قائماً لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال فى شرح الكافية : عند الجميع . واستدل له بقول الشاعر :

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ١٤ .

(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ١٤ .

(٣) ص ١٣٧ من التسهيل .

(٤) ورقة /١٥١ من شرح التسهيل لابن عقيل (نسخة دار الكتب) .

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيراً لا يزال يزيد

أى لايزال يزيد على السن خيراً ، فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء .

قال الأشمونى : ومن شواهده الصريحة قوله :

مه عاذلى فهائماً لن أبرحا   بمثل أو أحسن من شمس الضحى (١)

ونص التسهيل : وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما ، ولا يطلق المنع ، خلافاً للفراء ، ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين (٢) .

(٤) وقال السيوطى فى همع الهوامع (٣) وذكر مثله الأشمونى (٤) :

وادعى ابن مالك فى شرح التسهيل أنه لا خلاف فى بناء المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة ، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى ، ولم أجد هذا التصريح لابن مالك بالتسهيل أو شرحه ، فلعله استنتاج من إطلاقه الحكم دون إشارة إلى الخلاف فى شرحه للتسهيل : « وقيل : إنما يبنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكماً ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقا الاتصال تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئا واحداً » .

(٥) وفى حديثه عن إعراب أى قال فى الألفية :

وأيها مصحوب أل بعد صفة   يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

قال الأشمونى فى شرحه : والمراد إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : « يأيتها النفس » ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع ، وأى وصلة إلى ندائه .

قال الأشمونى : وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ...وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد : وهو الظاهر ، وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن (٥).

---

(١) منهج السالك جـ ١ ص ١٣١ .
(٢) ص ٥٤ .
(٣) جـ ١ ص ١٨ .
(٤) منهج السالك جـ١ ص ٢٩ .
(٥) منهج السالك جـ ٢ ص ١٣١ .

ونص التسهيل فى هذا الموضع من باب النداء : لا يباشر حرف النداء فى السعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها أو اسم جنس مشبه به ، خلافاً للكوفيين فى إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصف بمصحوبها الجنسى مرفوعاً ، أو بموصول مصدر بهما أو باسم إشارة « أى » مضمومة متاوة بها التنبيه ، وتؤنث لتأنيث صفتها ، وليست موصولة بالمرفوع خبراً لمبتدإ محذوف ، خلافاً للأخفش فى أحد قوليه ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازنى (١) .

والخبر على هذه الصورة لا يحتم اضطراب النقل ، فقد يكون للمازنى أوللزجاج قولان ، وقد يكون الزجاج موافقاً للمازنى على الرغم من تعليقه على مذهبه .

هذه أهم المواضع التى بدا فيها الاضطراب فى النقل ونسبة الآراء إلى غير أصحابها عند ابن مالك ، وبعض هذه المواضع يمكن مناقشته ونفى مأخذ الاضطراب عنه كما سبق ، ومالا يمكن رده من هذه المآخذ يحمل على السهو أو الخطأ الذى لا يسلم منهما إنسان ، حتى قيل : كل ابن آدم خطاء . وقال رسولنا الكريم فى ما يناسب هذا : رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

وابن مالك إنسان مجتهد يجوز عليه ما يجوز على غيره من الخطأ والسهو ، ولا ضير فى ذلك ، فقد اقتضت حكمة السنة السمحاء فى هذا أن يكون للمجتهد إذا أخطأ أجر ، وإذا أصاب أجران .

أما مواضع اختلاف الرأى بين الكافية والألفية والتسهيل فهى كثيرة ، ونكتفى بما يصور أهم هذه الخلافات على سبيل المثال لا الحصر ، فمن ذلك :

(١) عند قوله فى الألفية :

فى النكرات أعملت كليس لا وقد تلى لات وإن ذا العمـلا

قال الأشمونى : ذكر ابن الشجرى أنها أعملت فى معرفة .

وأنشد للنابغة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخيـا

قال الأشمونى : وتردد رأى الناظم فى هذا البيت ، فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله فى شرح الكافية فقال : ويمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال ، تقديره : لاأرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها ، قولهم : حكمك مسمطاً ، أى حكمك لك مسمطاً أى مثبتاً ، فجعل مسمطاً ، وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى (٢) .

(٢) وعند قوله فى الألفية :

وأعمل المهمل فى ضمير مـا تنازعاه والتزم ما التزمـا

كيحسنان ويسيء ابنـاكا وقد بغى واعتديا عبداكا

---

(١) ص ١٨١ .
(٢) منهج السالك جـ ١ ص ١٤٤ .

وبقية نص الألفية :

ولا تجيء مع أول قد أهملا   بمضمر لغير رفع أهـــلا

أى ولا تجيء مع عامل أول قد أهمل بمضمر مؤهل لغير رفع .

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر   وأخرنه إن يكن هـــو الخبر

قال الأشمونى (١) : كلامه هنا – أى فى الألفية . مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثانى جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

ونص التسهيل : إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد ، أو مختلفان ، بما تأخر غير سببى مرفوع ، عمل فيه أحدهما لا كلاهما ، خلافاً للفراء فى نحو : قام وقعد زيد . والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ، ويعمل الملغى فى ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً ، فإن أدت مطابقته إلى مخالفة خبر ومخبر عنه فالإظهار . ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول ، خلافاً لأكثرهم (٢) ...

(٣) وعند قوله فى الألفية :

وكخلا حاشا ولا تصحب ما   وقيل حاش وحشا فاحفظهما

قال الأشمونى : وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب (٣) .

ونص التسهيل (٤) : يستثنى بحاشا وعدا وخلا فيجررن المستثنى أحرفاً ، وينصبنه أفعالا ، ويتعين الثانى لخلا وعدا بعدما ، عند غير الجرمى ، والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا . وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها – وقال فى شرح التسهيل من هذا الموضع : الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله ، وهى حاشا الاسمية الشبيهة بحاشا الحرفية ، ويؤيده قراءة حاشا لله بالتنوين ، وهو مثل : رعياً لزيد ، وقراءة : « حاشا الله » بالإضافة ، مثل : سبحان الله ، وكثر فيها حاش ، وقل : حشا وحاشا ، وربما قيل : ما حاشا .

(٤) وعند قوله فى الألفية عن الحال :

وكونه منتقــلا مشـــتقا   يغلب لكن ليس مستحقــا

ويكثر الجمود فى سعر وفى   مبدى تأول بلا تكلف

قال الأشمونى فى تنبيهاته : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل : أن تكون

---

(١) منهج السالك جـ ١ ص ٢٣٤ .
(٢) التسهيل ص ٨٦ .
(٣) منهج السالك جـ ١ ص ٢٦٩ .
(٤) التسهيل ص ١٠٥ .

موصوفة نحو : « قرآنا عربيا » ، « فتمثل لها بشراً سوياً » ، وتسمى حالا موطئة ، أو دالة على على عدد نحو : « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » ، أوطور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً ، أوفرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ، « وتنحتون الجبال بيوتاً » أو أصلا له نحو : هذا خاتمك حديداً ، و« أأسجد لمن خلقت طيناً » .

قال الأشموني : وجعل الشارح – أي ابن الناظم – هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية ، وفيه تكلف(١) .

ولم يشر الأشموني هنا إلى ما جاء بالتسهيل في هذا الموضع حيث قال : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله ، أودلالته على مفاعلة أوسعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريع أوتنويع أوطور واقع فيه تفضيل(٢) . فقد عدل عن التكلف والتأويل إلى هذا الرأي الأخير بالتسهيل .

(٥) وعند قوله في ما المتصلة بنعم وبئس :

وما مميز وقيـــل فاعـــل في نحو : نعم ما يقول الفاضـــل

قال الأشموني : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائي (٣) .

ونص التسهيل : فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرف بالألف واللام ، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشراً أو بواسطة . وقد يقوم مقام ذي الألف واللام « ما » معرفة تامة ، وفاقاً لسيبويه والكسائي ، لا موصولة ، خلافاً للفراء والفارسي ، وليست بنكرة مميزة ، خلافاً للزمخشري والفارسي في أحد قوليه (٤) .

(٦) وعند حديثه عن الترخيم في الألفية قال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف

قال الأشموني : وتسمى هذه لغة من ينوي ، ولغة من ينتظر ... ثم قال في شرحه : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام ، فإنه يقال في ترخيمه : يا قاضي ويا مصطفى ، برد الياء في الأول ، والألف في الثاني ، لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها ، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (٥) .

ونص التسهيل : تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على

---

(١) منهج السالك جـ ١ ص ٢٧٣ .
(٢) التسهيل ص ١٠٨ .
(٣) منهج السالك جـ ٢ ص ٥٣ .
(٤) التسهيل ص ١٢٦ .
(٥) منهج السالك جـ ٢ ص ١٥٤ .

الأعرف مابقى إلا بتحريك آخر تلا ألفاً وكان مدغماً فى المحذوف بفتحة إن كان أصلى السكون ، وإلا فبالحركة التى كانت له ، خلافاً لأكثرهم فى رد ما حذف لأجل واو الجمع (١) .

(٧) وعند الحديث عن الجوازم قال الأشمونى : لم يذكر هنا — أى فى الألفية — من الجوازم إذا وكيف ولو ، أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما » ، خلافاً لزاعم ذلك . وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وشاع جزم بإذا حملا على متى ، وذا فى النثر لن يستعملا

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملا على متى . فمن ذلك إنشاد سيبويه :

ترفع لى خندف والله يرفع لى ناراً إذا خمدت نيرانهم تقـد

وكإنشاد الفراء :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة (٢) ، وهو مايصرح به فى التوضيح بقوله : هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير (٣) .

ونص التسهيل : قد يجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى ، وتهمل متى حملا على إذا (٤) .... وتعبير الكافية يمكن توجيهه على أن هذا الحمل لا يستعمل فى النثر استعماله الشائع فى الشعر ، فلا خلاف.

(٨) وقال الأشمونى : وأما « لو » فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح ، ورد ذلك فى الكافية فقال :

وجوز الجزم بها فى الشعـر ذو حجة ضعفها من يـدرى

وتأول فى شرحها قول الشاعر : لو يشأ طار بها ذو ميعة ...

وقوله :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ووقع له فى التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقاً ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى.

والذى فى التسهيل : وقد تهمل « إن » حملا على « لو » ، والأصح امتناع حمل « لو » على » إن » .

ثم قال بعد ذلك : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، واستعمالها فى المضى غالباً ، فلذا لم يجزم بها إلا اضطراراً ، وزعم اطراد ذلك على لغة (٥) . فليس فى التسهيل كلامان كما زعم الأشمونى ، فقوله الأول : والأصح امتناع حمل «لو» على « إن » ، يعنى أن حملها

---

(١) التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٦٣ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٨ .

(٤) التسهيل ص ٢٣٧ .

(٥) التسهيل ص ٢٤٠ .

على إن صحيح ، وترك ذلك أصح ، ولذا جاء فى كلامه الثانى جواز الجزم بها اضطرارا ، وزعم اطراد ذلك على لغة ، كما جاء فى شواهد التوضيح : ومن الجزم « بلو » حملا « على « إن » قول الشاعر :

لو تعذ حين فر قومك بى ... كنت فى الأمن فى أعز مكان

وقول الآخر :

لو يشأ طار بها ذو ميعـة ... لاحق الآطال نهد ذو خصل(١)

(٩) وعند قوله فى الألفية :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جواب ما أخرت فهو ملتزم(٢)

وإن تواليا وقبل ذو خــبر ... فالشرط رجح مطلقاً بلا حــذر

وربمـا رجح بعـد قسم ... شرط بلاذى خبر مقـدم

وخلاصة هذه الأحكام أنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالةجواب الأول عليه ، فإن تقدم عيهما ذو خبر — أى ما يطلب خبراً من مبتدإ أواسم كان ونحوه — رجح الشرط مطلقاً ، تقدم أو تأخر ، فيجاب الشرط ، ويحذف جواب القسم ، وجاء فى القليل ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، كقول الشاعر :

لئن منيت بنا عن غب معركة ... لا تلفنا عن دماء القوم ننتفـل

وقول الآخر

لئن كان ما حدثته اليوم صادقـا ... أصم فى نهار القيظ للشمس باديا

قال الأشمونى : وذلك ما ذهب إليه الفراء ، ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة(٣) .

وقال الأشمونى : وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر(٤) كقوله :

فأقسم لو أندى الندىّ سواده ... لما مسحت تلك المسالات عامر

وقوله : والله لولا الله مااهتدينا ...

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً ، وهو ما يفهم من قوله : فالشرط رجح ؛ فالترجيح لا يمنع الاستغناء بجواب القسم كما ذهب إليه ابن عصفور .

قال الأشمونى : « لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم » .

ثم قال الأشمونى : « وقوله فى باب القسم فى التسهيل : وتصدر — يعنى جملة الجواب فى

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٩ .
(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .
(٣) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧٤ .
(٤) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .

الشرط الامتناعى – بلو أولولا يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لوولولا » .

ونص الكافية فى هذا الموضع من باب القسم :

وبجواب سابق من شرط او ... يمين استغنوا وربما اكتفوا
بما لشرط وهو تال قسما ... ومطلقاً تغليب شرط حتّما
فى جملة قدم فيها ذو خبر ... نحو : الفتى والله إن يقصد يبر
وبجواب القسم اغن إن وصل ... بالفاء بعد الشرط حتّما ذا فعل
وصاحب الأصول ذى الفا جعلا ... تقديرها كلفظهـا مــؤولا
وبجواب لو ولولا استغنيـا ... حتّما إذا ما تلوا أو تليـا

ونص التسهيل فى هذا الموضع من باب عوامل الجزم :

« وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما ، وثانى الشرطين لفظاً أولهما معنى فى نحو : إن تتب إن تذنب ترحم .

« وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر ، أو كان حرف الشرط لو أو لولا »(١) .

وفى باب القسم : «المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر فى الإثبات بلام مفتوحة أو أن مثقلة أو مخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا ...

«وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى استغنى بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلا فبجواب ما سبق منهما ، وقد يغنى حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم ، وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغنى جوابه (٢)» .

(١٠) وفى حديثه عن العدد يقول فى الألفية :

ثلاثة بالتاء قل للعشـــره ... فى عد ما آحـــاده مذكره
فى الضـد جـرد والمميز اجرر ... جمعاً بلفـظ قلـة فى الأكثر

قال الأشمونى : اعتبار التأنيث فى واحد المعدود ، إن كان اسما فبلفظه ، تقول : ثلاثة أشخص ، تقصد نسوة ، وثلاث أعين ، قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

« ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر »

وقوله :

وإن كلابا هذه عشر أبطـــن ... وأنت برىء من قبائلها العشر

---

(١) التسهيل ص٢٣٩ . (٢) التسهيل ص ١٥٣ .

قال الأشمونى : وجعل منه فى شرح الكافية : « وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمما » وقال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث . لكنه جعل أسباطاً فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة ، وهو الوجه كما سيأتى (١) .

وقال فى شرح قول الناظم بعد ذلك (٢) :

وميزوا مركبا بمـــثل مـا ميز عشــــرون فسوينهما

نحو : «أحد عشر كوكباً» ، و «اثنتى عشرة عيناً» ، وأما «وقطعناهم اثنتى عشرةأسباطاً أمماً» فأسباط بدل من اثنتى عشرة ، والتمييز محذوف ، أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز ، لأن السبط مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأنذكر أمم رجح حكم التأنيث .

(١١) وعند قوله فى الألفية :

وألف التأنيث ذات قصـــــر وذات مد نحـــو أنثى الغــر

والاشتهار فى مبانى الأولى يبديه وزن أربى والطـــولى

وقال الأشمونى : وأربى للداهية ... ، وجعل فى التسهيل هذا الوزن – فعلى بضم الأول وفتح الثانى – من المشترك بين المقصورة والممدودة ، وهو الصواب . ومنه مع الممدودة اسما : خششاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة : ناقة عشراء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير نحو : كرماء وفضلاء وخلفاء (٣) .

(١٢) وعند قوله فى الألفية عن جمع التكسير :

أفعلة أفعل ثم فعله ثمــت أفعــال جمـــوع قلة

قال الأشمونى عند حديثه عن فلك ودلاص وهجان وشمال وعفتان : مذهب سيبويه أنها جموع تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مستقرة بالجمع ، ففلك فى المفرد كقفل ، وفى الجمع كبدن وهكذا فى الباقى ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فلكان ودلاصان ، فاختلفت عن جنب الذى اشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا : هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصح كونه – يعنى باب فلك – اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير (٤) .

وقال السيوطى فى همع الهوامع : «وذهب آخرون إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جمع ، وأنه لا تغيير فيها مقدراً ، فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع ذلك ... وهذا الرأى صححه ابن مالك فى التسهيل (٥)» .

هذه أهم الخلافات التى عرضت لى بين الكافية والألفية والتسهيل ، وهى خلافات يسيرة

---

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٩٧ .
(٢) ص ٣٠١ من نفس المصدر .
(٣) منهج السالك جـ ٢ ص ٣٢٤ .
(٤) منهج السالك جـ ٢ ص ٣٤٤ .
(٥) همع الهوامع جـ ٢ ص ١٨٥ .

فى جملتها إذا قيست بهذا الإنتاج الضخم الذى أفرغ الرجل فيه جهوده ليسجل لنا النحو مبسوطاً فى الكافية ، ملخصاً فى الألفية ، مركزاً فى التسهيل ، وهذه الخلافات على كثرتها تدل أول ما تدل على سمة الاجتهاد الحق عند ابن مالك ، واستمرار نشاطه الاجتهادى طوال حياته ، فليس يعيب العالم المحقق أن يهتدى إلى صواب يخالف رأيه ، فيعدل عن هذا الرأى ، وإنما الذى يعيبه بحق هوأن يعرف الصواب ولا يأخذ به ، اعتزازاً برأيه ، ومكابرة بالباطل . والعدول عن بعض الآراء سمة أكثر علماء النحو المتقدمين الذين أخرجوا أكثر من مصنف واحد فى هذا السبيل ، فكثيراً ما يصادفنا قول الشراح والمعقبين : وهو مذهب المبرد أو المازنى أو الزجاج أو الفارسى أو الزمخشرى مثلا ، فى أحد قوليه ، وأغلب الظن أن سيبويه إمام النحاة لو ألف غير الكتاب لما خلت آراؤه من هذه الظاهرة ، بل إنا نجد ظاهرة الاختلاف حتى فى آراء سيبويه فى الكتاب ، إذ يرى بعض المحققين لأقواله ظاهراً وباطناً ، وقد يوحى ظاهر القول بخلاف ما يوحى به باطنه . فلا يضير ابن مالك اختلاف بعض آرائه بين الكافية والألفية والتسهيل ، بل هذا هو الوضع الذى يتمشى وطبيعة الأمور ، خصوصاً عند إمام مجتهد قضى حياته كلها بين القراءة والدراسة والتصنيف ، ومن الواضح أن أكثر الآراء التى عدل إليها فى التسهيل أوجه وأصح من المعدول عنها ، وقد وصف الأشمونى بعضها بأن الرأى أو الوجه ما يراه فى التسهيل ، وبأنها الأصح أو الأقرب أو الأقل تكلفاً .

التسهيل بين كتب النحو :

بعد هذه الموازنة السريعة بين أهم كتب ابن مالك النحوية : الكافية والألفية والتسهيل ، أرى فى غير مغالاة أن التسهيل من أعظم كتب النحو أثراً ، وأدومها ذكراً ، منذ أخرجه ابن مالك إلى اليوم ، وها هى شروحه خير مؤيد لهذاالرأى ، فقد بقى التسهيل بجانب الألفية ، فى جميع البيئات التى تعنى بدراسة العربية مرجعاً للنحاة ، ومقصداً للدارسين والباحثين ، فعلى هذين المصنفين قامت دراسات النحو ، ومنهما اقتبست أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك كالتذييل والتكميل ، وملخصه ارتشاف الضرب لأبى حيان ، وهمع الهوامع للسيوطى ، وكتب ابن عقيل وابن هشام والأزهرى والأشمونى والصبان ومن خلفوهم فى دراسة النحو حتى يومنا هذا ، لا نكاد نجد كتاباً فى النحو يخلو من التأثر بالألفية والتسهيل .

ولهذا كله أستطيع فى غير تحرج أن أقرر أن التسهيل هو خير كتب ابن مالك النحوية ، بل إنه من أعظم الكتب الموضوعة فى النحو ، إن لم يكن أعظمها جميعاً ، بعد كتاب سيبويه ، وأرجو أن يتهيأ للمهتمين بالدراسات اللغوية والنحوية الانتفاع بتسهيل ابن مالك ، كما تهيأ لهم الانتفاع بألفيته ، بعد أن أخرجته وزارة الثقافة بإشراف المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ضمن مطبوعات «المكتبة العربية» على هذا النحو من التحقيق والتيسير .

والله الهادى إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

محمد كامل بركات
الجيزة فى ٢٧ من ربيع الأول ١٣٨٥ هـ
٢٦ من يوليو ١٩٦٥ م

ص الموضـــوع

ص الموضوع

ص	الموضوع

مقدمة التسهيل